

دراسة تحليلية لمحددات التحليل المالي في دول الخليج والجزيرة العربية

د. صادق محمد حسين الحسني *

طبيعة المشكلة وأهميتها :

أوضحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهدف الأساسي الذي تتطلع إليه الشعوب كافة حتى صار هذا المفهوم قضية لا جدال فيها، على الرغم من الاختلافات في وجهات النظر من ناحية تحديد طبيعة التنمية ومعوقاتنا واستراتيجيتها وأركانها وطرق قياسها والأساليب الفضلى لتحقيقها .

وإذا كانت مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة تنال قسطا كبيرا من الاهتمام العلمي في إعدادها، فإنها في الدول النامية بعامة وفي دول مجلس التعاون الخليجي بخاصة أولى الرعاية من حيث إعدادها وتنفيذها بما يدفع عجلة الإنماء في صالح مستقبل هذه الدول وجماهيرها^(١) .

إن من الأخطار التي تقع فيها الدول المتخلفة والنامية : أنها تهتم أحيانا بالكم دون الكيف، وتقيس أحيانا النجاح بعدد المشروعات، أو بكمية الاستثمارات، دون النظر الدقيق الواعي الكافي إلى نوعية المشروعات أو الكيفية السليمة لتوزيع الاستثمارات .

إن العبرة الأساسية في تخطيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية - وكذلك في إنشاء المشروعات من قبل الأفراد - يتمثل في مدى سلامة هذه المشروعات، ومدى جداولها وارتكازها على المبادئ العلمية، وعلى دراسات مدعمة بالأرقام والبيانات والجداول الدقيقة عن كل مشروع من المشروعات المقترح إدراجها، وفي ضوء احتياجات القطر في المدى القريب والبعيد، بالإضافة إلى ضرورة تحديد منهجية Methodoloy واضحة وشاملة لتقييم البدائل الاستثمارية وتقرير

* جامعة الإمارات العربية المتحدة

(١) صادق محمد حسين الحسني «المنهج العلمي للتقييم المحاسبي للمشروعات الجديدة لخطة التنمية القومية في العراق» رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة - غير منشورة - مقدمة لكلية التجارة جامعة القاهرة - يوليو ١٩٧٨ - ص ١ - ج .

أفضلها في ضوء تحديد سليم ودقيق للأهداف على مستوى الوحدة، وعلى مستوى القطاع، وعلى المستوى القومي، وقبل هذا فإنه عند اتخاذ قرارات الاستثمار لا بد من أخذ البيانات الكمية كأساس، ولو أن العوامل غير الكمية مهمة أيضا لاتخاذ مثل هذه القرارات، لا سيما في ظل الاقتصاديات المخططة^(١).

ثم بعد قيلم هذه المشروعات التي تكلف الأفراد أو الدولة المبالغ الضخمة قد لا يحظى أداؤها بالدراسة المعمقة المتعددة الجوانب للتأكد من مدى صحة أداء هذه المشروعات ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها .

وفي بعض الأحيان تزداد نقط الضعف في جوانب من المشروع، ومنها النظام المحاسبي نفسه فيتضح أن الطرق المحاسبية المتبعة والمعلومات المستقاة منها غير موثوق بها بسبب الأخطاء أو المغالطات التي تحتويها، كما قد لا نشاهد تطبيقا معقولا وكافيا لأساليب الرقابة العلمية، وأحيانا تكون هزيلة ومتواضعة وغير متكاملة .

وما حوادث الإفلاس الكثيرة التي نشهدها بين الحين والآخر وأزمات الأسواق المالية في بعض الدول كمأزمة سوق الأوراق المالية (المناخ) في دولة الكويت إلا نموذج من نماذج هذه المشكلات^(٢).

ومن الطبيعي عقب كل أزمة أن تثار التساؤلات عما إذا كان من الممكن التنبؤ بهذه الأزمات قبل حدوثها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تكرار حدوث ذلك مستقبلا وخاصة أن من الأمور الواضحة والراسخة في الفكر المحاسبي المعاصر، (ودعمته الهيئات العلمية ومنها هيئة وضع المعايير

(١) المرجع السابق .

(٢) تمثلت مظاهر هذه الأزمة فيما يلي :

- أ - إفلاس العديد من المتعاملين بسوق الكويت للأوراق المالية، إذ كان هناك حوالي ستة آلاف شخص وشركة لهم تعامل في شبكات بالأجل، (انظر : جاسم السعدون ومناخ الأزمة وأزمة المناخ، شركة الريعان للنشر والتوزيع - ط ١ - ١٩٨٤ - الكويت - ص ٧١ . ولم يتم الدفع في تاريخ الاستحقاق، مما استدعى الدولة للتدخل بصرف ما يزيد عن ٩٠٠ مليون دينار لصندوق صغار المستثمرين، وحوالي ٣٠٠ مليون دينار لمقابلة رهون المفلسين، كما قامت الدولة بإنشاء عدة صناديق لتولي أصول هؤلاء المفلسين . (المرجع السابق ص ١٥٨).
- ب - بلغت قيمة ٢٩ ألف شيك مؤجل أثناء الأزمة حوالي ٢٧ مليار دينار في حين أن إجمالي قيمة المعاملات التي تمت في أسهم الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المحلية خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢م (الخمس سنوات السابقة على الأزمة) لا يزيد عن ٨,٦ مليار دينار . (أنظر التقرير الاقتصادي لبنك الكويت المركزي لسنة ١٩٨٢ - ص ٧٥).
- ج - كذلك حدث انخفاض فجائي وحاد في حجم المعاملات والتداول في الأسهم بالسوق الموازية، حيث تواجد مجموعة من المكاتب والسماحة للتعامل في أسهم الشركات الخليجية المؤسسة بمبادرات ورؤوس أموال كويتية في أغلب الأحوال . فقد بلغ إجمالي التداول في شهور يونيو ويوليو وأغسطس ١٩٨٢م حوالي ٢ مليار سهم بمتوسط ٦٦٧ مليون سهم شهريا وقد انخفض إلى ٧٢ مليون سهم في شهر سبتمبر ١٩٨٢ . وقد ترتب على ذلك عجز المتعاملين في السوق عن دفع التزاماتهم وتعرض السوق لازمة ثقة نفسية بالغة الخطورة اصطلاح على تسميتها بأزمة المناخ فقد بلغ متوسط سعر الاقفال لاسهم الشركات المساهمة الخليجية حوالي ٢٤٢ فلسا في شهر ديسمبر سنة ١٩٨٢ مقابل ٢,٦٥٠ دينار في يناير من نفس السنة . (أي أن سعر السهم انخفض الى ٩٪) المرجع السابق ص ٧٢).

المحاسبية الأمريكية^(١) (FASB) ما هو متعلق بأهمية ودور التقارير المحاسبية من حيث مساعدة كافة الأطراف المعنية في التقدير الكمي والزماني للتدفقات النقدية من ناحية، والأرباح المتوقع حصول المنشآت عليها، وفي تقييم الأداء .

ومن السمات الأخرى التي نلاحظها في بعض الأقطار النامية ومن ضمنها دول الخليج : عدم وجود قوانين تحدد المبادئ والقواعد المحاسبية التي تلتزم بها الشركات (الوطنية والأجنبية والمتعددة الجنسية)، مما يخلق نوعاً من التنافر في تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها^(٢).

وتوجد محاولات في هذا المجال، منها صدور قرار وزاري كل عام في دولة الكويت يحدد بعض الأسس والمبادئ الواجبة التطبيق عند إعداد القوائم المالية للشركات .

وكذلك نلاحظ عدم وجود إطار أو تشريع ينظم مهنة المحاسبة والمراجعة بصورة شاملة في بعض الدول، ومنها دول الخليج، وبالتالي عدم وجود دستور لمهنة المحاسبة والمراجعة يعتبر بمثابة ميثاق يوضح آداب السلوك المهني^(٣). أو عدم كفاية التشريعات القائمة وعدم شمولها لكافة الجوانب اللازم تغطيتها^(٤).

كما نلاحظ ضعفاً في الأنظمة المحاسبية المستخدمة في كثير من الشركات والمؤسسات العاملة في بعض الدول النامية، ومنها دول مجلس التعاون، وعدم مساهمتها للتطورات الحديثة حيث يلاحظ قصور تلك الأنظمة في مجال استخدام أساليب الرقابة المالية المتطورة (كالموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والتحليل المالي بكل أشكاله وأدواته) هذا بالإضافة إلى ضعف الرقابة الشعبية والحكومية على النشاط الاقتصادي .

كما أن «المجتمع المحاسبي» أحياناً في بعض الدول النامية، ومنها دول الخليج، يتميز بسمات خاصة كعدم التجانس إذ تعدد جنسيات الذين يمتهنون المهنة وتختلف ثقافتهم وقومياتهم. والستهم وبالتالي يمكن تصور بعض أو كثير من التباين في المفاهيم والأعراف العلمية التي تؤمن بها هذه الفئة^(٥).

إن القوائم المالية - في الدول النامية ومن ضمنها دول الخليج العربي أحياناً تنقصها

(١) Financial, Accounting Standard Board (1977) Objectives of Financial reporting and Elements of Financial Statements of Business Enterprises : exposure Draft, Para 26.

(٢) د. إبراهيم أحمد الصعدي «معايير المراجعة الملائمة لتنظيم الممارسة المهنية بدولة الإمارات العربية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - العدد ٥٢ - ١٩٨٧ - ص ١٦٩ .

(٣) المرجع السابق.

(٤) د. سمير عبدالغني محمود ونحو إطار لنظرية المراجعة - مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت» مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد ١٥ - العدد الرابع - الكويت - شتاء ١٩٨٧ - ص ٢٨٧. كذلك د. إبراهيم أحمد الصعدي - مرجع سابق - ص ١٧٧ .

(٥) د. كوثر عبدالفتاح الأبيجي ومسئولة مراقبة الحسابات في دولة الإمارات - دراسة نظرية وميدانية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - السنة ١٣ - العدد ٥١ - الكويت - ١٩٨٧م - ص ٢٣٣ .

الإيضاحات اللازمة لتحديد طبيعة العناصر المتبعة في التقييم، كما لا يوجد (توحيد) أو (مغطية) في السياسات والطرق والأساليب المحاسبية بحيث يمكن التأكد من استمرار تطبيقها من عام إلى آخر وبالتالي فإن الاعتماد (إن وجد) على المقارنات السنوية لنفس المنشأة أو بينها وبين شركات أخرى مماثلة يصعب معرفتها، كما أن الاعتماد على جهات مستقلة لفحصها يعدّ أمراً قليل الحدوث أحياناً^(١).

ويعتبر التحليل المالي أهم مجالات المعرفة التي تنير الطريق أمام المستثمرين وكافة الطوائف المهتمة بالنشاط الاقتصادي حيث له من الطاقات والأساليب والوسائل ما يمكنه من الاسهام الفعال في ترشيد القرارات والسياسات والخطط .

وقد ازدادت أهمية التحليل المالي في الآونة الاخيرة وتطورت آفاق عمله كما تطورت الأساليب تطوراً هائلاً، لا سيما في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية والتطويع المستمر لعلوم الرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات لخدمة الإدارة وكافة المهتمين بالنشاط الاقتصادي .

هدف البحث :

إن المحاسبة بالمفهوم الشامل تستطيع أن تقدم من الأفكار والمبادئ والسياسات والطرق والنماذج الكمية إلى كافة الطوائف المعنية ، ومن ضمنهم المهتمون بتخطيط التنمية الاقتصادية ما يمكنهم من دراسة البدائل الاستثمارية والمفاضلة بينها واختيار أفضلها تحقيقاً لأهداف الخطة^(٢).

ويستهدف البحث تفجير طاقات التحليل المالي الهائلة وإمكاناته الخلاقة وإبراز دوره في تخطيط احتياجات المجتمع العربي وإمكانية هذا الفرع من فروع المعرفة للايفاء باحتياجات المتطلعين إلى مزيد من الرفاهية والتطوير عن طريق تقييم أداء الحاضر والماضي ، والحيلولة دون مخاطر الإفلاس والأزمات المالية ، وبالتالي الإسهام في ترشيد القرارات سواء على مستوى الفرد، أو على مستوى المنشأة، أو على مستوى الدولة، عن طريق محاولة استكشاف كل الامكانات الهائلة للتحليل المالي لأن يأخذ دوره الهام والبناء الذي ينبغي أن يتبوه باعتباره مجالاً من مجالات المعرفة جنباً إلى جنب مع العلوم الاجتماعية الأخرى من ناحية، ولخطورة امكانات تأثيره على قرارات كثيرة من الطوائف وإمكان إسهامه في تحقيق أعلى الوتاثر من التقدم والنمو، وحماية الأموال الخاصة والعامة .

Oldham K. Michael «Accounting Systems and Practces» Cover Press Ltd, 1981, PP. 131 - 150.

(١)

(٢) صادق محمد حسين الحسني - مرجع سابق - ص ٣٣٨ .

إن القرار الذي يتخذه المستثمر والمخطط وأي متخذ قرار، هو محصلة لاختيار بديل محدد من بين عدة بدائل، وهي ليست عملية سهلة، بل معقدة ومتشابكة تتداخل فيها عوامل متعددة من نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية وتمويلية، بالإضافة إلى ظروف عدم التأكد، وهذا يعني - من جملة ما يعني - أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية حيوية معقدة ومتشابكة، تستند إلى مجموعة من الأسس منها ضرورة توافر كم هائل من المعلومات الدقيقة والصادقة والملائمة والنافعة .

والباحث يحاول أن يضع لبنة تسهم في تسهيل وترشيد عملية اتخاذ القرار، بحيث توضع أمام متخذ القرار في دول الخليج كل البدائل المتاحة ليتمكن من المفاضلة بينها في حدود الموارد المتاحة، وفي ظل محددات القرار .

كذلك فإن عملية التخطيط على مستوى الوحدة الاقتصادية تتنبأ بالمشاكل والصعوبات التي يحتمل أن تواجهها الإدارة خلال السنوات القليلة المستقبلية، وعملية التخطيط هذه تعتبر غير ذات فاعلية مالم تنته إلى التنبؤ بالصعوبات قبل أن تبدأ العمل على الوقاية منها .

ويعتبر التحليل المالي منطلقا سليما للبحث عن حلول مسبقة لمشاكل مقدرة مقدما وبالتالي حافزا للمنفذين على العمل المنظم الذي يقلل من تفاعل حدود تلك المشاكل أو حدوثها بصفة منتظمة^(١) .

ونظرا لأن الرقابة وتقييم الأداء - وهي الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية - لا يمكن أن تتم إلا عن طريق المستويات التنفيذية المسؤولة عن مراكز النشاط لذلك كانت هناك حاجة ماسة لأن يقوم التحليل المالي بما يملك من أدوات ووسائل وطاقات بالدور الوقائي المرتكز على الأسلوب العلمي في كافة مراحله، بما يكسبه قابلية التشابه مع العلوم الطبيعية، ووضع القوانين التي تحكم الظواهر، وتتخذ أساسا للتنبؤ، ومن ثم يقلل من فرص حدوث المصاعب والمشاكل للمشروع ولكافة الأطراف ذات الصلة أو التي يهملها أمره، ويسهم في معاونتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة .

ويؤمن الباحث إيمانا مطلقا بأنه كلما أسهم التحليل المالي في التنبؤ بالمستقبل كلمة كانت فاعليته أكثر وأجدي مع ضرورة الإحاطة بأن التنبؤات بصفة عامة وفي العلوم الاجتماعية بصفة خاصة لها مدى معين لا ينبغي أن تقل عنه، أما الدقة المتناهية في التنبؤ فلا علم لنا بها، لأن الغيب لا يعلمه إلا علام الغيوب جلّت قدرته .

ويستهدف البحث توضيح ومناقشة كافة الأمور المرتبطة بالتحليل المالي، والتي تعتبر محددات أو حدودا لاستخدامه فتؤثر فيه وتتأثر به، وتكون كافة الأطراف المستخدمة للتحليل المالي

(١) محمد محمد السيد الجزار والمحاسبة الوقائية في مجال تشخيص المشاكل الادارية، مجلة التكاليف - الجمعية العربية للتكاليف - السنة ١٣ - العدد ٢ - القاهرة - مايو ١٩٨٤ - ص ٥ - ح .

على بيئة من أبعاد ومجالات وآفاق التحليل المالي .

فالمحلل المالي عند تأدية واجبه على الوجه الأفضل كالطبيب لكي يشخص الحالة المرضية المعروفة أمامه يلجأ إلى أداة أو أكثر من الأدوات المتاحة أمامه، فقد يلجأ إلى التحليلات المختبرية، أو إلى الأشعة، أو إلى السونار، أو اللمس باليد، أو النظر بالعين المجردة، أو السمع، أو قد يلجأ لأكثر من أداة، حسب نوع المرض وحسب الأدوات المتاحة أمامه، وحسب الظروف الأخرى المحيطة .

بمعنى أن أدوات التحليل المالي والهدف منه وتأهيل المحلل المالي (وغير ذلك) عوامل تختلف باختلاف الشيء المراد قياسه . فكمية القوائم المالية وعدد السنين التي تغطيها والمعلومات المتاحة والبيانات غير الرقمية والنسب المعيارية وغيرها كلها كل، لا يتجزأ، وتعتبر محددات تؤثر بشكل أو بآخر على نوعية وحجم ونطاق ونتائج عمل المحلل المالي .

حدود البحث :

نشهد جدبا واضحا في كتب وأبحاث التحليل المالي في الدول العربية . وهذه على قلتها تختلف في طريقة عرض الموضوع تبعا لاتجاه الباحثين .

وبالنظر لقناعة الباحث التامة بأهمية البحث العلمي بشكل عام، ولدولنا النامية بخاصة، ولدول الخليج على وجه الخصوص، وباعتبار البحث العلمي من الناحية الاقتصادية ايضا يعتبر أحد أشكال الاستثمار، فقد أولى الباحث عناية خاصة لعدد من النقاط التي تحتاج إلى اهتمام ملحوظ في هذه المجتمعات .

ويود الباحث أن ينوه منذ البداية أن حدود هذا البحث تتعرض للإسلوب العلمي والعملية التحليل المالي وكيفية تطبيقه في مختلف القطاعات، باعتباره إحدى الوسائل الرقابية والتخطيطية الهامة جدا التي يلجأ إليها (ويجب أن يلجأ إليها) كثير من الأطراف .

كما يجدر أن يوضح الباحث أن المتبع لتطور التحليل المالي (مفهومه، وأساليبه ومدخله وأدواته) يدرك أن هناك مشاكل أساسية متعددة، منها عدم وضوح بعض المفاهيم الأساسية، ثم علاقة هذا الفرع من مجالات المعرفة بالمجالات الأخرى (وبخاصة المحاسبة والمراجعة ونظرية النظم). وقد ساعد على ذلك تعدد الجهات التي تقوم بمهمة التحليل المالي، واختلاف نظرة كل منها إلى الموضوع .

ويمكن القول : إن هذا الموضوع يعتبر شيئا طبيعيا بالنسبة لفرع حديث نسبيا من ناحية وتأثيره وتأثيره بالتطور الهائل في بعض مجالات المعرفة الأخرى من ناحية أخرى .

تبويب البحث :

لتحقيق أهداف البحث فقد ارتأى الباحث أن تناوله وفق الترتيب التالي :

- المبحث الأول - القياس المحاسبي
- المبحث الثاني - أدوات ومداخل وأساليب التحليل المالي .
- المبحث الثالث - البيانات والمعلومات اللازمة للمحلل المالي .
- المبحث الرابع - عملية الاتصالات .
- المبحث الخامس - المحلل المالي :
تأهيله العلمي والعملية .
صفاته .
مستوياته .
- المبحث السادس - محددات أخرى :
مراجع الحسابات
ظروف المنشأة والبلد .
- النتائج والتوصيات

المبحث الأول القياس المحاسبي

إن المادة الأولية الأساسية للتحليل المالي : هي القوائم المالية، إذ أنها تعتبر المصدر الرئيس للمعلومات المالية المعتمدة في التحليل المالي .

إن هذه القوائم المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي ترتبط كلية بكون المحاسبة تتكون من ركائز ثلاثة هي :

حقائق ثابتة .

مبادئ علمية وفروض منطقية .

اجتهادات شخصية .

فالحقائق الثابتة المسجلة هي التي يمكن التحقق منها مستنديا ودفتريا (وأحيانا عن طريق الجرد) كتمن الآلات، تكلفة بضاعة آخر المدة، قيمة المشتريات خلال السنة . . . وهذه الحقائق الثابتة ليست مجالا للخلاف بين المحاسبين .

ولو اقتضت القوائم المالية على هذا العنصر لأمكن الاعتماد عليها بثقة أكبر لكن يتدخل التقدير الشخصي (الاجتهادات الشخصية) في مجالات كثيرة .

وابتداء نؤكد أن صحة التقدير الشخصي تتوقف بالضرورة على مدى كفاية ونزاهة القائمين بإعداد هذه القوائم المالية، ومدى اتباعهم للقواعد والمبادئ المحاسبية والعرف السائد .

إن ستر التقدير الشخصي يمكن أن يستغل استغلالاً سيئاً من قبل الإدارة بصيغ وأشكال متعددة، وقد استغلته إدارات بعض المنشآت في بعض دول مجلس التعاون، مما أسهم بشكل فعال في بعض الأزمات المالية، ومنها ما سمي بأزمة المناخ بدولة الكويت^(١).

يرى الباحث أن دقة أية عملية قياس تعتمد على مجموعة مقومات أساسية هي :

١ - دقة أداة القياس المستخدمة (أي دقة المقياس) .

٢ - مدى كفاءة القائم بالقياس وخبرته .

٣ - مدى القدرة على تحديد أهمية الخاصية التي ستقاس (أي الشيء موضوع القياس) .

ولا بد في مجالنا (التحليل المالي) أن نؤكد أن القابلية للقياس مفهوم مطلق، ويجب أن يكون مقيداً بتحديد Qualification أية درجة من عدم التأكد ستكون مقبولة .

وهذه القوائم المالية معدة في ضوء الفروض المنطقية والمبادئ العلمية للمحاسبة التي توضح قواعد وأصول القياس المحاسبي في كل مراحل العمل المحاسبي .

وتعرف المبادئ العلمية Basic Accounting Principles : بأنها تلك المبادئ التي تستند إلى تأييد قوي من جانب الجهات التي لها سلطة تطوير المبادئ المحاسبية Substantial Authoritative support ، وعلى وجه الخصوص فإن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها^(٢) تمثل إجماع الرأي في وقت من الأوقات على تحديد الموارد الاقتصادية والالتزامات الواجب إثباتها كأصول وخصوم، وتحديد التغيرات التي تطرأ عليها، وتوقيت تسجيلها وكيفية قياسها، وتحديد أي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وبأية كيفية وتحديد أي القوائم المالية واجبة الإعداد^(٣) .

وينشأ القبول العام للقواعد والاجراءات والمبادئ المحاسبية كنتيجة لمنفعتها العلمية، وكنتيجة لسلطة الالتزام التي تتطلب ضرورة تطبيقها .

إن سلطة الإلزام هذه تركز إما على سلطة التشريع (النص في القوانين المحلية أو الاتحادية) . أو قوانين تنظيم المهنة أو قوانين الضرائب أو سلطة الهيئات المهنية بما لها من قوة الإلزام على أعضائها من المراجعين والمحاسبين .

أما الفروض^(٤) المنطقية Underlying Environmental Assumption or Accounting Postulates فهي في معناها العام تمثل المكونات التي يتصورها الإنسان ليستنبط منها النتائج وترتبط

(١) راجع تقرير اللجنة المشكلة من سمو ولي عهد دولة الكويت برئاسة رئيس إدارة الفتوى والتشريع والذي نشر جزء منه في جريدة صوت الخليج في ١٩٨٤/٢/١١ . الكويت .

(٢) Generally Accepted Accounting principles (GAAP)

(٣) Accounting Principles Board Statement No. 4, BASIC Concepts and Accounting Principles Underlying

Financial Statement of Business Enterprises, ATCPA, 1970, Para, 27.

(٤) قد يطلق عليها البديهيات أو المسلمات .

عادة بالعلوم الإنسانية (ومنها علم المحاسبة)، وتعتبر الفروض البدائية الأساسية السليمة لأية عملية فكرية، بمعنى إنها تمثل نقط الابتداء لأية طريقة تفكير منظمة .

ولهذا فإنها في حقيقة الأمر في نظر بعض الباحثين^(١) لا تخرج عن كونها مبادئ تقوم عليها طريقة التفكير .

والباحث يرى أنها تمثل الأساس الذي تشتق منه المبادئ العلمية وليس هناك اتفاق تام على نوع وعدد الفروض، لكن ينبغي في كل الأحوال أن تتمشى هذه الفروض مع معايير رئيسة^(٢) .

١ - يجب أن تتفق مع مجال استخدام المحاسبة .

٢ - يجب أن تكون أساساً لاستنتاج المبادئ العلمية .

٣ - يجب أن تساعد على تفسير المبادئ العلمية .

إن القياس المحاسبي يشوبه صفة التحكمية Arbitratiness، إذ بالرغم من كل الضوابط التي تمثلها المبادئ العلمية والفروض المنطقية الهادفة إلى تأمين الموضوعية في القياس، إلا أنه لم يتم حتى الآن التوصل إلى صياغة محددة بدقة على المستوى العالمي، (وعلى المستوى القطري في كثير من الحالات) للقواعد والمبادئ والفروض المحاسبية، الأمر الذي جعل المحاسبين أحياناً يطبقون قواعد القياس المحاسبي بطرق مختلفة، تجعل مخرجات النظام المحاسبي تجمع أحياناً لكثير من الاجتهادات والتقديرات التي قد لا يحالفها التوفيق .

كما أن هناك العديد من بدائل وأساليب وطرق القياس المحاسبي المتغير، وإن اختلاف البدائل المطبقة يؤدي بالتبعية إلى اختلاف نتائج القياس المحاسبي لا سيما إذا كانت هذه البدائل كلها تتمتع بالقبول، سواء من الناحية النظرية أو الناحية العملية، وإن مما يحد من فعالية وكفاءة المحاسبة كنظام قياسي أنه يوجد أساس موضوعي محدد للاختيار بين هذه البدائل، إن الاختيار بين البدائل المحاسبية إما أن يتم عشوائياً دونما تبرير منطقي، أو أن يتوقف على اعتبارات أخرى غير مجرد قياس حقيقة الأحداث والعمليات التي يمر بها ويمارسها المشروع^(٣) .

ولهذا يرى الباحث أنه لا يمكن (في المدى القريب على الأقل) تصور وجود قالب معين لنظرية المحاسبة بكل مبادئها وفروضها وقواعدها يصلح لكل دولة ولكل زمان ولكل نظام بسبب العديد من العقبات التي تعترض سبيل نجاح هذا الإطار في تحقيق الأهداف المنشودة^(٤) . وبالتالي فإن

(١) د. محمد وجدي شركس والمراجعة ذات السلاسل - الكويت - ١٩٨٧ - ص ٦٤ .

(٢) د. حلمي محمود عمر ونظرية المحاسبة المالية، دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٧م - ص ٨٥ .

(٣) من تلك الاعتبارات التي وجدت بالبحث الميداني أنها تؤثر في ترجيح بدائل معينة هي : حجم المشروع / هيكل رأس المال . انظر : د. الغريب محمد بيومي «حول المشروعية العلمية والعملية لتعدد البدائل المحاسبية ومعايير الاختيار بينها» مجلة التكليف - العدد الثاني - السنة ١١ - مايو ١٩٨٢م - ص ٥٦ - ٦٧ .

(٤) Poul Miller, «The conceptual Framework : Myths and Realities», Journal of Accountancy, March 1985, PP. (٤)

المحاسبة التي ننشدها في الدول النامية عامة وفي دول الخليج خاصة لا بد أن تتعايش بشكل أو بآخر مع الجو الذي نعيش فيه، فتؤثر فيه وتتأثر به^(١).

ولقد ارتبط الفكر المحاسبي ولفترات طويلة بمنهج تسجيل وتبويب الأحداث والمعاملات المالية من واقع المستندات والنماذج بالدفاتر المحاسبية، باعتبارها مدخلات للنظام المحاسبي ثم تحليل وعرض النتائج من خلال التقارير، وإعداد القوائم المالية باعتبارها مخرجات لهذا النظام^(٢).

ويرعب على هذا النظام أنه يهتم بالتركيز على ما يعد من معلومات دون التفات كبير لمن تقدم إليهم هذه المعلومات أو الغرض الذي تعد من أجله. وبالرغم من التطور الهائل والسريع في أشكال المشروعات والوظائف والخدمات التي تقدمها إلا أن مناهج القياس المحاسبي لم تتطور بالدرجة ذاتها، كما أنه تطوير النظام المحاسبي لم يأخذ باعتباره (بدرجة كافية) التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية ولم يساير بالقدر الكافي الاحتياجات الفعلية لمستخدمي القوائم المالية (وفي مقدمتهم المحللون الماليون)، ولهذا اتسمت هذه المخرجات بالقصور عن تلبية بعض احتياجات مستخدميها إلا أن الباحث لا يتفق مع ما ذهب إليه بعض الباحثين^(٣) من اعتبارها مضللة بل يمكن القول: إنها قاصرة على تلبية بعض احتياجات المتطلعين إليها لا سيما إذا ما لاحظنا ما ذكرناه سلفاً من أنها مغدة في ظل مبادئ علمية وفروض منطقية واجتهادات شخصية.

إن الباحث في هذا المجال يتفق تماماً مع ما ذهب إليه بعض الباحثين^(٤) من أن بعضاً من مبادئ المحاسبة وفروضها (كمبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات قيمة وحدة النقد) تعجز عن مسايرة متطلبات التنمية في المنطقة العربية أو التخطيط لها وبالتالي القيام بدورها الفعال والبناء في تحقيق التنمية، وقياس كفاءة الاقتصاد الوطني في هذه الدول بينما، نجد بعضها الآخر يتلاءم وينسجم مع التخطيط على كل المستويات.

ولا يتفق الباحث مع ما ذهب إليه بعض الباحثين^(٥) من أن بعض مشاكل القياس المحاسبي

(١) د. صادق الحسني «دراسة في المحاسبة الزراعية» مجلة «البحوث الاقتصادية والإدارية» - مركز البحوث الاقتصادية والإدارية - جامعة بغداد - المجلد ٩ - العدد ٤ - أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨١ - ص ٦٢ - ٦٣.

(٢) يعبر هذا الفكر عن التعريف الذي وضعته لجنة المصطلحات المحاسبية المنبثقة عن المجتمع الأمريكي للمحاسبين AIC P A انظر:

American Institute of Certified Public Accountants Committee on Terminology, Accounting Terminology Bulletin No. 1, New York, 1953, P.9

مشار إليه في:

د. إبراهيم أحمد الصعيدي «النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية في البنوك» مجلة آفاق اقتصادية - العدد ٢٧ - السنة ٧ - أغسطس ١٩٨٦ م - ص ١٢١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) صادق محمد حسين الحسني «المنهج العلمي للتقييم المحاسبي للمشروعات الجديدة بخطة التنمية القومية في العراق» مرجع سابق - ص ٣٠٣.

(٥) Peardon, J., Cost Accounting and Financial Control systems» Addison Wesley Publishing company, 1973, P.4.

(ومنها وجود عدة بدائل محاسبية مختلفة مقبولة للمفهوم أو المتغير الواحد) يعد بحد ذاته من الخصائص الطبيعية والضرورية للقياس المحاسبي .

وينبغي أن ينبه الباحث إلى أن المنظمات المهنية المحاسبية والجمعيات العلمية والباحثين وقادة الفكر يدركون جيدا هذه الأبعاد، والجهود حثيثة لتأصيل الفكر المحاسبي، وحل مشاكل القياس^(١) وتقديم إطار فكري عام General Frame of Reference يمكن من خلاله تقييم التطبيقات المحاسبية من ناحية ولاستخدامه كمرشد لتطوير أية تطبيقات أو إجراءات مستجدة^(٢) .

ويسهم بشكل فعال في تمكين كل الأطراف المهتمة من قراءة وتفهم القوائم المالية، ويساعدهم في تقييم الأداء من ناحية واتخاذ القرارات الرشيدة في كافة المجالات من ناحية أخرى^(٣)، ويسهم بالتالي في توسيع الآفاق والمجال الربح للتحليل المالي (بأهدافه التقليدية والمعاصرة) .

مع التأكيد على أن المبادئ والفروض المستخدمة في القياس المحاسبي ليست قواعد جامدة، أو معايير ثابتة، بل إن طبيعة علم المحاسبة (باعتباره علما اجتماعيا) يحتم المواءمة بين أدوات القياس وبين موضوع القياس نفسه .

ويتناول الباحث عدد من المبادئ والفروض المحاسبية التي تثير الجدل لا سيما بالنسبة للمحلل المالي، وتتطلب منه وقفة. إن هذه الفروض والمبادئ هي :

الفرع الأول : فرض القياس النقدي Monetary Unit

تستخدم المحاسبة وحدة النقد (كالدينار أو الدرهم كأساس للقياس المحاسبي في فروع

(١) Ijiri, Yuji and Robert K. Jaedicke «Reliability and Jectivity of Accounting Measurements» The Accounting Review, July 1966 P. 474. - Demski Joel S. «Choice Among Financial Reporting Alternatives» The Accounting Review, April 1974. P. 221.

مشار إليهما في : د. الغريب محمد بيومي «حول المشروعات العلمية والعملية لتعدد البدائل المحاسبية ومعايير الاختيار بينها» - مجلة التكاليف - السنة ١١ - العدد ٢ - القاهرة - مايو ١٩٨٢ - (ص ٢٥٨).

Eldon Hendirsen, «Accounting Theory» 4 th Edition, R. Irwin, 1982, P.1. Paul Miller, «The conceptual Framework : Myths and Realities», Journal of Accountancy (March 1982), PP. 62 - 69.

(٣) من ضمن ما تم في هذا المجال توقيع اتفاقية انشاء اللجنة الدولية للقواعد المحاسبية في عام ١٩٧٣م بين الجمعيات والمعاهد المهنية المحاسبية في عدد من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وقد بلغ عدد الدول المنضمة والاعضاء في هذه اللجنة ٦٥ دولة حتى الآن ومن أهداف اللجنة الدولية للقواعد المحاسبية :

- أ - إصدار القواعد المحاسبية بما يتفق مع التطبيق المحاسبي على المستوى الدولي.
 - ب - أن تقوم كل دولة عن طريق جمعياتها ومعاهدها المهنية بتطبيق تلك القواعد المحاسبية بما يتفق مع الأوضاع المحلية فيها.
 - ج - إعادة النظر ومراجعة القواعد المحاسبية والتي تم إصدارها بصفة مستمرة في ضوء التغيرات الدولية في الفكر والنظام المحاسبي .
- ومن المثير أن نذكر هنا أن اللجنة اتبعت تقليدا حميدا إذ أنها قبل، أن تصدر أية قاعدة محاسبية تقوم بأعداد ورقة للقاعدة المحاسبية المزمع إصدارها وتوزيعها على كافة الأعضاء وفي جميع أنحاء العالم لمناقشتها وأبداء الرأي فيها قبل إصدارها، وبالتالي فإنها عندما تصدر قاعدة محاسبية تصبح ملزمة التطبيق بمعرفة جميع الجمعيات والهيئات والمعاهد الاعضاء.

المحاسبة المختلفة . ولكن لهذه الوحدة بعدان هما :

أ - بعد كمي Quantitative Dimension :

وهو عبارة عن عدد الوحدات من النقد التي تعبر عن حدث معين .

ب - بعد زمني Time Dimension :

وهي قيمة وحدة النقود على أساس قوتها الشرائية من ناحية وقيمتها الحالية والمستقبلية من ناحية أخرى .

إن فرض القياس النقدي يعني أن يتم قياس العمليات المالية على أساس وحدات من النقد يتم إثباتها بالدفاتر على أساس الأسعار السائدة وقت حدوث العملية المالية . وهذا الإجراء هو ما يعرف باسم المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية Historical Cost Accounting .

وبالتالي فإن العمليات أو الأحداث التي لا يمكن ترجمتها أو التعبير عنها بالنقد لا تدخل في نطاق المحاسبة ، فمثلا العلاقات الإنسانية بين الإدارة والعاملين ، الأوضاع الاقتصادية السائدة ، بعض أنواع التدخل الحكومي وغيرها : عوامل لها تأثير ملموس ومهم على أوضاع المنشأة ، ولكن لا يمكن قياسها بالنقد ، ومن ثم لا تدخل نطاق المحاسبة المالية .

وبالتالي فإن مخرجات النظام المحاسبي (وهي القوائم المالية الخاضعة للتحليل المالي) لا تعبر بدقة عن مجريات الأمور بالمنشأة .

إن هناك كثيرا من الموضوعات تثار بالنسبة لهذا الغرض وذات صلة وثيقة بالتحليل المالي

هي :

- التضخم ومشكلة تقلبات الأسعار .

- التكاليف والمنافع الاجتماعية .

- الموارد البشرية .

وسيتناول الباحث المشكلة الأولى تولا ، أما المشكلتان الأخريان فستتم مناقشتها عند بحث مبدأ الإفصاح ، حيث أنها الصق به .

- التضخم ومشكلة تقلبات الأسعار وتجاهلها :

إن فرض ثبات قيمة وحدة النقود كان صحيحا إلى حد كبير في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، عندما كانت الدول مرتبطة في تقويم عملتها بالذهب ، إلا أن هذا الغرض تعرض لهزات كبيرة بين الحربين العالميتين ، ثم انهيار نهائيا في ظل ظروف التضخم السائدة في العالم منذ الحرب العالمية الثانية .

إن انخفاض قيمة وحدة القياس (النقود) أثر بشكل فعال على صحة نتائج الأعمال ، وعلى صحة مراكز الأموال ، فالأخيرة أصبحت تضم عناصر مقومة بوحدة قياس ذات قيم مختلفة عن قيم أحلالها ، وعلى هذا فإن الاعتماد بالقيم الدفترية في ظل فترات التضخم والانكماش يضعف

ويقلل من دور وفعالية التحليل المالي .

واليك المثال التالي :

لو أن منشأتين مجموع أصول كل منهما في ٣١/١٢/١٩٨٧م = ١٥٠,٠٠٠
تضم الأولى أصول ثابتة (أراضي) ٥٠٠٠٠ (مشتراة في عام ١٩٦٨م)، أصول متداولة ٥٠٠٠٠ (١٩٨٧م) .
بينما المنشأة الثانية تضم أصول ثابتة (أراضي) ٥٠٠٠٠ (مشتراة عام ١٩٨٧م) . وأصول متداولة ٥٠٠٠٠ (عام ١٩٨٧) .
سيظهر مجموع الأصول بالقوائم المالية لكلتا المنشأتين متساويا، ولكن الحقيقة غير ذلك، فلو فرضنا أن القوة الشرائية لعملة ١٩٦٨م = ٣٠ ضعف القوة الشرائية لعملة ١٩٨٧م فإن القيم الحقيقية لأصول المنشأة الأولى هي :

$$\begin{aligned} & ٣٠ \times ٥٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠٠ \text{ أصول ثابتة .} \\ & ٥٠٠٠٠ + \text{أصول متداولة} \\ \hline & ١٥٥٠٠٠٠ \text{ مجموع الأصول} \end{aligned}$$

بينما القيم الحقيقية لأصول المنشأة الثانية

$$\begin{aligned} & ١ \times ٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ \text{ أصول ثابتة .} \\ & ٥٠٠٠٠ + \text{أصول متداولة} \\ \hline & ١٠٠٠٠٠ \text{ مجموع الأصول} \end{aligned}$$

وبالتالي فإن القيم الحقيقية لأصول المنشأة الأولى هي تقريبا ١٥ ضعف أصول المنشأة الثانية .

ولكن تظهر الميزانيتان وفق التكلفة التاريخية متماثلتين، وبالتالي فإن الميزانية لا تعبر عن قيم اقتصادية حقيقية، إنما تعبر عن قيم تاريخية، أي أنها تهمل «البعد الزمني» لوحدة النقود، وتعتمد على «البعد الكمي» لها^(١) .

وبالتالي فإن النتائج المستخلصة ستكون بلا شك بعيدة عن الواقع، لأنها ترتكز على ماض - قد يكون سحيقا ولا يمت بصلة في الغالب لما قد يواجه المشروع مستقبلا أو حتى حاليا^(٢) .

(١) د. سامي قلعة جي وآخرون «الحاسبة المالية» مؤسسة دار الكتب - الكويت - ١٩٨٧م - ص ٦٥٤.

صادق محمد حسين الحسيني «النهج العلمي للتقييم المحاسبي للمشروعات الجديدة لحطة التنمية القومية في العراق» مرجع سابق - ص ٤٥ - ٤٧.

(٢) د. شوقي حسين عبدالله «العوامل الهامة التي تتحكم في الاستفادة من التحليل المالي، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين - كلية التجارة - جامعة القاهرة - السنة ١٣ - العدد ٢١ - عام ١٩٧٥م - ص ٢٣٦.

وبناء على ما تقدم، فإن المقارنة على هذا النحو لا تصح لأغراض تقييم كفاءة الأداء، واستخدام البيانات والمعلومات لترشيد القرارات، وقد يضلل المستثمر ويدفعه إلى الدخول في بعض النشاطات والصناعات التي قد تكون أكثر من غيرها عرضة للتضخم، وتضخم الأرباح مما يعتبر بعيداً عن التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية في المجتمع. كذلك فإنه خلال فترات التضخم يصبح التمييز بين أرباح المنشأة وأرباح الحياة للأصول صعباً جداً، مما يخفي نجاح أو فشل الإدارة.

إن العالم كله يعاني اليوم من حدة التضخم ولكن بنسب مختلفة من خلال الموجات المستمرة والمتتالية في ارتفاع الأسعار.

ولقد تعددت التعريفات الخاصة بظاهرة التضخم بقدر تعقد هذه الظاهرة إلا أنه من المتفق عليه أنها ترتبط بصورة مباشرة وفعالة بالارتفاع المستمر في مستويات الأسعار^(١)، ومن أهم التعريفات لظاهرة التضخم هي التي تؤكد على أن التضخم يعني ببساطة «مطاردة كمية كبيرة من النقود، لكمية ضئيلة نسبياً من السلع والخدمات»^(٢).

وعرفها باحث آخر بأنها «ازدياد في كمية العملة القابلة للتداول»^(٣).

بعبارة أخرى إن العامل النقدي مرتبط بظاهرة التضخم سواء أكان سبباً أو نتيجة وعلى أساس أن التضخم يعني التدهور المستمر في القوة الشرائية للنقود نتيجة الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار^(٤).

إن الفكر المحاسبي قد بدأ في بحث مشكلة التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد في أواخر الأربعينات^(٥) حيث ثبت فشل المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية (لكل الأغراض).

(١) أما الارتفاعات النسبية في أسعار بعض السلع، والتي قد تتأثر بالمواسم الزراعية السيئة، أو في حالة وجود قصور عام في الإنتاج، فإنها سوف لن تؤثر في الحقيقة إلا على الأسعار النسبية للسلع لغيرها، وليس في المستوى العام للأسعار.

(٢) د. رمزي مكي ودراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة؛ مكتبة مدبولي - طبعة ١ - القاهرة - يونيو ١٩٨٣م - ص ١٤٨.

(٣) د. أحمد دويدار والتضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس للاقتصاديين المصريين - القاهرة - مارس ١٩٨٠م.

(٤) لا بد من التأكيد هنا على أن ارتفاع المستوى العام للأسعار لا يعني بالضرورة جميع السلع والخدمات فقد ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات بنسب أعلى من غيرها لأسباب متعددة (بل قد لا يرتفع أسعار بعضها بل أكثر من هذا قد تنخفض أسعار بعض السلع والخدمات) لأسباب متعددة كالضرائب والرقابة والتقدم التكنولوجي والإعانات. لكن المهم هنا التأكيد على الحقيقة المرتبطة بظاهرة التضخم في أنه قد تتغير الأسعار الرسمية للسلع والخدمات لأسباب متنوعة إلا أن المستوى العام لجميع الأسعار متجه نحو الارتفاع المستمر.

(٥) تكونت عام ١٩٤٦م لجنة تابعة لمجمع المحاسبين القانوني في إنجلترا وويلز، عندما بدأ معدل التضخم في الارتفاع وأصدرت قائمة عناوين Rising Price Levels in Relation to Accounts في يناير ١٩٤٩م كان موجز توصياتها معالجة الأموال المحتجزة لتمويل الاستبدال كتمويل للاحتياطي وليس كمخصصات حتى لا تصلح للتوزيع على المساهمين مع عدم تقييم الأصول الثابتة في الميزانية بتكلفتها الاستبدالية.

انظر: د. أحمد حلمي الخطيب وأساليب المحاسبة عن التضخم ومدى مناسبتها للتطبيق في صناعة البترول، مجلة آفاق اقتصادية - العدد ٢٣ - السنة السادسة - أبوظبي - دولة الامارات العربية المتحدة - يوليو ١٩٨٥م - ص ٧.

كما ثبت أن مقابلة الإيرادات الجارية بالتكاليف التاريخية تترتب عليه نتائج غير منطقية أحيانا حيث - كما اتضح في المثال السابق - أن أرباح الحياة ستصبح ذات أهمية كبيرة في الوقت الذي تفصح فيه المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية عن هذه الأرباح^(١) .

وتزداد المشكلة خطورة في بعض الأنشطة وفي بعض المنشآت^(٢) .

إن السنوات الأخيرة قد شهدت اهتماما متزايدا يتناسب وحجم المشكلة من قبل كل الأطراف المعنية في كثير من الدول، ومنها بعض الجهات المهنية والعلمية في المنطقة العربية، لدراسة أثر التضخم على ارتفاع التكاليف والأسعار وعلى ربحية المنشآت وسيولتها .

والباحث المتابع لتطور الفكر المحاسبي يلمس أن هناك اهتماما كبيرا لم تستحوذ أية مشكلة محاسبية أخرى يتضمن اتفاقا على أهمية المشكلة وأثرها على نتائج الأعمال، ومراكز الأموال، ولكن الخلاف كان ولا يزال يكمن في معالجة وتعديل الأرقام الواردة بتلك التقارير، وأساليب القياس المحاسبي لهذه التغيرات ونشأ ما يسمى محاسبة التضخم التي تعني في مجموعة من القواعد والمعايير المعتمدة على مفاهيم محاسبية وطرق إحصائية، تستهدف معالجة أثر التغيرات في القوة الشرائية للنقد على الأصول غير النقدية، والمبيعات والمخزون وغيرها وإثباتها محاسبيا لإبداء أثرها على نتائج الأعمال ومراكز الأموال .

إن الحاجة ماسة لضرورة السعي نحو إيجاد نظام محاسبي يتلاءم مع تلك المتغيرات، ويمكن من المحافظة على قيم وأصول المنشآت الوطنية (الخاصة والعامة) في الدول العربية وبالتالي نحو إيجاد تقارير مالية تعبر بصدق وأمانة عن مجريات الأمور في هذه المنشآت الوطنية .

وإن الصعوبة بالغة في الاتفاق على وضع إطار شامل من القواعد والمفروض والمعايير الثابتة يصلح للتطبيق في كل الظروف، وبكل المنشآت - مهما تنوع نشاطها - وبكل الأقطار إذ ربما من غير العملي وغير الممكن محاولة إيجاد نظام محاسبي للتضخم يعتبر صالحا لكل الظروف والأزمان والأماكن، وعلى هذا فإن افتراض وجود نظام محاسبي شامل لمعالجة التضخم محدد المعالم والمعايير والأسس يصلح لكل الأوقات قد يؤدي بنا إلى نتائج غير دقيقة تتنافى مع الأهداف المرجوة من النظم المحاسبية .

(١) Micheal M. «The End of a Familiar Inflation Accounting» Accounting and Business Research, Vol, 10. No. (١) 36, Spring 1979, P. 98.

(٢) فمثلا : إن الاعتماد على فرض ثابت قيمة وحدة النقد كأساس للقياس المحاسبي في صناعة البترول في ظل تعدد جنسية المنشآت التابعة للمركز الرئيس يفرض معالجة محاسبية متميزة كنتيجة لاختلاف العملات النقدية المستخدمة في قياس كل من النفقات والإيرادات لتلك المنشآت طبقا لموطن نشاطها وموطن تصريف منتجاتها، والحاجة إلى إعادة تقييم أرصدة المنشأة في نهاية الفترة بتحويلها من عملة الدولة المضيفة إلى عملة الدولة التي يقع بها المركز الرئيس .

د. أحمد حلمي الخطيب وأساليب المحاسبة عن التضخم ومدى مناسبتها للتطبيق في صناعة البترول؛ مرجع سابق - ص ١٨ .

ولكن على الرغم من كل ما يقال في «شأن صعوبات الأخذ بتقلبات الأسعار فإن حجم المشكلة والآثار المترتبة على إهمالها من الضخامة بحيث تستدعي عدم الإهمال، لأنها أمر واقعي دائم من جهة، وللحاجة العامة لتقديم قيم لها دلالتها الفعلية والحقيقية بما يخدم كل الطوائف^(١)». وبخاصة المحللين الماليين .

إن اتجاهات المفكرين والباحثين في هذا المجال اتجهت اتجاهات مختلفة فبالنسبة للمدرسة التاريخية فإن الدراسة التي قام بها باتون وللتون^(٢) تعبر عن هذه المدرسة أصدق تعبير وبالنسبة للقياس على أساس الأسعار الجارية أو أسعار السوق، فإن مجموعة الدراسات التي قامت بها جمعية المحاسبين الأمريكية Amercam.Accounting Association تمثل حجر الزاوية في مناقشة وتحليل هذا الاتجاه .

أما بالنسبة للقياس باستخدام الأرقام القياسية فهناك جهات متعددة وباحثون كثيرون تناولوا هذا الموضوع وأبلوا فيه بلاء حسنا ولكن الباحث يتفق مع ما ذهب إليه بعض الباحثين^(٣) من أن أكثر الدراسات تعمقا في هذا المجال هي تلك التي قامت بها مؤسسة المحاسبين القانونيين Americam institute of Certified Public Accountants .

وأخيرا فلا يختلف اثنان على أن أهم الدراسات المحاسبية عن القيم الحالية هي التي قام بها اسبروز ومونتز^(٤) .

إن هناك شبه اتفاق بين المحاسبين والباحثين على أن القوائم المالية المعدة في ضوء المبادئ والفروض المحاسبية المستقرة (ومنها فرض ثبات قيمة وحدة النقد وأساس التكلفة التاريخية) يجب أن يستمر العمل بها وأن تكون هي القوائم الأساسية التي يعتد بها، بالرغم من كل ما يشوبها من قصور وعيوب. ويرجع هذا التمسك بالقوائم المالية (التاريخية) لسببين :

أولهما : أن الأرقام التي تظهرها تمثل نتائج عمليات ومبادلات تمت فعلا، أي حدثت، أي تعبر عن حقائق ويمكن التثبت منها، وإن كانت لا تخلو من كثير من الإجهادات الشخصية .

ثانيهما : أن الباحثين والمنظمات المهنية والجمعيات العلمية لم يتفقوا بعد على البديل الأمثل . .

ولهذا فقد استقر الرأي على أن هذه القوائم المالية وحدها لم تعد كافية، بل يجب أن ترفق بها معلومات عن أثر تقلبات الأسعار على عناصر الدخل والموجودات والمطلوبات في شكل قوائم مالية

(١) صادق محمد حسين الحسني «النتج العلمي للتقييم المحاسبي للمشروعات الجديدة لخطة التنمية القومية في العراق» مرجع سابق - ص ٤٦ .

(٢) An introduction to Corporate Accounting Standards

(٣) د. عمر سيد حسنين «تطور الفكر المحاسبي» دار النهضة العربية - بيروت - بلا تاريخ - ص ١٠٦ .

(٤) Atentative set of Board Accounting Principles for Business Enterprises.

إضافية أو جداول أو ملاحظات .

وبما يعزز هذا الرأي أن المحاسبة تخدم طوائف متعددة لكل منها اهتماماتها وأهدافها، وبالتالي فإن كلا منها تختلف من ناحية البيانات والهدف منها، وبالتالي فإن للقوائم المالية (المعتمدة على القياس التاريخي) أهميتها ومغزاها وتخدم أهدافا معينة وطوائف معينة. ومن جهة أخرى فإن البيانات المالية التي تظهر أثر التقلبات في الأسعار لها أهميتها ومغزاها وتخدم طوائف معينة وأهدافا معينة .

وعلى هذا يرى الباحث أنه لاتصح المقارنة والمفاضلة بين القوائم المالية المعدة على أساس تاريخي. وبين تلك المعدلة المحسوبة على أساس الأسعار الجارية (أو القيم الاستبدالية) فالمفاضلة تتوقف على من يستخدم هذه القوائم؟ والغرض من استخدامها، وقد يحتاج الشخص (أو المنشأة) لكلا النوعين بل إننا فعلا نحتاج لكلا النوعين. بل أكثر من ذلك، إن تطور وظيفة المحاسبة (في رأي الباحث) يستلزم بالضرورة إعداد تقارير وقوائم معدة على الأساسين (التاريخي والجاري) .

ويلحظ الباحث أن هناك اتفاقا بين المحاسبين على وجود المجالات التي يجب أن يتم فيها التعديل إلا أن الاختلاف كان ولا يزال واضحا على أسلوب اتمام تلك التعديلات، فيلاحظ الباحث من خلال التوصيات التي أصدرتها الهيئات العلمية ان عدم الاتفاق تركز أولا في إثبات (أو عدم إثبات) تلك التعديلات دفتريا لإبراز أثرها على القوائم المالية . ثم تركزت ثانيا على نوعية الأرقام القياسية المستخدمة في التعديل ومستوى شمولها (المنشأة، أم الصناعة، أم عامة) .

وأخيرا تركز ثالثا في أسلوب التعديل ذاته، بمعنى آخر هل يتم التعديل بالنسبة للتغيرات في القوة الشرائية العامة للنقد؟ ومن ثم يحتوي كافة القيم الظاهرة في القوائم المالية؟^(١) أم أن يتم التركيز فقط على فحص آثار التضخم على بعض أصول المنشأة (ومخزونها بالذات) في آخر الفترة بحيث يتم التعديل للأسعار النسبية لتلك الأصول؟^(٢) .

عموما هناك ثلاث طرق رئيسة لمعالجة أثر تقلبات الأسعار على القوائم المالية^(٣) هي :

١ - التغير في المستوى العام للأسعار (وحدة القياس الثابتة)

٢ - القيمة الجارية.

٣ - مزيج من الطريقتين السابقتين .

١ - طريقة محاسبة وحدة القياس الثابتة Constant Dinar Accounting

تقاس قيمة وحدة النقود بمدى قدرتها على شراء السلع والخدمات أي بما يعادل وحدة النقد

(١) وهو ما يعرف بطريقة القوة الشرائية الحالية Current Purchasing Power

(٢) وهو ما يعرف بطريقة المحاسبة عن التكاليف الجارية Current cost

(٣) Mark E. Steakley «Inflation Accounting Techniques: How They Compare» Management, September 1979, PP. 16-18.

(كالدينار) من سلع أو خدمات .

فإذا كانت وحدة النقد (ولنقل الدينار مثلاً) لا يمكنها شراء نفس المجموعة من السلع والخدمات التي أمكن الحصول عليها في عام سابق، لنقول إن تضخمها قد حدث هذا العام . إذ أنه وفق منطق ثبات قيمة وحدة النقد نفترض أننا نحصل بالدينار الواحد سنة ١٩٧٠م عدداً من سلعة معينة (أو خدمة معينة) ونحصل عام ٧٥ (مثلاً) على نفس عدد الوحدات من السلعة ذاتها (بنفس المواصفات)، وهكذا علم ١٩٨٠م وحتى يومنا هذا . ولكن الواقع العملي لا يؤيد هذا الفرض . وهنا يرد السؤال التالي :

هل يمكن جمع دنائير عام ١٩٧٠م مع دنائير عام ١٩٧٥م مع دنائير ١٩٨٠م (مع علمنا باختلاف قيمة كل دينار عن الآخر إننا لو قمنا بذلك فكأننا جمعنا كمية من الدولار، مع كمية أخرى من الجنيهات الاسترلينية، مع كمية ثالثة من الدنانير الكويتية، مع كمية رابعة من الجنيهات المصرية، وهكذا .

إن محاسبة وحدة القياس الثابتة عبارة عن مجرد تعديل البيانات المحاسبية التاريخية لاستبعاد أثر قيمة وحدة النقد . أي أن هذه الطريقة لا تلغي طريقة التكلفة التاريخية ولكنها تعدلها (أو تطورها) .

وتمتاز هذه الطريقة بالبساطة والموضوعية وسهولة التطبيق بالإضافة لسهولة الفهم .

ويتم تحديد وقياس أثر التغير في المستوى العام للأسعار عن طريق تحويل القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، إلى قوائم مالية (ذات دنائير ثابتة وموحدة) باستخدام الرقم القياسي العام لتغيرات الأسعار^(١) General Price Index الذي يأخذ بالاعتبار تغيرات أسعار جميع السلع بعكس الرقم القياسي الخاص ببعض السلع Special Price Index فيأخذ في الحسبان تغيرات أسعار سلع معينة بذاتها . وبالتالي تصبح كل عناصر القوائم المالية مقاسة بدنانير ذات قوة شرائية واحدة .

بالإضافة إلى أننا لا بد أن نميز بين الرقم القياسي العام والأرقام القياسية المتخصصة، إذ أن الأخيرة لا تحقق لنا الهدف من التعديل، لأن هذه الأرقام تصلح فقط إذا كان الهدف من التعديل هو إظهار أثر تغير الأسعار على أصول معينة، وليس أثر التغير في القوة الشرائية للنقود، والفرق هائل وكبير جداً بين المفهومين، إذ أن التغير في أسعار بعض السلع ليس دليلاً على وجود التضخم، (أو الانكماش)، وقد يعتبر عادياً نتيجة عوامل الطلب والعرض ولا يخشى منه، بل لا يستلزم

(١) هو عبارة عن نسبة مجموع تكاليف مجموعة من السلع في وقت معين إلى مجموع تكاليف نفس المجموعة في وقت سابق يعرف بزمناً الأساس . ويعطي مجموع تكاليف السلع في سنة الأساس ثم تحسب الأرقام القياسية للوفات اللاحقة كنسب مئوية منه . فلو فرضنا أن مجموع تكاليف مجموعة سلع في ٨٥/١٠/١ بلغ ١٠٠,٠٠٠، وأن تكاليف نفس المجموعة في ١٩٨٦/٩/٣١ بلغ ١٢٠,٠٠٠ فإن الرقم القياسي العام للأسعار في ٨٦/١٠/١٠ = ١٠٠ يصبح الرقم القياسي للأسعار في ٨٦/٩/٣٠ = ٨٦/٩/٣٠ ÷ ١٢٠,٠٠٠ × ١٠٠ = ٧١,٦٦٦ .

إجراء التعديلات، أما التغير في المستوى العام للأسعار أو في القوة الشرائية للنقود، هو وحده الذي يؤثر تأثيراً ملموساً على الحسابات، ويستلزم العلاج الجذري والفوري .

ولغرض تطبيق هذه الطريقة ينبغي تقسيم الحسابات إلى نوعين :

حسابات نقدية **Monetary Items**، حسابات غير نقدية **Nonmonetary Items** .

الأولى : هي الحسابات التي تكون أرصدها بطبيعتها مقاسة بدنانير حديثة، ومن ثم لا تتطلب أي تعديل . أما الثانية فهي الحسابات التي تكون أرصدها مقاسة بدنانير قديمة، ومن ثم تحتاج إلى تعديل للتعبير عنها بدنانير حديثة .

الأولى تشمل الأصول النقدية والالتزامات النقدية .

أما الأصول النقدية تشمل الصندوق، المدينين، أوراق تحت التحصيل، الاستثمارات التي تدفع عائدات ثابتة كفوائد أو توزيعات، وسيتم استرجاعها بقيمة محددة بالمستقبل، (مثل الاستثمارات في أسهم ممتازة) .

أما الالتزامات النقدية فتشمل أوراق الدفع والمصاريف المستحقة والائنين والالتزامات طويلة الأجل ذات القيمة النقدية المحددة، أما الحسابات غير النقدية فتشمل الأصول غير النقدية والالتزامات غير النقدية مثل المخزون السلعي والاستثمارات في الأسهم العادية، والعقارات، والمكائن، والأدوات، والنقبات الإيرادية المؤجلة، والمصروفات المدفوعة مقدماً .

أما الالتزامات غير النقدية فهي تعهدات بتقديم كمية معينة مع السلع أو الخدمات كالدفعات المقدمة تحت حساب المبيعات وإيراد العقار المقبوض مقدماً .

ويجدر أن يلاحظ أن المخزون السلعي (بكل أشكاله) والعقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة تعتبر عناصر غير نقدية بطبيعتها . وكذلك تعتبر معظم الالتزامات عناصر نقدية بطبيعتها، كما تعتبر حسابات أسهم رأس المال العادية وعلاوات الإصدار غير نقدية بطبيعتها .

إن الهدف الأساسي من التقسيم : هو توضيح أن العناصر النقدية التي تظهر في قائمة المركز المالي طبقاً لقيمتها عند إعداد الميزانية وتؤدي إلى مكاسب أو خسائر نتيجة احتفاظ الشركة بها عند التغير في قيمة القوة الشرائية لوحدة النقد، وهي في هذه الحالة تؤثر على صافي الإيرادات . أما العناصر غير النقدية فإنها تظهر في قائمة الميزانية بقيم مختلفة من القوة الشرائية، طبقاً لتاريخ اقتنائها، وعلى ذلك يجب أن يعاد تقييمها، وفقاً للرقم القياسي العام بتاريخ الميزانية، ولا يمثل الفرق الناتج عن إعادة التقدير، أي ربح أو خسارة تؤثر على صافي الإيرادات^(١) .

(١) Lewis, R. Pendrill and Simon. D., «Advances financial Accounting» Pitman Publishing Ltd., London, 1981, PP. 77 - 79 .

ويتعديل الحسابات غير النقدية يتم الاعتراف بالتغيرات التي حصلت في المستوى العام للأسعار منذ تاريخ إثبات تلك العناصر في الدفاتر وبذلك تصبح عناصر الميزانية مقومة بدنانير ذات قيمة موحدة (ثابتة)، وهي قيمتها بتاريخ الميزانية (علما بأن الحسابات النقدية لا تحتاج إلى تعديل لإظهارها في الميزانية المعدلة) إلا أن التغيرات في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى حدوث عجز أو وفر في القوة الشرائية الكامنة في الأصول والالتزامات النقدية .

ويجدر أن ينبه الباحث إلى أنه عند إجراء التعديل لأول مرة في حياة المنشأة ينبغي أن تحلل المبالغ المكونة لكل حساب ظاهر بالميزانية لتحديد تاريخ نشأته . أما في السنين التالية (لهذه السنة الأولى) فإن التعديل سيكون أسهل من السنة الأولى .

محاسبة القيمة الجارية : ^(١) Current Value Accounting

توجد عدة مفاهيم للقيمة أهمها :

- القيمة الحالية : Present Value وتعني صافي التدفقات النقدية المتوقعة أو الوفرة في التكاليف من العنصر مخصوصا بسعر فائدة معين .
 - صافي القيمة المتوقع تحققها Net Realizable Value وهو سعر بيع الأصل مطروحا منه تكاليف التخلص منه ان وجدت .
 - التكلفة الجارية Current Cost وتعني تكلفة استبدال الأصل الحالي بأصل آخر مشابه له من حيث العمر والطاقة الإنتاجية والمواصفات الأخرى .
- وفقا لهذه الطريقة تهجر طريقة التكلفة التاريخية كأساس لإعداد القوائم المالية، وتستبدل بأحد مقاييس القيمة الجارية (أو التكلفة الحالية) Current Cost .

ومؤيدو هذه الطريقة يرون أن المشكلة ليست فقط في وحدة القياس، ولكنها في نظام التكلفة التاريخية نفسه، ويرون أن مستخدمي القوائم المالية يريدون معرفة القيمة الجارية للمنشأة (أو للأصل)، وليس معرفة وحدات النقود التي دفعت لاقتنائها من السوق .

إن هذه الطريقة تركز على المفهوم الاقتصادي لقيمة الأصل الذي يقوم على أنه القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة منه .

ومع أن هناك عدة مشكلات عملية في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، إلا أن معتنقي هذه الطريقة يرون أن أي تقريب موضوعي للقيمة الاقتصادية أفضل لمستخدمي القوائم المالية من أية بيانات تاريخية .

ويمكن تحديد القيمة الجارية لكثير من الأصول على أسس موضوعية بسهولة نسبيا، فمثلا

(١) ان جزءاً من هذه الفقرة وارد في : د. خليفة علي ضو - مرجع سابق .

أسعار الأوراق المالية في البورصات المالية تعطينا صورة دقيقة للاستثمارات في مثل هذه الأوراق . كذلك الحال بالنسبة لعدد من السلع العالمية إذ توجد في بعض الدول أسواق نشطة للمعدات والآلات المستعملة ، يمكن الاعتماد عليها في تقدير قيمة بعض الأصول المشابهة . وحينما لا توجد أسواق جيدة نشطة لبعض الأصول يمكن الاعتماد على خبراء التثمين أو الأسعار القياسية الخاصة للسلع المختلفة ، للتوصل إلى تقريب مرضي للقيمة الجارية .

وعليه يتم حساب القيمة المعدلة للأصول وفقا لهذه الطريقة بشكل مشابه حسابيا للطريقة الأولى .

فبالنسبة لشركة إنتاج المواد الأولية كالخشب يهتما بالمقام الأول التغيرات الحاصلة في أسعار الخشب الذي يشكل مخزونها منه نسبة كبيرة من أصولها . إن هذه الشركة يمكن أن تطبق هذه الطريقة على النحو التالي :

متوسط عام ٨٦م	٨٦/١٢/٣١م
١٠٠	١٣٠
٢٠٠	١٥٠
الرقم القياسي العام للأسعار	
الرقم القياسي الخاص بالخشب	

وعلى فرض أن هذه الشركة مخزونها من الخشب في ٨٦/١٢/٣١م تكلفته التاريخية ٢,٠٠٠,٠٠٠ وانها تستخدم طريقة متوسط التكلفة وان هذا المخزون قد تجمع من انتاجها المستمر خلال العام فإن التكلفة الجارية للمخزون :

$$١٥٠٠٠٠٠ = (٢٠٠ \div ١٥٠) \times ٢٠٠٠٠٠٠$$

بينما لو استخدمنا طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بدينار ثابت (الطريقة الأولى) فإن قيمته هي :

$$٢٦٠٠٠٠٠ = (١٠٠ \div ١٣٠) \times ٢٠٠٠٠٠٠$$

وعليه يصبح الفرق بين القيمتين هو ١١٠٠٠٠٠

وعليه فإن الشركة تظهر (من دون شك) مخزونها من الخشب بقائمة المركز المالي بسعر ١٥٠٠٠٠٠ بدلا من ٢٠٠٠٠٠٠ و ٢٦٠٠٠٠٠ .

ومع ذلك نجد أن بعض الباحثين بحق يعترض على هذه الطريقة على أساس عدم توافر شرطي الموضوعية وإمكانات التحقق في البيانات الناتجة عن تطبيق هذه الطريقة وخاصة بالنسبة لبعض العناصر وفي بعض الأحيان .

٣ - محاسبة التكلفة التجارية بدينانير ثابتة :

يرى البعض تلافيا لسليبات كل من الطريقتين السابقتين واحتفاظا بإيجابيات كل منهما

محاولة دمج النظامين بقصد تحسين القوائم المالية وجعلها تتضمن معلومات دقيقة وغير مضللة خاصة إذا ما انخفضت القوة الشرائية للنقود انخفاضاً حاداً حيث تظهر أرباح وهمية إذا ما استخدمنا طريقة التكلفة الجارية .

لنفرض أن الشركة (ص) اشترت بضاعة في ١٩٨٦/١/١ بمبلغ ١٠٠٠٠٠ درهم، وأن البضاعة بقيت بمخازنها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١، ولكن تكلفتها الجارية أصبحت ١٥٠٠٠٠ في حين أن الرقم القياسي العام للأسعار في ٨٦/١/١ م كان ١٠٠ بينما في ١٩٨٦/١٢/٣١ م أصبح ١٢٠

فإذا طبقت الشركة طريقة التكلفة الجارية وجب عليها إظهار أرباح احتفاظ غير محققة قدرها : $١٥٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠$

ولكن الحقيقة أن هذه الأرباح مضخمة، لأنها مقاسة بدراهم ذات قوة شرائية أقل . ولإظهار المكاسب الحقيقية ينبغي استبعاد أثر تغير المستوى العام للأسعار على النحو التالي :

تكلفة جارية للمخزون في ٨٦/١٢/٣١ ١٥٠٠٠٠

$$\text{يطرح تكلفة تاريخية معدلة} = \frac{١٢٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠} = \frac{١٢٠}{١٠٠} \times ١٠٠٠٠٠$$

أرباح احتفاظ غير محققة بدراهم ثابتة

ولكن هذه الطريقة قوبلت بكثير من الانتقادات الهامة منها :

- ١ - صعوبة تطبيقها عملياً وارتفاع تكاليفها بشكل يفوق المنافع المرجوة منها .
- ٢ - صعوبة فهمها من قبل بعض مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي قد يتعذر الاستفادة منها .
- ٣ - لم يثبت حتى الآن - لا نظرياً ولا عملياً - تفوق المعلومات المالية المتولدة عن هذه الطريقة على المعلومات التي تتولد عن كل من الطريقتين السالفتين .

إن موجة التضخم العالمية لا شك أثرت على اقتصاديات الدول النامية بالذات، وأدت إلى زيادة كبيرة في الأسعار، لذا فإن النظم المحاسبية يجب أن تؤمن معلومات تتمشى والاحتياجات، أي أن نظم المعلومات المحاسبية في المستقبل القريب قد يتطلب منها تأمين بيانات عن تكلفة الإحلال Replacement cost والقيمة السوقية الجارية Current market cost .

وبالنظر لأن المحاسبة في البلدان النامية لا تزال في طور النمو بل قد نجدها متخلقة عن بعض مجالات المعرفة الأخرى، ولم تتمكن حتى الآن من وضع أسس مقبولة وقواعد محاسبية متعارف عليها ومعايير مراجعة محددة . بالإضافة إلى أن المصادر التي يمكن أن تزودنا بالمعلومات اللازمة عن محاسبة التكلفة الجارية في تلك الدول ضئيلة إذ لا توجد أرقام قياسية لأسعار السلع

الخاصة، ولا أسواق منظمة للسلع والمعدات المستعملة، ولا موضوعية في عمليات التثمين، ولكن بدون شك توجد أرقام قياسية عامة مشكوك في دقتها أحيانا، هذا بالإضافة إلى أن الطريقة الأولى (محاسبة الدينار الثابت) تمتاز بنمطية الاجراءات وامكانات التطبيق، وسهولة الفهم، وعليه فإن من المناسب جدا في رأي الباحث : ضرورة معالجة النواقص أولاً، ثم مع تسليمنا بالمحددات الرئيسة للنموذج التقليدي فإن الباحث يفضل أن تقتصر المطالبة «في الوقت الحاضر وفي هذه الدولة النامية بالذات، وفي دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص» على ضرورة تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، أي المحاسبة بدنانير ثابتة، إسهاما في تقليص حجم عدم دقة الوثائق بالقوائم المالية باعتبارها العمود الفقري للبيانات المالية المستخدمة للتحليل المالي .

واقترح الباحث هذا يرجع بالإضافة إلى كونه ملائما من الناحية التطبيقية لواقع المهنة في كثير من الدول النامية ليكون أساسا انتقاليا صالحا لتعديل بيانات القوائم المالية في ظل متغير العصر الحالي (وهو التضخم)^(١)، كما أن هذا المقترح لا يلغي ولا يعدل أساس نموذج المحاسبة التقليدي، وإنما فقط يهدف إلى تغيير وحدة القياس المستخدمة من الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية المختلفة إلى وحدات نقدية موحدة، ذات قوة شرائية موحدة، تمثل القوة الشرائية الجارية في تاريخ إعداد القوائم المالية .

وهكذا فإنه لاغراض التحليل المالي تتم المقارنات والدراسات بين عناصر الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة وعناصر المركز المالي على أساس موحد حيث يستخدم في قيام كل منها نفس الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية الجارية^(٢) .

كذلك كما يقترح الباحث - خلال فترة انتقالية يتم الاتفاق عليها - الابقاء على القوائم المالية الرئيسة على أساس النموذج التقليدي (الذي يركز على مفهوم التكلفة التاريخية، وفرض ثبات قيمة وحدة القياس النقدي) مع إفصاح أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار - سواء أكان الإفصاح إجباريا أو اختياريا) أو خليطا بينهما - في شكل قوائم مالية إضافية، أو في جداول تفصيلية، أو في صورة إيضاحات مكملة للقوائم المالية .

وتتمثل أهداف إعداد القوائم المالية^(٣) الإضافية فيما يلي :

١ - عرض البيانات وإيضاحات بشكل وحدات نقدية ذات قوة شرائية جارية في نهاية السنة التي تعد عنها القوائم .

(١) د. محمد وجلي شركس «محاسبة التضخم» جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - الكويت - ١٩٨٣م ص ٣٥ .

(٢) المرجع السابق - ص ٣٦ .

(٣) د. محمود شوقي عطalla «دراسات وبحوث في المراجعة» دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٧ / ١٩٧٨م ص ٩٤ .

٢ - إتاحة معلومات ملائمة تساعد المستخدمين (والمحلل المالي بالذات) على التعرف على آثار التضخم على نتائج الأعمال، ومراكز الأموال. وذلك عن طريق عرض الآثار المترتبة على التغير في القوة الشرائية للنقود على القوائم الأصلية التي سبق أن أعدت وفق المبادئ المحاسبية .

إن الحاجة ماسة لمزيد من الدراسات والبحث للإجابة على التساؤلات التالية^(١) :

- ١ - هل أن تعديل القوائم المالية (وفق أحد الأسس السابقة) سيؤثر على النسب المحاسبية المستخرجة منها، وما هو حجم وآثار هذا التأثير؟
- ٢ - ما مدى أثر النسب المحاسبية التي تم حسابها من واقع البيانات المعدلة على التنبؤ بأرباح المنشأة وبعض نسبها المحاسبية في المستقبل؟
- ٣ - هل تتناسب تكاليف تعديل بيانات القوائم المالية مع تلك المكاسب التي ينتظر أن يحصل عليها المحلل المالي .

الفرع الثاني

فرض استمرار المشروع : Going Concern

يقوم هذا الفرض على أساس أن المنشأة عندما تولد فليس في ذهن مالكيها أجل معين يحدد لها، بل إنها تولد لتستمر لأجل غير محدد (وليس إلى ما لا نهاية) .

يترتب على هذا الغرض عدة آثار على القوائم المالية .

فبالنسبة للميزانية تظهر الأصول الثابتة مقومة بالتكلفة التاريخية، والتي قد تختلف بشكل واضح عن القيمة الجارية، أو قيمتها في حالة التصفية، كذلك المصاريف الإيرادية المؤجلة تظهر ضمن الأصول على أساس افتراض استمرار خدماتها لفترات طويلة بينما لن يظهر لها قيمة فيما لو كانت المنشأة في حالة تصفية .

أما بالنسبة لحسابات النتيجة فهي باعتبارها تقارير دورية لتحديد نتائج الأعمال لفترة معينة بعد مقابلة دقيقة وموضوعية بين إيرادات الفترة ونفقاتها تثير عدة مشكلات ترتبط بالتقدير الشخصي للمدير المالي خاصة بالنسبة لتوزيع تكلفة الأصول الثابتة والمصاريف الإيرادية المؤجلة وغيرها .

لذلك كله فمن زاوية التحليل المالي يتطلب الأمر الاهتمام البالغ بالاتجاهات (سواء بالنسبة لعناصر قائمة الدخل أو النسب) على مدى فترات مالية متعددة .

(١) د. هشام أحمد حسبر «الاتجاهات الحديثة في التحليل والمحاسبى» مكتبة عين شمس - القاهرة ١٩٨٠م ص ١١٦ - ١٢٠ .

الفرع الثالث

مبدأ الثبات (الاستمرار Consistency) في تطبيق نفس القواعد المحاسبية من عام إلى آخر :

إن التجانس في تطبيق واستخدام المبادئ المحاسبية أمر بالغ الأهمية لأغراض التحليل المالي، (وبخاصة عند إجراء المقارنات السنوية). كما أن الثبات في استخدام تلك المبادئ يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية إذ أن تغيير تلك الأسس من عام إلى آخر يفقد تلك القوائم دلالتها وقد يكون مضللاً للطائفة التي تستخدمها. ومن هنا فقد ألزمت بعض التشريعات مراجع الحسابات أن يشير في تقريره إلى مدى تجانس استخدام وتطبيق المبادئ المحاسبية أو الطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى، بالإضافة لأنه أحد معايير المراجعة المتعارف عليها .

إن هذا المعيار يتطلب لتطبيقه بشكل صحيح الفهم الواضح الدقيق للعلاقة بين (التجانس والقابلية للمقارنة) إذ أن التجانس يعني التطبيق الدقيق والمستمر - للمبادئ المحاسبية ويؤدي عدم توافره إلى عدم قابلية القوائم المالية للمقارنة. بعبارة أخرى أن هذا المعيار يهدف - من زاوية التحليل المالي - إلى تحقيق قابلية القوائم المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي تطرأ على المبادئ المحاسبية التي تستخدمها المنشأة وأثرها على القوائم المالية فما لم تكن القوائم المالية مرتكزة على نفس المبادئ والقواعد من عام إلى آخر فإن المقارنة بينها قد تكون مضللة، أو في أحسن الظروف لا تعطي صورة صادقة .

ويمجد هنا أن نميز بين الطريقة المحاسبية والمبدأ المحاسبي، فالتكلفة التاريخية مبدأ محاسبي تقيم به عناصر الموجودات، ولكن عند تقييم المخزون السلعي آخر المدة توجد عدة طرق لقياس التكلفة، ولأغراض التحليل المالي لا بد أن يتم التقييم بالتكلفة أولاً، ووفق إحدى طرقها أياً كانت، ثم يستمر عليها من عام إلى آخر وإذا ما غيرت المنشأة طريقته فلا بد من الإفصاح عن ذلك أولاً، وتوضيح حجم أو أثر هذا التغيير على نتائج الأعمال ومراكز الأموال .

كذلك بالنسبة لتحديد أقساط استهلاك الأصول الثابتة، فلا بد من الاستمرار في تطبيق المبدأ : وهو (التكلفة التاريخية - مخصصات الإهلاك). ثم الاستمرار في تطبيق نفس طريقة الاستهلاك، وإذا ما غيرتها فلا بد من الإفصاح عن ذلك، مع ضرورة الإفصاح عن أثر هذا التغيير على القوائم المالية .

وعلى هذا فلا بد من الاستمرار في تطبيق المبدأ المحاسبي والاستمرار في تطبيق الطريقة المحاسبية .

وأن لا تحيد عنها المنشأة إلا لظروف جادة تضطرها إلى ذلك، وحينئذ ينبغي الإشارة الصريحة إلى ذلك وأسبابه ثم حجم وأثر هذا التغيير .

الفرع الرابع

مبدأ الإفصاح : Disclosure

كما سبق أن وضع الباحث أن القوائم المالية المنشورة تعتبر- من وجهة نظر التحليل المالي - المدخلات الأساسية ومصدرا هاما ومناسبا لاتخاذ القرارات الرشيدة ورسم السياسات في كافة الأطراف المعنية .

ولكن تحقق هذه التقارير المالية الأغراض المرجوة منها ، ولتكون ذات فائدة إعلامية قصوى فقد اشترطت المنظمات المهنية تأمين الوضوح المناسب Adequate Disclosure فيها^(١) ، باعتباره على جانب كبير من الأهمية حيث أنه أحد السبل الهامة نحو توصيل أكثر قدر ممكن من المعلومات عن المركز المالي ، ونتائج الأعمال ويساعد القارئ على فهم وتفسير محتوى القوائم المالية بطريقة أكثر شمولية في ضوء القواعد والمبادئ والفروض المحاسبية .

ولا يعني هذا المبدأ الرغبة في الجمود بل الحد من الفوضى ، وأثرها على القوائم المالية ، لذلك يرتبط مبدأ الإفصاح باختلاف الأسس والإجراءات البديلة في قياس النتائج ، وعند العدول عن مبدأ الثبات ينبغي أن يتم الإفصاح عنه في التقارير بأية صيغة ملائمة .

إن أمانة عرض القوائم المالية تقتضي إظهار جميع البيانات المالية بشكل تفصيلي ، والتقليل من الإدماج ، لكن التطبيق الحرفي سيؤدي إلى نتائج غير مرغوبة منها :

١ - إرباك المستخدم الاعتيادي ، نتيجة تكسد البيانات ، وعدم قدرته على التمييز بين ما هو مهم وبين ما هو أقل أهمية .

٢ - جعل التحليل المالي أكثر صعوبة ، حيث سيضطره إلى إجراء عملية إعادة تجميع وترتيب وتصنيف لهذه البيانات للحصول على مجموعات ذات مغزى .

٣ - عرقلة تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء ، إذ أن إدارة المشروع سيصعب عليها ذلك ، لضياع معالم البيانات الجوهرية وسط كم هائل من البيانات ، ولكن هذا لا ينبغي أن ترتب عليه الدعوة لإعداد قوائم مالية خاصة Special - purpose Financial Statements كما يرى ذلك بعض الباحثين^(٢) . ولكن الأفضل من زاوية التحليل المالي هو إعداد كشوف تحليلية وتقارير تفصيلية مرفقة بالقوائم المالية^(٣) .

Statement on Auditing Standards No. 22, Planning and Supervision N. Y., AICPA, 1978.

(١)

(٢) محمود سبيح وأصول التحليل المالي دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٢م - ص ٢٠ - ٢١ .

(٣) إن أساليب الإفصاح المألوفة والشائع استعمالها هي :

أ - المصطلحات وعرض تفصيلي للمعلومات

ب - الحواشي والهوامش .

ج - المعلومات الموجودة داخل الاقواس .

د - القوائم الإضافية والكشوف والجداول المرفقة .

هـ - تعليقات في شهادة (تقرير) المراجع .

إن تأمين أكبر قدر من الوضوح في القوائم المالية المنشورة يعني أن تكون مفصلة إلى أبعد الحدود وهذا صعب التطبيق، لذا يضطر الجهاز المحاسبي للموازنة بين اعتبارين^(١) :

أولهما : تخفيف تكلفة إعداد ونشر هذا التقرير إلى أدنى حد ممكن، وهذا لصالح المشروع المصدر للقوائم المالية .

ثانيهما : تأمين الوضوح المناسب في التقرير لصالح الفئات التي تستخدمه في اتخاذ القرارات .

وتشير الاعتبارات الوصفية Qualitative Characteristics في تحديد درجة الأهمية النسبية للعنصر إلى طبيعة البند ذاته . Natural of item فهناك بعض البنود يتطلب الإفصاح عنها حتى لو كان حجمها النسبي صغيرا نسبيا، فمثلا لو ارتكبت المنشأة مخافة لنظامها الأساسي أو لأحد القوانين فيجب الإفصاح عنها بصرف النظر عن أثرها في القوائم المالية .

كذلك مثلا لو حوّلت إحدى النفقات الإيرادية إلى نفقة رأسمالية (أو العكس) فإن هذا التحويل (حتى لو كان مبلغه صغيرا) ينبغي الإفصاح عنه .

وفي الحقيقة : إنه إذا كان الأمر (تطبيق خاصية الأهمية النسبية في المحاسبة) من الناحية النظرية قد يبدو سهلا، إلا أنه من الناحية العملية من أكثر المفاهيم تعقيدا، ويحتاج إلى درجة كبيرة من الموضوعية والخبرة والدراسة .

وعلى إدارة الحسابات^(٢) عند تطبيق مبدأ الإفصاح أن تراعى المستوى الملائم لمقدرة مستخدمي التقارير على الوصول إلى مضمون هذا الإفصاح بدون الحاجة إلى تأويله أو توصيل درجة من الشك في المعلومة التي يرغب في الإفصاح عنها وإلا احتاج الإفصاح إلى إفصاح آخر^(٣) يعبر عنه، أي بعبارة أخرى إن المعلومات المفصّل عنها لا ينبغي أن تكون ضئيلة أو غامضة، بحيث يمكن وصفها بالتلميحات أو الإرشادات غير المباشرة .

وعلى هذا فإن أي بند من المعلومات يعتبر ذا أهمية نسبية إذا كان إهماله أو أخذه في الحسبان سوف يؤثر على (أو يؤدي إلى تغيير في) التقدير الذي يتوصل إليه الشخص العادي الذي يعتمد على المعلومات^(٤)، بعبارة أخرى فإنه طبقا لخاصية الأهمية النسبية لا يجب الإفصاح عن أية معلومات إلا إذا كان لها أثر محسوس على تقدير القارئ .

وعلى هذا النحو نلاحظ الارتباط الوثيق بين مبدأ الإفصاح ومبدأ الأهمية النسبية . فالأهمية

(١) د. محمد عطية مطر «تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة» مجلة العلوم الاجتماعية - العدد الاول - المجلد ١٢ - الكويت - ربيع ١٩٨٤م - ص ١٤٠ .

(٢) والمراجع أيضا .

(٣) د. كوثر عبدالفتاح الأبيجي «مسؤولية مراقب الحسابات في دولة الامارات - دراسة نظرية ميدانية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٥١ - السنة ١٣ - الكويت - يوليو ١٩٨٧ - ص ٢٣٧ .

FSAB Statement of Concept No. 2, P. XV.

(٤)

النسبية تعتبر بحق في نظر بعض الباحثين^(١) الوجه الآخر للإفصاح، إذ أن ما يجب الإفصاح عنه يجب أن يتوافر فيه قدر كافة من الأهمية النسبية .

ولا بد لكي يكون الإفصاح كافيا وملئها وعادلا^(٢) من توافر العنصرين التاليين :

١ - العرض العلمي السليم للقوائم المالية بحيث ترتب العناصر والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم مع القواعد العلمية ويخدم الطوائف المستخدمة وفي مقدمتها «المحللون الماليون» .

٢ - أن تتضمن القوائم المالية المعلومات الضرورية التي بدونها لا تعبر عن حقيقتها وينبغي عدم التوسع في إخفاء بعض المعلومات بسبب الخوف من احتمالات سوء تفسيرها أو الوصول إلى نتائج خاطئة .

وهنا يمكن التأكيد على أن مبدأ الأهمية النسبية يساعد في تحديد مفهوم مدى ضرورة المعلومة التي تظهر لخدمة مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستخدمين الذين هم على قدر كاف من المعرفة Reasonable Informaed Users إذ ينبغي أن يحقق لهم أقصى فائدة^(٣) .

إن موضوع الإفصاح المحاسبي كما اتضح يثير عدة ملاحظات من أهمها :

- ١ - مستخدمو القوائم المالية خاصة والمعلومات المحاسبية عامة .
- ٢ - الغرض من الإفصاح ؟
- ٣ - المقدار الكافي والملئ من الإفصاح .
- ٤ - كيفية الإفصاح .
- ٥ - متى يمكن الإفصاح ؟
- ٦ - أين يتم الإفصاح ؟

(١) د. يوسف العادلي ود. محمد العظمة «المحاسبة المالية» مرجع سابق - ص ٩٩ .

(٢) الإفصاح الكافي Adequate Disclosure ويعني الإفصاح عن حد أدنى من البيانات يكفي لجعل القوائم المالية صحيحة وغير مضللة .
بينما الإفصاح العادل Fair Disclosure يعني أن الإفصاح عن البيانات يخدم جميع الأطراف المختلفة التي تهتم بقراءة القوائم المالية فلا يكون هناك تحيز لطائفة على حساب طائفة أخرى .

أما الإفصاح الكامل Full Disclosure ويعني الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات الضرورية .

(٣) د. أحمد نور «معايير المراجعة المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية وما جرى بشأنها من دراسات نظرية وما يفرضه تطبيقها من مشاكل عملية «مجلة التجارة - جامعة الاسكندرية - المجلد ١٧ - ١٩٨٠ م - ص ٥٣ .

مشار إليه في : د. كوثر عبدالفتاح «مسؤولية مراقب الحسابات في دولة الإمارات - دراسة نظرية وميدانية» مرجع سابق - ص ٢٣٤ .

إن هذا المبدأ وما يرتبط به من قضايا من الحيوية بمكان، ولا يصح تركها للاجتهاد والخبرة ولرغبات الإدارة في الإفصاح بالشكل والكيفية التي تراها، إذ أن هناك دائماً مخاطر استغلال هذا الوضع في ظل غياب كل من الرقابة الحكومية ورقابة المنظمات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة اللتين تستطيعان أن تفرض نوعية ومقدار البيانات المالية الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، ولعل ما حدث في دولة الكويت مثلاً أثناء أزمة (المناخ) خير دليل، حيث لم تكن توجد ضوابط فعالة للإفصاح للبيانات المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية المنشورة للشركات المتعاملة بسوق الكويت للاوراق المالية، مما أضفى ظلاً كثيفاً من الشك حول وجود دور للمحاسبين المتهنين في ازدياد ضراوة المضاربات بالسوق^(١).

فمثلاً عدم التفرقة بين الأرباح العادية في بيان الأرباح والخسائر لبعض الشركات فقد تراوحت نسبة الإيرادات العرضية إلى صافي الربح في بعض الشركات من ٢١٪ إلى ٣٩٢٪، ولا شك أن هذه الطريقة تؤدي إلى الإخفاء المتعمد لرقم الربح الناتج عن النشاط الاعتيادي للمنشأة، والذي يجب أن يتخذ أساساً كمعيار لتقييم الأداء وتحقيق الأهداف المرجوة ورسم السياسات.

إن كل ذلك قد يترتب عليه من زاوية التحليل المالي - اهتزاز القدرة على المقارنة السليمة لمركز الأموال ونتائج الأعمال، وبالتالي قد يؤدي إلى نتائج مضللة وقد يؤخر في اتخاذ بعض القرارات التصحيحية لمعالجة بعض المشاكل وخاصة في الحالات التي قد يتطلب عندها اتخاذ قرارات فورية، لوجود ظواهر معينة تشير إلى وجود بعض المشاكل الجذرية بالحل.

ومما يزيد الأمر خطورة - من زاوية التحليل المالي بصورة خاصة - ما نلاحظه من اختلافات (جذرية أحياناً) في المبادئ المحاسبية المطبقة على المستوى المالي^(٢)، وهنا تنبع مشكلة هي كيف يمكن المفاضلة بين تلك المبادئ (المتعلقة بمعالجة بند معين) والتي تتفاوت من بلد لآخر.

من الأهمية التوصل إلى اتساق بين المبادئ المحاسبية بعضها البعض، بالرغم من اشتقاقها من بلدان مختلفة، وتعكس احتياجات بيئة مختلفة، أن الاتجاه المرغوب فيه - من وجهة نظر الباحث - وهو ضرورة اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى المعايير باعتبارها أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي ومن الأمثلة الواضحة لهذا النوع من

(١) Malallah, Bader M., «The Development of Accounting and Financial Reporting Practices in A developing countries : The study of Kuwait», Ph. D. Dissertation, University of Wales, Institute of Science and Technology, PP. 83 - 87.

نقلاً عن : د. هشام حسيب «استخدام النسب المحاسبية في التنبؤ بالازمات المالية - نموذج كمي مقترح لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - السنة ١٣ - العدد ٥٢ - الكويت - أكتوبر ١٩٨٧ - ص ٥٣.

(٢) د. صادق البسام، د. سعيد مفيد دويان - «التقارير المحاسبية المنشورة للشركات الكويتية وحدود استخدامها للأغراض الحكومية» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - السنة ١٠، العدد ٤٠ - الكويت - أكتوبر ١٩٨٤ م - ص ٢٩.

(٣) R. Hampton, «A World Differences in Accounting and Reporting», Management Accounting, (September 1980, PP. 14-19)

المعايير، ما تقوم به لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تحاول أن تغطي بالقبول العام ولو أن بعض المعالجات التي قدمتها قد أثارت كثيرا من الخلافات بين المختصين، نظرا لعدم مرونتها لتلبية الاحتياجات العملية المختلفة^(١). كذلك من زاوية التحليل المالي نلاحظ كثيرا من أوجه القصور في الإفصاح بالقوائم المالية^(٢) يستدعي تحديدا عاجلا وملزما للشركات، وإعطاءها الأولوية وبخاصة في المجالات التالية:

- ١ - الإفصاح عن الأسس المتبعة لتحقيق الإيرادات .
 - ٢ - الفصل الواضح بين نتائج النشاط الجاري والأنشطة الأخرى .
 - ٣ - وضع الضوابط لتحديد التفرقة، بينما يعتبر بندا عاديا وبين ما يعتبر غير عادي، وبالتالي تحديد ما يعتبر أرباحا (أو خسائر) غير عادية، وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية .
 - ٤ - الإفصاح عن أثر توزيعات الأرباح في صورة نقدية أو في صورة أسهم منحة .
 - ٥ - الإلزام بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، وتحديد أسس إعدادها، والشكل الذي تظهر به، واعتبارها إحدى القوائم الواجبة النشر .
 - ٦ - وضع ضوابط لكيفية الإفصاح عن الالتزامات المختلفة حيث لا بد من التمييز بين ما يمكن الاعتراف بآثارها على قياس الدخل، ومتى يكفي بالإفصاح عن أثرها على شكل ملاحظة .
 - ٧ - آثار الأحداث التالية لتاريخ الميزانية على بنود القوائم المالية، وكيفية الإفصاح عنها، وخاصة ما يؤثر منها على الأرباح المقترح توزيعها .
- ويتناول الباحث الآن كلا من موضوعي محاسبة الموارد البشرية، المحاسبة الاجتماعية على التوالي :

محاسبة الموارد البشرية :

إن أهمية العنصر البشري بدأت تأخذ أبعادا اقتصادية كبيرة وخاصة في تحديد كفاءة المشروع الإنتاجية، حيث لم تكن محل اهتمام كبير وقد كان الاعتقاد السائد سابقا أن العاملين ما هم إلا أدوات لإنتاج شأنهم شأن عوامل الإنتاج الأخرى يمكن تكييفها حسبها هو مطلوب إلا أنه ثبت يقينا خطأ ذلك^(٣) حيث اتضح من الدراسات والتجارب أن العنصر البشري يؤدي دورا كبيرا في تحديد

(١) أنظر مثلا

W.T. Boxter, «Inflation Accounting in U.S.A.», The Accounting Magazines, October 1984, 403 - 404.

Stphanie Miller, «International Accounting Users», Manament Accounting, August, 1984, PP. 46 - 56.

نقلا عن د. يحيى محمد أبو طالب وعرض وتحليل وتقييم لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلة التكاليف - السنة ١٧ - العدد الأول - القاهرة - يناير ١٩٨٨ م - ص ١٠٢ .

(٢) د. يوسف العادلي، د. محمد أحمد العظمة وبعض ملامح القياس والإفصاح المحاسبي وأعداد التقارير المالية للشركات المساهمة الكويتية ومقترحات لتطويرها ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - السنة ١٤ - العدد ٥٣ - يناير ١٩٨٨ م - ص ٩٩ - ١٠١ .

(٣) د. أحمد محمد موسى والمحاسبة في مجال السلوك الانساني ومجلة التكاليف - الجمعية العربية للتكاليف - السنة ١١ - العدد الثاني - القاهرة - مايو ١٩٨٢ م - ص ١١ .

مستوى كفاءة المشروع، وأن نجاحه مرتبط بمهارات العنصر البشري المتوافر فيه .
 كذلك فإن الباحث يذكر أن أنماط الأداء يتم وضعها بمعرفة أشخاص ويتم تنفيذها والرقابة عليها بمعرفة أفراد فالإنسان هو الذي يحدد لإدارة الأهداف التي يسعى إليها المديرون . وأن الأداء الفعلي للعمل والإنجاز الحقيقي للأهداف يتمان عن طريق الجهد الإنساني الذي بذله العاملون ، كما أن الإنسان في صورة مستهلك هو الذي يقرر نجاح المشروع من عدمه^(١) .
 ويجدر أن يؤكد الباحث أنه يحاول أن يلفت الانتباه ويسلط الضوء على موضوع محاسبة الموارد البشرية بدول مجلس التعاون الخليجي بشكل يخدم العوامل الحضارية والطبيعية والفكرية لمجتمعنا العربي والإسلامي ، فإذا كانت الماركسية اتخذت من العمل أساسا للقيمة ، وإذا كان الفكر الغربي من منطلق مادي بحث يحاول تأكيد فكرة قياس رأس المال البشري بصورة مادية فمن الأهمية بمكان أن نتوصل نحن الباحثين العرب والمسلمين إلى غط يلائم واقعنا وقيمنا ، وينسجم مع الفكر الإداري والمحاسبي الحديث موضوعيا ، مع الحفاظ على فكرة النظر إلى الإنسان كإنسان استخلفه الله في الأرض وكرمه وشرفه ، وبالتحديد (فبما يتعلق بهذا البحث) بالشكل الذي يخدم التحليل المالي ويسهم في جعل فاعليته أكثر وأهميته أجدى .
 ولا غرابة أن تهتم النظم الإدارية الحديثة بالإنسان كإنسان وتؤمن له جميع الامكانات للابتكار والتجديد ، وتبيء له الجو النفسي الذي يمكنه من الإنتاجية والخلق والابتكار والتحديث^(٢) ، مما دفع المحاسبين بدورهم إلى أن يولوا موضوع «الموارد البشرية» عنايتهم حيث يرى الكثير منهم ضرورة إدراجها ضمن قائمة المركز المالي ، وإن عدم اظهار تلك الموارد ضمن أوجه استثمار المنشأة يغفل الكثير من الحقائق التي ينبغي أن تعبر عنها القوائم المالية^(٣) .
 إن محاسبة الموارد البشرية تستمد أهميتها من قدرتها على تقديم بيانات مهمة وموثوق بها للجهات المعنية داخل المنظمة وخارجها ، بالإضافة إلى أنها تساعد المنظمة على القيام بمسؤولياتها الاجتماعية عن طريق وضع أهداف لتنمية الموارد البشرية ، جنبا إلى جنب مع الأهداف الأخرى للمنظمة ، كما قد تسهم في مساعدة الإدارة على حسن استخدام قواها العاملة ، وتأمين مناخ العمل اللائق لتنمية الموارد البشرية وتطويرها بل إن بعض الباحثين^(٤) يتصور بغير حق أن محاسبة الموارد

(١) المرجع السابق - ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) د. إبراهيم أحمد الصعيدي وتحليل العلاقة بين الموارد البشرية ونظم المعلومات - مجلة التكاليف - العدد ٢ ، ٣ - السنة ١٧ القاهرة - ١٩٨٨م - ص ٩ .

(٣) «A Human Organizational Measurement Approach» W.C. Likert, Rensis and Pyle. Financial Analysts Journal, January - February 1971, P. 75.

- Hermanson, R.H., «Accounting for Human Assets, Occasional paper No. 14, Bureau of Business and Economic Research, Graduate School of Business Administration, Michigan State University 1964, P. 4.

نقلا عن : د. إبراهيم أحمد الصعيدي وتحليل العلاقة بين الموارد البشرية ونظم المعلومات، مرجع سابق.
 - د. محمد عطية مطر «المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي» مجلة العلوم الاجتماعية - السنة ١٠ - العدد الثالث - الكويت - سبتمبر ١٩٨٢م - ص ٢١٩ - ٢٥٦ .

Meggison, L., Personal: «A Behavioral Approach to Administration» Homewood: Irwin, 1972, P.202

(٤)

البشرية تعطي للعاملين اعتبارهم وتحفظ لهم شخصياتهم وتهدف إلى تطويرها وتجعل القرارات الإدارية موجهة لصالحهم ولصالح المنشأة على قدم المساواة .

إن الإدارة تحتاج إلى معلومات دقيقة وكافية وملائمة وموثوقة وموثوقة عن العنصر البشري لكي تستطيع اتخاذ القرارات الملائمة وخاصة ما يتعلق بانتقاء الأفراد وتنميتهم وصيانتهم وتوجيه جهودهم . وبما أن محاسبة الموارد البشرية تؤمن المعلومات المطلوبة عن تكلفة العنصر البشري وقيمتها، فإنها تساعد الإدارة على بناء قراراتها في ضوء تحليل واقعي للتكاليف والعائد وأقساط الاستهلاك، ولهذا فإن لمحاسبة الموارد البشرية أهمية بالغة لأغراض التخطيط والرقابة والتقييم واتخاذ القرارات الرشيدة، (سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل) وهي (أي محاسبة الموارد البشرية) كما تستخدم الطوائف الداخلية تخدم على قدم المساواة الأطراف الخارجية فتساعد في ترشيد قراراتها .

على الرغم من أن من الأمور الحديثة في الفكر المحاسبي الاهتمام المتزايد بالأصول الانسانية وضرورة ادخال الموارد البشرية كأصل من الأصول ضمن القوائم المالية إلا أنه . يتم في حدود ضيقة وفي عدد من الشركات . ولقد ظهرت الكثير من الاتجاهات لتقييم الموارد البشرية على مستوى الوحدات، منها الاتجاه المحاسبي والاتجاه الإداري والاتجاه السلوكي .

علما بأن العرف المحاسبي قد جرى على اعتبار كافة المصروفات المرتبطة بالموارد البشرية مصروفات إيرادية تحمل على حسابات النتيجة .

ومحاول الباحث هنا مناقشة بعض جوانب هذه الاتجاهات ومدى ملاءمتها للمنطقة العربية .

فالاتجاه الأول يهدف إلى تقييم الموارد البشرية وفقاً لأساس التكلفة، وإن لم يتفق على أية تكلفة تؤخذ في الاعتبار هل هي التكلفة التاريخية Historical cost أم التكلفة الاستبدالية Replacement cost . إذ أن الأصول البشرية طبقاً للمفهوم الأول تتمثل بما تحملته الوحدة الاقتصادية من تكاليف فعلية في سبيل الحصول على تلك الأصول مثل تكاليف الإعلان عن الوظائف والمقابلات والتطبيع، وعلى ظروف العمل (الفعلية) والتدريب والتطوير والإعداد والتأهيل للوظائف المستقبلية .

ويتميز هذا الأسلوب بالبساطة والواقعية . إلا أنه يعجز عن إظهار أثر التغييرات التي تطرأ على قيمة هذه الأصول في المستقبل بما تكتسبه من خبرات ومهارات .

(١) عرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين محاسبة الموارد البشرية بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل البيانات والمعلومات المتعلقة بالموارد البشرية بهدف تحسين نوعية القرارات المتعلقة بالأصول البشرية .

American Accounting Association Committee on Human Resource Accounting, «Reporting of the Committee on Human Resource Accounting» The Accounting Review, Supplement to vol. XL VIII, 1973, P. 169.

أما التقييم وفقا لمفهوم التكلفة الاستبدالية فإنه ينظر إلى الموارد البشرية باعتبارها تضحية تتحملها الشركة في سبيل إحلال موارد بشرية جديدة محل الموارد الموجودة فعلا بما يماثلها في الكفاءة والتخصص والقدرة الانتاجية^(١).

أما الرأي الثالث فهو اقتراح البعض باستخدام تكلفة الفرص البديلة في تقييم الموارد البشرية. ومن المعلوم أن «الفرصة البديلة» مفهوم افتراضي يتعد عن الواقع كليا حيث يقوم على أساس اعتبار الفرص الضائعة غير المحققة.

إن هذا الاقتراح يركز على البحث عن أفضل الظروف الملائمة للحصول على الأيدي العاملة (من حيث المال والوقت والجهد والكفاءة والتأهيل) واعتبارها تكلفة بديلة، بحيث تمثل هذه التكاليف معيارا لقيمة الأصل الإنساني بصرف النظر عن تخصصه عن طريق نظام «الزائدات» أو المضاربة أو سوق الإنسانية^(٢) حيث يمكن الوصول إلى قيمة الأصل عن طريق الزاد الذي يجري بين أصحاب المنشآت وبالتالي، فإن قيمة الأصل الإنساني تتحدد بالقيمة التي يصل إليها الزاد.

ويود الباحث أن يشير إلى أن جمعية المحاسبة الأمريكية قد حددت ثلاثة أهداف رئيسة لمحاسبة الموارد البشرية على النحو التالي^(٣):

١ - القياس : أي تحديد تكلفة وقيمة العنصر البشري باستخدام طرق ومعايير موضوعية ونماذج.

٢ - التطبيق : تصميم النظام المحاسبي الملائم كي تتحقق أقصى استفادة متاحة من المقاييس الموضوعية.

٣ - النتائج الإنسانية : وتشمل تحليل أثر محاسبة الموارد البشرية من حيث اتجاهات العاملين وميولهم وسلوكهم وأداؤهم^(٤).

أما الاقتصاديون فيقيمون الموارد البشرية من ناحية قيمتها الاقتصادية فرأس المال البشري يعتبرونه قيمة ثمينة ويهتمون بالمنافع المتوقعة من الاستحواذ عليها خلال فترة استخدامها. وتبنى هذه الطريقة على رسملة المنافع والخدمات المتوقعة من العاملين.

(١) - Brumment, R.L. «Human resource accounting» in S.Davidson R.L. Weil (Eds.) Handbook of Modern Accounting Theory, (2nd.) New York, Mc Graw Hill, 1977 P.2.

- Falmholtz E. «Hauman Resources Accounting: Measuring Positional Replacement Costs», Human Resource Management; Spring 1973. P. 10.

(٢) د. علي محمد عبد الوهاب، د. سميرين عامر ومحاسبة الموارد البشرية، دار المريخ للنشر - المملكة العربية السعودية - ١٩٨٤ - ص ٦٢.

(٣) Luthans F., «Introduction to Management : A Contingency Approach» (New York, Mc Graw - Hill, 1976, PP. 155 - 156.

(٤) يتفق مع هذا الرأي نسبيا بعض الباحثين من أن محاسبة الموارد البشرية هي تقدير القيمة المالية للعنصر (جماعات وأفراد) ومتابعة التغيرات التي تطرأ على هذه القيمة خلال الزمن.

Matz A., and M. «Usry Cost Accounting, Planning and Control», 7 th ed., Cincinnati: South - Western Pub. : انظر مثلا

Co., 1980, P. 421 .

فإلى جانب الاستثمار في الأصول المادية (الملموسة) يوجد الاستثمار في الأصول البشرية^(١) التي تعتمد قيمتها مما يتوافر فيها من قدرات ذاتية وصحة ودوافع بناءة^(٢).

ويركز الاقتصاديون على عملية التقييم ذاتها. وقد طرح الباحثون نماذج متعددة لامكان تحديد القيمة الاقتصادية للموارد البشرية^(٣).

وإن فكرة تقييم الأصول الإنسانية هذه تعتبر امتدادا لنفس مفهوم التكلفة الاستبدالية، حيث أنه القيمة الاستبدالية تدخل في اعتبارها التغيرات في الظروف الاقتصادية، وبالتالي يتم التوصل إلى القيمة الحالية في ضوء تغيرات المستقبل.

إن أهم ما يميز الطريقة الاقتصادية في هذا المجال هو أنها تعكس أثر عامل التضخم على تكلفة واستعمال الأصول الإنسانية، ولكن مع الأسف جاء هذا الانعكاس من ناحية الإطار النظري البحث، وليس من الناحية العملية وذلك لصعوبة القياس.

ويقسم الاقتصاديون الاستثمار في العنصر البشري إلى أنواع متعددة منها^(٤):

- أ - التعليم والتدريب بأشكاله المتنوعة، حيث يسهم في زيادة الإنتاجية والمهارة.
 - ب - الاستخدام السليم للمهارات أو الطاقات والتوزيع الجغرافي للملائم الذي يضمن حسن الاستغلال هذه الكفاءات.
 - ج - الرعاية الصحية والمعيشية للعاملين مما يزيد من اقبالهم على العمل ويحسن صحتهم.
- إن النتائج المترتبة على تطبيق محاسبة الموارد البشرية يمكن تلخيصها على الوجه التالي^(٥):
- ١ - إن حسابات النتيجة لا تتحمل بكافة المصروفات المرتبطة بالموارد البشرية التي تستنفذ خلال الفترة المالية مما يترتب عليه زيادة الربح (أو تخفيض الخسائر حسب الأحوال) أي تضخم الأرباح مما يعكس صورة مشرقة لنتائج أعمال المنشأة.
 - ٢ - زيادة حجم استثمارات المشروع عن طريق استحداث الأصول الإنسانية مما يترتب عليه تضخم المركز المالي للمنظمة.
 - ٣ - تشجيع عمليات القروض بنوعها (طويلة الأجل والقصيرة الأجل) بضمان الأصول التي تضخمت (نتيجة ظهور الأصول الإنسانية).

Katona, G., Psychological Economics, New York «Elsevier, 1975, P.37.

(١)

Solman L., «Microeconomics Reading», Mass : Addison: Addison - Wesely Pub. Co. 1977, P.412.

(٢)

Lev, B. & Schwartz, A. «On the use of economic concept of Human Capital in Financial Statements», The Accounting Review, January, 1971, P. 105.

(٣)

Mc Connel, Economics; Principles, Problems and policies» 7 th ed., New York : Mc Graw - Hill, 1978, PP. 649-650.

(٤)

(٥) د. علي محمد عبدالوهاب، د. سعيد يس (مراجع سابق) ص ٤٣ - ٤٤.

٤ - جميع نسب التحليل المالي (التي يمثل البسط فيها الربح أو جميع الأصول أو مجموعة واحدة من مجموعات الأصول بشكل أكثر إيجابية .

٥ - التأثير المباشر على سلوكيات المستثمرين حتى يدفعون لاستثمار أموالهم في مثل هذه المنظمات التي تعكس أرباحاً عالية . وهنا بالذات تكمن الخطورة في مجتمعاتنا النامية حيث يكثر المستثمرون ذوو النظرة السطحية دون النظر إلى الأجل الطويل والتنبؤ بما سيكون عليه الوضع لسنوات عديدة قادمة ، ودون دراسة موضوعية جادة عن استراتيجية أصحاب هذه المنظمات الأمر الذي يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من وراء تطبيق هذه الفكرة بالنسبة لأصحاب المذهب المادي^(١) .

إن محاسبة الموارد البشرية تعطي بيانات ومعلومات مفيدة في تخطيط القوى العاملة ، وإن التغير في رصيد الموارد البشرية هو عبارة عن الاستثمار السنوي في الموارد ناقصاً مقدار الإطفاء (الاستهلاك) Amortizations وكذلك الخسارة الناتجة عن ترك بعض العاملين لوظائفهم في الوحدة الاقتصادية^(٢) .

كذلك فإن هذه البيانات تسهم في المساعدة على قياس أداء الإدارة في تطوير أصول الشركة (من الموارد البشرية) ذلك لأن جزءاً غير قليل من نجاح الوحدة الاقتصادية أو فشلها يعزى غالباً إلى مدى كفاية أو سوء استخدام الموارد البشرية ونوعية التنظيم البشري ، وعليه إضافة الموارد البشرية لإجمالي الأصول يعطي مؤشراً أفضل لقياس العائد على رأس المال ، ومن هذا المنطلق فإن بعض الباحثين يرون أهمية وجود عنصر الموارد البشرية بالقوائم المالية (باعتباره عنصراً من عناصرها) ، ويتم تقييمه أسوة بالموجودات الثابتة الأخرى وتتضمن حسابات النتيجة أقساط الاستهلاك^(٣) .

إن محاسبة الموارد البشرية تتطلب بيانات ومعلومات مهمة جديرة بالاهتمام ويعتبر من صميم وظيفة النظام المحاسبي توفيرها وهذا يتطلب تطوير نظم جديدة لتسجيل وتبويب البيانات المحاسبية الخاصة بالموارد البشرية ومن دون شك إن هذه المهمة تتطلب من مصمم النظم أن يأخذها باعتباره عند أداء مهمته .

إن محاسبة الموارد البشرية وأساليبها وطرق قياسها لا زالت تحتاج إلى مزيد من جهد المفكرين والباحثين حيث أنها لا زالت في أول الطريق وقد طبقت في بعض الوحدات الاقتصادية بشكل ضيق . كذلك فإن مدى اتساق محاسبة الموارد البشرية مع بعض المبادئ (كالموضوعية والوثوق بها

(١) المرجع السابق .

(٢) د. شبيب عبدالله شبيب «نظم المعلومات المحاسبية» جامعة الكويت - طبعة ١ - ١٩٨٥ - ص ٤٠٠ .

(٣) د. صادق محمد حسين الحسني «برنامج محددات التحليل المالي» معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت - الفترة من ٨٧/١٢/١٢ حتى ١٩٨٧/١٢/٣٠ - ص ١ - ١١ .

والخطة والحذر) موضوع تأمل . فمثلا إن عدم الموضوعية يؤدي إلى صعوبة مقارنة البيانات المالية عندما ندخل البيانات عن الموارد البشرية من ضمن الأصول كذلك محاولة الربط بين الإيرادات المتوقعة وبين القيمة الحالية للأصول يدخل فيها عنصر عدم التأكد .

ولكن يجدر أن نفصل بين أمور متعددة .

أولها : أهمية الموارد البشرية، وضرورة تقييمها، وضرورة التعبير عنها بشكل ما .

وثانيها : المشاكل التي تعترض ذلك .

وثالثها : الأدوات الممكن استخدامها للقياس .

إن الحاجة ماسة اليوم إلى مقاييس تبرز أثر التغيرات في علاقات العمل (مثل الرضا عن العمل، الرضا عن الرئيس، بيئة العمل) على خفض التكاليف أو تعظيم الربحية مع مراعاة أن قياس أثر العوامل النفسية غالبا ما يحتاج إلى مدة أطول .

إن نقط الضعف الموجهة إلى موضوع الموارد البشرية لا يعني أننا يجب أن لا ندخل قيمة الموارد البشرية في البيانات المالية، وإنما يتطلب الأمر حشد الجهود لدراساتها بعناية حتى نصل لحلول مقبولة لكافة المشاكل الرئيسة وبذلك يمكن استخراج هذه البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد البشرية للأغراض الإدارية ومن ضمنها اتخاذ القرارات الرشيدة .

أما القوائم المنشورة فإنه يمكن إدخال بيانات الموارد البشرية كبيانات إضافية (مثل بيانات التغير في الأسعار)^(١) أي بشكل أكثر تفصيلا يتم اعداد بيان إضافي يعكس أثر الفروض التي تقوم عليها فكرة محاسبة الموارد البشرية، دون المساس بالبيانات الأصلية . بمعنى آخر يتم اعداد نوعين من القوائم المالية : أحدهما يمثل الأرقام الفعلية دون اعتبار لفكرة محاسبة الموارد البشرية وهي القوائم المالية الاعتيادية، وثانيها يعكس التغيرات في القوائم المالية نتيجة تطبيق فكرة قياس الموارد البشرية (قوائم مالية وموارد بشرية) .

إن إظهار ذلك في القوائم المالية بأي شكل كان ذو جدوى - من دون شك - فالحاجة مثلا ماسة إلى توجيه اهتمام خاص للضياع البشري، نظرا لأنه في غالب الأحيان يكون غير ملموس (مثل المواد التالفة أو المرفوضة) إذ قد يتمثل في بطالة مقنعة وبالتالي نجد أن عملية تتبعه بالغة الصعوبة .

كذلك نجد أن عملية القياس ذاتها ستتم بعدم السهولة ومن ثم نجد أن نطاق التحكم فيه سيكون أمرا غير يسير، بالإضافة إلى أن أثر الضياع البشري على نتائج الأعمال ومراكز الأموال قد يكون أقوى من أثر الضياع المادي إذا ما أخذ الأثر الشامل لدور العمالة في كافة جوانب المشروع، وفي الإنتاج الكلي للمشروع^(٢) .

(١) Shuaib A. Shuaib «Analysis of Human Resources Accounting», Economic and Administration Review, King Abdul Aziz University, November 1980, P.P. 67 - 77.

(٢) د. أحمد محمد موسى «دراسة تحليلية لمجالات خفض التكلفة، مجلة التكاليف - العدد ٢ - السنة ١٣ - القاهرة - مايو ١٩٨٤ - ص ٦٣ .

أما الاقتصاديون فيقيمون الموارد البشرية من ناحية قيمتها الاقتصادية فرأس المال البشري يعتبرونه قيمة ثمينة، ويهتمون بالمنافع المتوقعة من الاستحواذ عليه، خلال فترة استخدامه وتبني هذه الطريقة على رسملة المنافع والخدمات المتوقعة من العاملين مركزين اهتمامهم على عملية التقييم ذاتها، بالإضافة إلى مدى إحتمال أن يشغل هذا الفرد الوظائف المتوقعة .

وقد طرح الباحثون نماذج متعددة لإمكانات تحديد القيمة الاقتصادية للموارد البشرية .

ومن دون شك إن هذا الرأي يكتنفه كثير من الصعوبات حيث يتطلب تحديد القيمة الاقتصادية لكل فرد، وهو أمر قد يكون مستحيلا إلا أنه صعب بالتأكيد وليس عمليا، ولكن يمكن تقسيم العاملين إلى مجموعات متجانسة لتحديد المنافع الاقتصادية لكل مجموعة مع إدخال عنصر تكلفة الفرد في الاعتبار .

أما الاتجاه الاجتماعي فينظر إلى الشركة باعتبارها وحدة اجتماعية تتفاعل مع البيئة المحيطة بها، تتأثر بها وتؤثر فيها بشكل متشابك، وتجعلها في حاجة إلى معلومات منظمة عن قيمة الموارد البشرية العاملة فيها^(١). حيث أن المنشأة تعتبر تنظيميا يركز على العنصر البشري، وينبغي أن يسعى للوفاء باحتياجاته، وإن أي تقصير أو إهمال في الوفاء بهذه الالتزامات تجاه العاملين يعتبر قصورا في قدرة المنشأة، وبالتالي قصورا في تحقيق الرقم المناسب من الربح والرقم المناسب في تعظيم العائد الاجتماعي .

إن الهدف من مناقشة موضوع الموارد البشرية ينصب في مجالين أساسيين هما :

١ - تعظيم الدلالة الإعلامية للقوائم المالية (المحاسبية) الخارجية (المشورة) والتقارير المحاسبية الداخلية لتكون أصدق في التعبير وأكثر موضوعية وشمولية .

٢ - تأمين البيانات والمعلومات الكافية والشاملة والصادقة إلى المحلل المالي لدراساتها - وفقا للمنهجية العلمية التي حددها الباحث - باعتبارها أهم البيانات والمعلومات اللازمة لأداء مهمته في المساعدة على تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة .

المسئولية الاجتماعية :

لم يعد يسيطر بالكامل في قطاع الأعمال - حتى في الدول الرأسمالية - هدف تعظيم الربح Profit Maximization بل أصبح هدف الربح المرضي (أو المعقول) هو الهدف الأعم لضمان البقاء، بل أصبح من الضروري لكل منظمة تريد الاستمرار والملاءمة للبيئة والمجتمع أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى تمس طوائف متعددة، ومجموعات اجتماعية محددة، فالمنظمة تكتسب

(١) Accounting Standards Steering Committee «the Corporate Report, Accounting Standards Steering Committee», London, July 1975, PP. 57 - 58.

شرعية وجودها من المجتمع (بطوائفه المختلفة) وبالتالي فإن من حق المجتمع عليها أن يحاسبها ماذا فعلت؟ وكيف فعلت؟^(١).

وعلى ذلك فإن من الاتجاهات الحديثة في المجتمعات ظهور المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق المشروعات وخير مثال على ذلك : الاتجاه نحو المحافظة على البيئة وحمايتها وحماية المستهلك وغيرها من التي قد لا تعود على المشروع بفائدة اقتصادية مباشرة وسواء كان القيام بها اختياراً أم إجبارياً وسواء أكانت المجموعات المستفيدة داخل المشروع كالعاملين، أو خارجه كالعملاء أو المنطقة أو المجتمع كله بصفة عامة .

ولا زالت القوائم المالية المنشورة للشركات وخاصة في دولنا النامية وبصورة أخص في دول الخليج العربية لا تتضمن نشر تقارير مستقلة تحتوي على كل المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية التي تضطلع بها، كما لا تفصح عن هذه المعلومات في قوائمها التقليدية بالرغم من تقديمها لبعض الخدمات الاجتماعية^(٢) لعمالها وموظفيها وللمجتمع، كما قد تنتج بعض الآثار السلبية على نواح معينة كتلوث البيئة (الجوية أو البحرية أو النهرية) وعلى هذا فالمنشآت في الغالب لا تفصح في تقاريرها المحاسبية عن أن أية معلومات توضح مقدار المبالغ المقتطعة من أرباحها لتقديم تلك الخدمات أي مقدار التضحية في الأرباح نظير ذلك .

وهو الأمر الذي لا يمكن معه تقييم الأداء الاجتماعي لهذه الشركات بجانب التقييم الاقتصادي لها وقد يرجع سبب ذلك إلى عدم تدخل المشرع بغرض الإفصاح عن هذه المعلومات من ناحية أو عدم إعطاء إدارات الشركات الاهتمام الكافي لهذا الجانب من ناحية ثانية، والافتقار إلى نماذج عملية تصلح للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية من ناحية ثالثة^(٣).

إن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة اليوم قد أضافت أبعاداً شاسعة للعملية الإدارية قد يكون من الصعب استيعابها، وأصبحت الإدارة تواجه ضغوطاً اقتصادية واجتماعية يصعب السيطرة عليها، وحتى لا تستخدم أموال الوحدة في تحقيق الأبعاد الاجتماعية في وقت قد لا تقوم بتحقيق الجانب الاقتصادي من أهدافها .

لذا أضحت الإدارة اليوم بحاجة ماسة لإبراز أهمية الدور الاجتماعي، والإدارة تتخوف

(١) M. Arsher, «Corporate Statgeis for social Performance», New York: Mc. Millan Publishing Co. 1980, P.6

د. أحمد سامي عثمان «المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة في المجتمع المعاصر» المجلد المصري للدراسات التجارية - كلية التجارة - جامعة المنصورة - العدد الثاني - ١٩٧٨ م - ص ١٣٤ - ١٣٦ .

نقلا عن : د. نجية محمود عمر «المسؤولية الاجتماعية للمشروعات والمحاسبة الاجتماعية والمالية» مجلة التكاليف - العدد ١ - السنة ١١ - القاهرة - يناير ١٩٨٢ م - ص ٥٨ .

(٢) د. صادق البسام، د. سعيد مفيد دويان - مرجع سابق - ص ٣٨ .

(٣) د. محمد محمود المجدد والإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة - نموذج مقترح للشركات الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٤٣ - السنة ١١ - يوليو ١٩٨٥ م - ص ٧١ .

حاليا من التعرض لأزمات مالية نتيجة تنفيذ مسؤوليات اجتماعية يصعب قياسها أحيانا . كذلك فإن الأمر يتطلب أيضا قياس المنافع التي تحققها المنظمة للبيئة نتيجة تحمل المسؤولية الاجتماعية وبدون هذا الإجراء يصعب توجيه الأنظار نحو تكاليف تقع ولا يقابلها منافع تستفيد بها البيئة ، وفي هذا ضياع ليس فقط على مستوى الوحدة بل على المستوى القومي^(١) . وبالتالي لا بد من التأكد من أن التكاليف التي وقعت تقابلها استفادة من جانب البيئة وإلا يقع ضياع على المستوى القومي نتيجة تحمل الوحدة لمسؤوليات اجتماعية لا يرغب أن يستفيد منها المجتمع ، بل قد يعمل على افساد مفعولها . وتعتبر عملية المقابلة بين التكاليف والمنافع الاجتماعية من الأمور التي حظيت بدراسات عديدة خلال السنين الأخيرة^(٢) .

وقد أصبحت الحاجة ملحة في نظر بعض الباحثين بحق ومن زاوية التحليل المالي لتحديد إطار ومعلم كل التكلفة الاجتماعية والمنافع الاجتماعية وتحليل كل عنصر من عناصرها وبالتالي فصل هاتين المجموعتين عن التكاليف الإجمالية والإيرادات الشاملة للمشروع لكي يمكن استخدامها في الأغراض المختلفة ومن ضمنها دراسة تأثيراتها من ناحية التسعير والمقدرة الكسبية للمشروع^(٣) والإفصاح الكامل عن كل هذه الحقائق بالقوائم المالية .

إن هذا الاهتمام يمثل نوعا من التوسع الأفقي في مجال القياس المحاسبي ليشتمل بجانب القياس الاقتصادي القياس الاجتماعي والذي يهدف إلى توضيح الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على تنفيذ البرامج والسياسات الاجتماعية على مستوى الوحدة، وعلى المستوى القومي^(٤)، وإذا ما سارت المحاسبة في مجال الاهتمام بالبعد الاجتماعي فسيجعلها في وضع قيادي في مجال النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، ويتيح الفرص أمامها لتقديم الخدمات المفيدة والهامة للمجتمع^(٥) .

ولكي تستمر المحاسبة في دول مجلس التعاون الخليجي في تطورها يجب أن تلبى احتياجات المجتمع من المعلومات الاجتماعية التي أصبحت تمثل طلبا جديدا بجانب المعلومات المالية .

(١) محمد محمد السيد اجازار «بعض المهوم المحاسبية للإدارة العليا» . مجلة التكاليف - العددان ٢، ٣ - السنة ١٧ - مايو/ سبتمبر ١٩٨٨ .
(٢) Ralph W. Estes «Corporate Social Accounting» New York, John Wiley and Sons, Inc., 1976.

إبراهيم أحمد الصعيدي «نموذج مقترح لقياس تكاليف الأعباء الاجتماعية لخدمة الأهداف القومية» رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ١٩٧٨ م .

- صادق محمد حسين الحسني «المنهج العلمي للتقييم المحاسبي للمشروعات الجديدة لخطة التنمية القومية في العراق» مرجع سابق .
(٣) Ralph W. Estes «Social Economic Accounting and External Diseconomies», The Accounting Review, April 1972, P. 284.

مشار إليه في :

صادق محمد حسين الحسني «المنهج العلمي للتقييم المحاسبي للمشروعات الجديدة بخطة التنمية القومية في العراق» مرجع سابق - ص ١٨٤ .

(٤) د. محمود السيد الناهي «المعايير المحاسبية للقياس الاجتماعي» مجلة التكاليف - العدد ٣ - السنة ٩ - القاهرة - سبتمبر ١٩٨٣ م - ص ١ .
(٥) Robert K., Elliott, «Measuring The Quality of Life World» Spring, 1973, PP. 15, 24 - 29

المشار إليه في : د. محمود السيد الناهي - المرجع السابق - ص ٢ .

وتجاه ذلك كله أضحى على المحاسبين العاملين في الدول أن يطوروا في مفاهيمهم ونظرياتهم ونظمهم لمواجهة هذا التطور، إذ أن الأنظمة المحاسبية التقليدية قد بنيت وصممت على أساس مفاهيم النظرية التقليدية لاقتصاديات المنظمة القائمة على فرضية الهدف الأوحـد، وهو تعظيم الربح. وفي السنوات الأخيرة ظهر إسهام مباشر في الفكر المحاسبي متبعاً ما اصطـلح على تسميته «محاسبة المسؤوليات الاجتماعية»^(١) والتي يمكن القول : إنها تتضمن تقييم منهجي للآثار السلبية والإيجابية على المجتمع والبيئة المترتبة على نشاط المنظمة والتقرير عن نتائج هذا التقييم^(٢)

وما يجدر ذكره : أنه بالرغم من أن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعة من الصعب على إدارة المشروع أن تتجاهلها إلا أنه ليس هناك اتفاق على مفهوم محدد لها وبالتالي على الأنشطة التي تعتبر داخل نطاق هذه المسؤولية وتلك التي تعتبر خارجها .

إلا أنه يمكن أن نميز خلال هذا الجدل الفكري الدائر بين اتجاهين رئيسين حول تحديد مفهوم هذه المسؤولية على النحو التالي^(٣) :

الاتجاه الأول منها^(٤) : يرى أن معيار التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية للمنشأة : هو مدى وجود إلزام قانوني بالقيام بالنشاط . وطبقاً لهذا المفهوم فإن الأنشطة الاجتماعية هي التي يقوم بها المشروع اختياريًا، والتي تفي بالتزاماته تجاه المجتمع . لكن هذا المفهوم يقصر المسؤولية الاجتماعية على الأنشطة التي يقوم بها المشروع اختياريًا بمعنى أن النشاط الاجتماعي يبدأ من حيث ينتهي الإلزام القانوني أي أن الإلزام أو الاختيار هو المعيار الذي يميز بين النشاط الاجتماعي والنشاط الاقتصادي .

أما الاتجاه الثاني^(٥) : فيرى أن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على القيام ببعض الأنشطة اختياريًا ولكنها تشمل كل الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، بغض النظر عما إذا كان المشروع ملزماً بها بحكم القوانين واللوائح أم لا .

(١) د. محمد محمود خيرى يوسف ودراسة تحليلية للمحاسبة عن المستويات الاجتماعية للمنظمة ومجلة المحاسبة والإدارة والتأمين - السنة الرابعة والعشرون - العدد ٣٢ - القاهرة - ١٩٨٥ م ص ١٦٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) M.J. Epstein and J.B. Epstein, «In Introduction to Social Accounting and Social Audit» Los Angeles, California, 1984, PP. 20 - 35.

- Steven C. Dille, «What is Social Responsibility»: Some Definition for doing Corporate Social Audit» C.A. Magazine, Nov. 1974. P. 15.

- Robert H. Anderson, Social Responsibility Accounting time to get Started C.A. Magazine, Feb. 1977. PP. 22-25.

Marc J. Epstein and Jounne B. Epstein, «An Introduction to Social Accounting and Social Audit» Op. Cit. PP.23 (٤)

El-Sayed S.W. Metwally «Cost Information for Corporate Social Responsibility Performance» Unpublished P.H. D. Thesis, (University of Stirling, U.K. 1979) PP. 18 - 19. (٥)

مشار إليه في :

د. محمد محمود عبدالمجيد - مرجع سابق - ص ٧٨ .

أي أن هذا الاتجاه يرى أن فيصل التفرقة هو طبيعة النشاط، فإذا كان النشاط بطبيعته اجتماعيا اعتبر ضمن دائرة المسؤولية الاجتماعية سواء اضطلع به المشروع اختياريا لإدراك الإدارة أو استجابة لضغط المجتمع أو بنص القانون. وتقوم المنشأة بتنفيذ هذه الأنشطة بهدف تحسين ظروف العاملين أو تحقيق ضمان أفضل للمنتجات أو تحسين البيئة أو نوعية الحياة في المجتمع بشكل عام، ولا يتوقع المشروع منها تحقيق منفعة اقتصادية أما الأنشطة الاقتصادية (وهي ليست محل جدل أو خلاف) فيقوم بها المشروع أصلا باعتبارها تمثل نشاطه الاعتمادي.

والباحث يرى أن الرأي الثاني لا شك أكثر ملاءمة للتحليل المالي من ناحية، وأكثر واقعية وملاءمة لظروف منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها ظروف مهنة المحاسبة والمراجعة ذاتها. للأسباب التالية:

١ - إن معيار طبيعة النشاط ذاته كأساس للتفرقة بين نوعي الأنشطة يؤدي إلى معالجة واحدة، باعتبار النشاط ذا طبيعة معينة، إما اجتماعية أو اقتصادية، بينما لو استندنا إلى معيار الإلزام فإن ما يعتبر نشاطا اجتماعيا في بلد قد يعتبر نشاطا اقتصاديا في بلد آخر والعكس صحيح، بل إن ما يعتبر نشاطا اجتماعيا في ظروف معينة قد لا يعتبر كذلك في وقت آخر، لا لسبب سوى لأن الإلزام القانوني قد يكون متوافرا في وقت وغير متوافر في وقت آخر.

٢ - كذلك فإن المعيار يؤدي إلى الثبات النسبي عند المعالجة المحاسبية. إذ من غير المعلوم أن نشاطا معيناً يعتبر نشاطا اقتصاديا إذا ما وجد إلزام قانوني بينما لا يعتبر كذلك إذا انعدم الإلزام القانوني.

٣ - كذلك فإن التحليل المالي - بالرغم من أنه لا يهمل الجوانب التشريعية - إلا أنه دون شك يركز على الجوانب المالية والمحاسبية والإدارية بمعنى أن النشاط الاقتصادي من زاوية التحليل المالي يعتبر هو النشاط الذي انشئت الشركة أصلا لممارسته، وما عدا ذلك فيعتبر نشاطا غير اقتصادي سواء قامت به الإدارة من تلقاء نفسها أم تنفيذا لحكم القانون.

وفي ضوء ذلك فإن من الضروري - من زاوية التحليل المالي على الأقل - بذل أقصى الجهود للوصول إلى نموذج علمي واقعي للإفصاح عن المنافع الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية، سواء بقوائم مالية مستقلة بجانب القوائم المالية المنشورة أم بعرضها بأجزاء مستقلة في القوائم المالية المنشورة مع مراعاة واقع المنطقة وظروف المهنة وتحقيق الأهداف المنشودة.

وبالتالي فإن الموضوعات التي ينبغي تحديدها وبيان الإجابات الملائمة^(١) لها هي:

- من المسئول عن وضع وتحديد الأهداف؟

- ما هي الأنشطة التي ستقاس ؟
- مدى الحاجة إلى معايير للقياس الاجتماعي ؟
- ما هي معايير القياس التي ستستخدم أو الواجب أن تسود في ظل هذا القياس .
- ماهي الإجراءات الواجبة الاتباع في ظل نظام متكامل للتقارير ؟
- ما هي التقارير الاجتماعية ؟ ولماذا تقدم ؟
- بناء التقارير الاجتماعية .

وقد أحسنت جمعية المحاسبين الأمريكية A.A.A صنعا حينما أصدرت تقريراً عن المحاسبة للأداء الاجتماعي وطالبت بضرورة إظهار معلومات محاسبية في تقارير الشركات تتعلق بمساهمة الشركة في التنمية الاجتماعية ومكافحة التلوث واعتبار ذلك أحد المعايير التي يمكن استخدامها في الحكم على أداء الشركة من وجهة نظر المجتمع^(١) .

إن نماذج الإفصاح التي وجدت في الفكر المحاسبي والتطبيق العملي متعددة ولكن مع الإقرار بقيمتها العلمية والعملية، فإنه ليس بينها نموذج يصلح للتطبيق بالكامل، وبشكل مباشر على حالة الشركات في دولنا العربية :

إما لبعض المآخذ التي تتصف بها هذه النماذج .

وإما لأن بعضها يقتصر على الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة متجاهلة أن الشركة وحدة واحدة يجب أن يتم تقييمها كلياً من كافة الجوانب (الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية) .

وإما لأن النموذج المقترح قد تم تركيبه وفق ظروف بيئية واجتماعية معينة .

أن المجتمع ينتظر من المحاسبة والتحليل المالي تقديم إجابات واضحة ومحددة تساهم في تحديد آثار تنفيذ السياسة الاجتماعية في المجتمع، ومن الذين تأثروا سلباً (أو إيجاباً) بذلك وهذا الأمر يتطلب توافر معايير محاسبية أخرى للقياس الاجتماعي^(٢)، وأن الصعوبات التي تواجه ذلك ينبغي أن لا تقف عقبة في سبيل حل المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة للوصول إلى وضع سليم، يتمثل في إعداد قوائم مالية تعبر بصدق عن مجريات الأمور وتفصح بشكل واف عن كل الحقائق بدقة وموضوعية. وبالتالي تسهل عملية التحليل المالي وتمكنه من الدراسة والتحليل لتحقيق أهدافه في الإسهام بترشيد القرارات والسياسات بالإضافة «لتقييم الأداء» . وقبل ذلك ينبغي أن يؤكد الباحث على أنه من المرغوب به جداً وضع تعريف شامل وواف لهذا النشاط يمكن أن يتمثل في تقرير المساءلة عن جميع الموارد المستخدمة بواسطة المنظمة، أو المستخدمة في تحقيق أي هدف،

(١) American Accounting Association, «Report of Committee on Accounting for Social Performance: American Accounting Association 1975», The Accounting Review, Supplementary to Vol. XL, XI, September 1976, PP. 38-69.

(٢) Adolf J.H, Enthoven, «Accountancy systems in third world Economics», Northolland publishing Co., 1977, pp.27.

كما أن المحاسبة الاجتماعية ترتبط بمدى تأثير نشاط المنظمة على الرفاهية الاجتماعية^(١) .

ومن ضمن ما ينبغي الاتفاق عليه وتأكيد مراعاة : أن تكون تقارير القياس الاجتماعي أداة جيدة لنقل الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس آثارها اجتماعيا لكافة الطوائف المنتفعة بها بصورة وافية، وتبعث على الطمأنينة، وفي الوقت المناسب، لتسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من أعداد هذه التقارير .

ومن زاوية التحليل المالي : ينبغي إتاحة المعلومات المناسبة والملائمة لجميع القطاعات الاجتماعية، وكل من له مصلحة في أهداف المنشأة وسياساتها وبرامجها وأدائها ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وبذلك تسهم في تنفيذ بنود العقد الاجتماعي الافتراضي بين المنظمة والبيئة والمجتمع^(٢) .

وكذلك ربما ستتعدد القوائم المالية التي تغدها المنشآت، (بالإضافة للقوائم المالية التقليدية) : كقائمة الدخل الاجتماعي^(٣)، وقائمة القيمة الاجتماعية المضافة .

كما قد يتطلب الأمر الاستعانة بأسعار الظل (أو الأسعار المحاسبية) كوسيلة لتعديل المعلومات والبيانات الواردة بالدفاتر والقوائم المالية التقليدية ولا مكان التعبير عن العناصر الاجتماعية التي لم تتضمنها القوائم المالية، ولكن يشملها القياس الاجتماعي .

ومن النسب المحاسبية التي يمكن بمقتضاها قياس مدى تحقيق الشركة لمسؤولياتها الاجتماعية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ما يلي :

١ - نسبة قياس مدى مكافأة العمال :

$$\frac{\text{الأجور المدفوعة} + \text{كافة المزايا الأخرى مقدرة بالنقود}}{\text{عدد العمال} \times \text{متوسط أجر العامل بنفس النشاط}}$$

إن هذه النسبة كلمة زادت عن الواحد صحيح كلما كان ذلك أفضل، ودل على أن الشركة تعامل العاملين فيها بشكل أفضل من شركة أخرى تكون فيها هذه النسبة واحداً (أو أقل من الواحد .

٢ - نسبة قياس مدى مساهمة الشركة في حل بعض المشاكل الاجتماعية : كالإسكان، التعليم، الصحة، المواصلات .

(١) د. محمود السيد الناعي «المعايير المحاسبية للقياس الاجتماعي» - مرجع سابق - ص ١١ .

(٢) د. محمود نخري يوسف - مرجع سابق - ص ١٧٢ .

(٣) Seidler lee j., «Dollar Vallues in the Social Income Statements», The Accounting Sample, by Burns Thomas J. & Hendrickson, Harvey New York, Mc Graw Hill Book Co., 1976, PP. 561 - 566.

عدد الأفراد الذين تدبر لهم الشركة مساكن

عدد العاملين

و عدد الأفراد الذين تؤمن لهم مواصلات تنقلهم من مساكنهم إلى العمل وبالعكس

عدد العاملين

و عدد العاملين الذين تؤمن لهم الشركة سبل التعليم

عدد أفراد القوى العاملة

٣ - نسبة تطوير أداة للعاملين =

= مجموع المبالغ المنفقة على التدريب والمؤتمرات والإجازات الدراسية والبعثات
إجمالي الأجور

الفرع الخامس

التحفظ (أو سياسة الحيطه والحذر) Conservatism

إن سياسة الحيطه والحذر تمثل أحد أركان الإطار التقليدي لإعداد القوائم المالية، ويتضمن أنه إذا كان هناك شك في تقدير قيمة أي عنصر نتيجة لظروف عدم التأكد فيجب تفضيل تلك الحلول التي تؤدي إلى رقم صافي ربح أقل أو القيمة الأقل للأصل للفترة الحالية. ومن هذا المنطلق يعتبر التحفظ منهجا يعكس الاتجاه السليم لمعالجة مشكلة عدم التأكد بطريقة عملية - وإن لم تكن بالدقة المطلوبة - وينبغي أن يؤكد الباحث أن تطبيق سياسة الحذر والحيطة بشكل صحيح من زاوية التحليل المالي - لا يعني أن يقوم المحاسب بالتقليل من الإيرادات والمكاسب والأرباح أو بزيادة المصروفات والخسائر دونما مبرر معقول. إذ أن تضخيم الإيرادات مثلاً يعني عدم دقة قياسها، كما هو الحال عند التقليل من الإيرادات.

ففي جميع الأحوال ينبغي أن يكون القياس دقيقاً وسليماً لكافة العناصر (دون زيادة أو نقص من غير مبرر).

ومن هذا المنطلق فإن سياسة التحفظ لا تعني (الترخيص) بتغيير قيمة العنصر، سواء بالزيادة أو النقص عما يجب أن يكون عليه. وبما أن المقاييس المحاسبية يتم التوصل إليها في ظروف عدم التأكد فإن خاصية التحفظ غالباً ما يستند إليها لتفضيل بعض الطرق أو التقديرات البديلة عند إعداد القوائم المالية أي في حالات عدم التأكد ينبغي اختيار الحلول التي تعكس أقل الاحتمالات الممكنة لزيادة الأصل أو الدخل.

إن هذه التقديرات أو الاستثناءات معترف بها من كثير من الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية، منها - على سبيل المثال - : الإرشادات التي يصدرها معهد المحاسبين القانونيين بأميركا (AICPA) ^(١) بعنوان Industry Accounting Guides .

كذلك ما ذهبت إليه لجنة المبادئ المحاسبية بالملكة المتحدة Accounting Standards Committee، SSAP No. 2 «Disclosure of Accounting Policies» ^(٢).

وبالتالي يود أن يذكر الباحث بنقطتين هامتين هما :

١ - أن التطبيق السليم لسياسة التحفظ والحذر لا تشكل انحرافا عن المبادئ المحاسبية الأخرى، بل إنها تتفاعل معها وتكملها إذ يعتبر رشدا معقولا يمكن أن يستتبر به المحاسبون في الظروف الصعبة .

٢ - إن التطور الهائل في الفكر المحاسبي والتركيز على توجيه القوائم المالية وارتباطها بتقديم معلومات ملائمة لغرض اتخاذ القرارات وتطوير أدوات القياس المحاسبي لا يترتب عليه زوال أهمية التحفظ والحذر .

المبحث الثاني

أدوات ومداخل وأساليب التحليل المالي ^(٣)

الفرع الأول : أدوات التحليل المالي

تتعدد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي ماضيا وحاضرا وهي :

- النسب .
- المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات .
- قوائم التدفقات النقدية والمالية .
- تحليلات التكاليف .

(١) ومنها على سبيل المثال :

- أ - قياس الإيرادات والمكاسب بالقيمة وتفضيل تأجيلها على الاعتراف بها مبكرا .
- ب - قياس حقوق الملكية بالقيم الأقل من بين القيم الممكنة .
- ج - قياس الخصوم بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة .
- د - قياس المصروفات والخصائر بالقيمة الأعلى، وتفضيل الاعتراف بها مبكرا، على تأجيلها للفترات التالية .
- هـ - قياس الأصول بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة .

(٢) حيث تضمن المبدأ رقم ٢ (6) 14، Para 2، SSAP 2، إنه في حالة وجود تعارض بين مفهوم الاستحقاق ومفهوم التحفظ فيجب تغليب مفهوم التحفظ أي أنه عند تساوي احتمالات حدوث تقديرين لمبالغ سيتم استلامها أو دفعها المستقبل فإن التحفظ يمل باستخدام أقل التقديرات تقاؤلا، وأما إذا كان التقديران لا يخضعان لاحتمالات متساوية فإن التحفظ لا يستوجب بالضرورة استخدام أكثر المبالغ تشاؤما بدلا من أكثرها احتمالا .

(٣) راجع تفصيل ذلك في كتابنا «الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي» .

إن أدوات التحليل المالي تساعد في تحديد الحكم على ظاهرة معينة ، ولكنها لا تصدر أحكاما على هذه الظاهرة . وإن الخبرة الكافية والتأهيل العلمي العالي المتنوع هما الكفيلان بإصدار الحكم الموضوعي تمهيدا للاسترشاد به في اتخاذ القرار الرشيد .

وسيتناول الباحث «النسب» بالمناقشة باعتبارها أهم الأدوات الشائعة الاستخدام ولها دورها الفعال .

النسب :

النسبة باعتبارها علاقة بين متغيرين : أحدهما يمثل البسط ، والآخر يمثل المقام ، تستخدم في إضفاء دلالات على محتويات التقارير المحاسبية والقوائم المالية ، وتنبع أهميتها من كونها أكثر مقدرة من القيم المطلقة في التعبير عن حقيقة أوضاع المنشأة .

إن التطور العلمي المعاصر في مجال استخدام النسب المحاسبية يتمثل في ضرورة انتقاء عدد من النسب يتميز بخاصيتين أساسيتين هما :

١ - القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسب كمؤشر مسبق على احتمال مرور المنشأة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية .

٢ - قدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب الأخرى ، بحيث يمكن الاستعاضة بنسبة واحدة عن عدة نسب ، ويتحقق نفس الغرض ، وينفس المستوى .

إن النسب قد تكون فعلية ، وقد تكون معيارية ، وتعتبر النسب التالية نسباً معيارية^(١) :
النسب التي تخص صناعة معينة ، النسب المستنبطة من شركات مماثلة ، النسب المستخرجة من المنشأة نفسها والتي يتم تعديلها من واقع الخبرة ، النسب التي يتم التنبؤ بها ، باستخدام نماذج رياضية وأساليب إحصائية ويود الباحث أن يشير إلى بعض محددات استخدام النسب :

١ - النسب المحاسبية مستخرجة على أساس تقديرات الموجودات والمطلوبات وحقوق المالكين في قائمة المركز المالي في لحظة معينة هي لحظة سكون افتراضية ، لا تحدث في حياة المنشأة وإنما تفترضها وتمليها اعتبارا معينة ، لكنها تستخدم في الاستدلال على ما تم خلال فترة معينة ، أما ما سيحدث مستقبلا في فترة قادمة فقد لا يكون ذلك دقيقا .

فمثلا نسبة التداول التي تحتسب في ظل العلاقة بين عناصر الموجودات المتداولة وعناصر الخصوم قصيرة الأجل في ١٢/٣١ قد تختلف في ١/١ (اليوم التالي) ثم تختلف مرة أخرى في ١/٢ وهكذا .

(١) عزيز الحافظ والمحاسبة الادارية الطبعة الثالثة - بغداد - ١٩٧٩ م - ص ٧٨ .

د. هشام احمد حبيب والاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي مرجع سابق - ص ٧ .

- وقد تكون نسبة مختلفة تماما عندما يحين موعد استحقاق الالتزامات قصيرة الأجل .
- أي أن استخدام النسب المالية في تاريخ معين هو تحليل موقف ساكن Static بقصد الحصول على استنتاجات وتعميمات على نشاط متحرك Dynamic^(١) .
- ٢ - تعتبر النسب والمعدلات عامة وجامدة وتعكس ظروفًا معينة، وترتبط بتاريخ معين غالبًا ما يكون لسنة أو لسنوات ماضية، بينما الظروف في تغير مستمر لذا فإن اتخاذ هذه النسب والمعدلات وسيلة وحيدة للحكم، وإسقاطها على المستقبل أمر يحتاج إلى وقفة .
- بعبارة أخرى : إن النسب والمعدلات تفيد في فترة معينة وتعبر عن مجريات الأمور في فترات (أو فترة) سابقة، وينبغي عدم التماهي في الاستفادة منها فقط في سنين قادمة وبخاصة إذا ما تغيرت أحوال الشركة تغيرًا ملموسًا، كما في حالة زيادة الطاقة الإنتاجية، أو زيادة الكفاءة الإدارية .
- ٣ - إن النسب والمعدلات التي تصلح لأحد المشروعات خاصة ذات الكفاءة العالية لا ينبغي أن تتخذ معيارًا لقياس كفاءة الأداء في المشروعات الأخرى، وبخاصة المشروعات الحديثة والمشروعات التي تنقصها الكفاءة الفنية والإدارية . أو على الأقل ينبغي أن لا تتخذ معيارًا وحيدًا لقياس كفاءة أداء هذه المشروعات .
- لذا ينبغي بذل الجهد الكافي لاختيار المعايير التي تصلح فعلاً لاتخاذها معايير للمنشأة موضوعة التحليل .
- ٤ - لقد ساعد التطور السريع في استخدام الأساليب الإحصائية في مجال الفكر المحاسبي على تطوير استخدام النسب ليس في مجال الحكم على كفاءة الأداء، بل في مجال التنبؤ بالأداء المستقبلي واتجاهاته^(٢)، لذا لا بد من تطوير كل مجالات المعرفة المتاحة لخدمة أهداف المحلل المالي .

الفرع الثاني

مداخل وأساليب التحليل المالي

إن للتحليل المالي - ماضيا وحاضرا - أسلوبين هما :

- التحليل الرأسي Vertical analysis
- التحليل الأفقي Common analysis

إن التحليل الرأسي (النسبي) يعني تحليل كل قائمة مالية على حدة، تحليل راسيا وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها، أو إلى إجمالي مجموعة

(١) د. سمير رياض هلال وآخرون ودراسات في المحاسبة الادارية الطبعة الأولى - دار القلم - دبي - الامارات العربية المتحدة - ١٩٨٦م - ص ٣٧٥ .

(٢) د. محمد توفيق محمد وتحليل النسب المحاسبية للتمييز بين كفاءة اداء الوحدات الاقتصادية وبعضها مجلة التكاليف - السنة ١٥ - العدد الممتاز - القاهرة - مايو، سبتمبر ١٩٨٦م - ص ٦٧ .

داخل القائمة المالية، أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموع القائمة نفسها . إن هذا الأسلوب يهتم بمقارنة الجزئيات بعضها ببعض، ومقارنة كل مجموعة جزئية بالكل .

إن هذه المقارنات تساعد على معرفة الأهمية النسبية لمكونات كل مجموعة واكتشاف العلاقات التي تربط بين الجزئيات بعضها ببعض من ناحية .

ومجرد أن ينبه الباحث إلى أن الأهمية البالغة ليست في تحديد الوزن النسبي بحد ذاته، وإنما في الخطوة التالية التي يقع عبؤها على المحلل المالي وهي تفسير Interpretations دلالة هذا الوزن المستخرج، والربط بين هذه الأوراق النسبية واستخلاص النتائج التي تحقق أهداف التحليل المالي .

ومما يجدر ذكره : أن التحليل الرأسي يعتبر القائمة المالية الواحدة لسنة معينة هي الأساس في تحديد النسب المئوية لعناصر القائمة المالية ذاتها، ومن هذه القائمة يمكن التوصل إلى النتائج التي ترشد المحلل المالي وتساعد في تكوين رأيه، خاصة إذا ما قورنت الشركة بشركات مماثلة تعمل بنفس النشاط وبنفس التاريخ، أو إذا ما قورنت الشركة بنفسها في سنين أخرى .

فإذا ما توفرت قوائم مالية مقارنة أي لسنين متعددة فإن تحليلها المالي وفق أسلوب التحليل الرأسي يعتبر كل قائمة مالية عن سنة معينة وحدة قائمة بذاتها، وتحليلها المالي هذا يوضح اتجاه النسبة المئوية للعنصر على عدد معين من السنين، بعبارة أخرى ما يحدث لهذه النسبة من تطور من عام إلى آخر..

ومن هذا المنطلق : فإن أهمية هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تزداد وتتضح عند وجود قوائم مالية لسنين متعددة وبالتالي يعتبر التحليل المالي هنا وسيلة لتقييم الأهمية النسبية للعنصر (أو المجموعة) على مدار فترات محاسبية متتالية، وبالتالي تقييم الاتجاه العام لهذه الأهمية النسبية .

وتحسن الإشارة هنا أنه قد يعاب على أسلوب التحليل الرأسي سمة الجمود التي يتصف بها وبخاصة إذا ما اقتصر استخدامه على تحليل قوائم مالية لفترة مالية واحدة، ولكن يمكن تخفيف آثار هذه السلبية بتحليل قوائم مالية (لسنين متعددة)، بالإضافة إلى اللجوء للأسلوب الآخر في التحليل المالي، ألا وهو التحليل الأفقي جنباً إلى جنب مع التحليل الرأسي .

ولا بد أن يلاحظ ما يلي :

١ - إن إظهار التغير في شكل نسبة مئوية، واتجاه هذه النسب على مدى عدة فترات لا يظهر الأهمية النسبية لمختلف العناصر، مما قد يترتب عليه اهتمام المحلل المالي بدراسة عناصر غير ذات أهمية لمجرد كبر حجم التغير بها، وإهمال دراسة عناصر أخرى لصغر حجم التغير

فيها، على الرغم أنها قد تكون مهمة جدا من ناحية الموضوع، أو المبالغ المطلقة، فمثلا لنكن لدينا مجموعة الأصول المتداولة والمتضمنة ما يلي :

	السنة ١	السنة ٢	نسبة التغير
أوراق القبض	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٪١٠٠
البضاعة	٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٪٥٠

فلو اعتمدنا على وسيلة النسب المئوية لوجدنا أن أوراق القبض زادت بنسبة ٪١٠٠، بينما زادت البضاعة بنسبة ٪٥٠ .

وبالتالي ففي ظل غيبة القيم المطلقة قد يعطي المحلل المالي لتغير أوراق القبض أهمية أكبر من التغير في البضاعة، بالرغم أن الوزن النسبي للبضاعة أكبر بكثير من الوزن النسبي لأوراق القبض .

٢ - قد لا يتغير إجمالي أي مجموعة بالقائمة المالية في سنة تالية، مما يظهر على شكل نسبة تغير صفر٪، ولكن بالرغم من ذلك قد تتغير مكونات المجموعة تغيرا جوهريا يؤثر على الهيكل المالي للمشروع، وعلى استنتاجات المحلل المالي .

فمثلا لو كانت عناصر الأصول المتداولة خلال سنتين على النحو التالي :

العنصر	السنة ١	السنة ٢
بضاعة	١٥٠٠٠	١٠٠٠
المدينون	٤٠٠٠	١٦٠٠٠
نقد في المصارف والصندوق	١٠٠٠	٣٠٠٠
	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

إن مجموع الأصول المتداولة في السنتين واحد، أي أن نسبة التغير في السنة الثانية صفر٪، ولكن تشكيلة (تركيبية) هذه المجموعة تغيرت بشكل كبير فمقدار البضاعة انخفض بشكل هائل جدا، بينما عنصر المدينين ارتفع بنسبة ٪٤٠٠، والسيولة ارتفعت بنسبة ٪٣٠٠، الأمر الذي يستدعي من المحلل الاهتمام البالغ بسبب هذا التوجه نحو البيع بالأجل والبيع النقدي، أي أن اتجاه المنشأة نحو تخفيض المخزون بصورة كبيرة أمر يلفت النظر. وهذا لم يكن بالمستطاع بحثه لو اتجهنا إلى مجاميع المجموعات فقط .

٣ - ضرورة وجود قدر من التجانس في المعلومات المجمعة والمعرضة المالية (وغيرها) . إذ نجد

أن بعض الشركات تزاوّل أنشطة متعددة ومختلفة ويتم عرض نتائج هذه الأنشطة بطريقة إجمالية لا تمكن مستعملي التقارير من استخراج أو معرفة نتيجة كل نشاط على حدة، الأمر الذي يعكس أثره على قدرة المحلل على تقييم أداء هذه الشركات بالنسبة إلى كل نشاط تزاوّلوه، واكتشاف مواطن الضعف والقوة .

ويجدر هنا أن ننبه إلى ضرورة التفرقة بين أرباح المنشأة من عملياتها العادية وغير العادية في قائمة الأرباح والخسائر، بتحديد نتائج الأعمال على مرحلتين :

الأولى : المتعلقة بالنشاط الاعتيادي .

والثانية : المتعلقة بالنشاط غير العادي . إن طريقة العرض التي تتبعها بعض المنشآت (في دمج هذين النوعين من نتائج العمليات) لا تمكن قارئ القوائم المالية من إظهار أثر العمليات العادية وغير العادية كل على حدة، وبخاصة إذا ما تنبهنا إلى أن أغلب الأطراف المعنية يهتمها نتائج العمليات العادية في الدرجة الأولى، وفي بعض الأحيان قد يكون التشويش مقصودا على مستخدمي القوائم المالية .

٤ - في حالة اتباع أسلوب تحليل الاتجاهات فإن على المحلل المالي أن لا يحصر اهتمامه بنسبة التغير الحادثة في قيمة العنصر، بل لا بد أن يدرس بجانب ذلك القيمة المطلقة لهذا التغير .

وإليك المثال التالي مع توضيحه :

البيان	السنة الأولى (سنة الأساس)	السنة الثانية	القيم +	التغير %
العنصر أ	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	%١٠٠
العنصر ب	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	%١٠٠

من المثال يتضح أن نسبة الزيادة في العنصرين واحدة (%١٠٠) إذ أن قيمة كل منهما تضاعفت، بينما التغير في العنصر (ب) جوهري وهام إذ أن مقدار الزيادة فيه هو ٥٠٠٠٠ بينما قيمة الزيادة في العنصر (أ) فقط ١٠٠٠ .

٥ - كذلك فإن تغيرا يحدث في قيمة أحد البنود الهامة (كتكلفة البضاعة) بنسبة ١٠٪ يستدعي اهتمام خاصا من المحلل المالي أكثر بكثير من التغير بنسبة ٥٠٪ في عنصر آخر غير مهم .

بعبارة أخرى أن من محددات التحليل المالي هو ضرورة مراعاة الأهمية النسبية للعنصر، بصرف النظر عن مقدار ونسبة التغير فيه، وتركيز الاهتمام على التغيرات في العناصر ذات الأهمية البالغة .

٦ - عندما تكون قيمة العنصر في سنة الأساس سالبة ثم تتحول فيما بعد بأي سنة تالية إلى قيمة موجبة (أو العكس)، فإنه لا يمكن حينئذ اشتقاق نسبة تغير ذات دلالة. بمعنى أن المقارنة والدراسة في مثل هذه الأحوال تتم بإظهار التغير الحادث بالقيم المطلقة فقد دون استخدام النسب.

٧ - إذا لم يكن للبند قيمة في سنة الأساس، بينما ظهرت له قيمة في السنة التالية فلا يمكن حينئذ اشتقاق نسبة التغير في قيمة هذا العنصر، بينما لو كانت له قيمة سالبة في سنة الأساس ثم اختفت في السنة التالية فيمكن حينئذ اشتقاق نسبة التغير في قيمته وتكون في العادة (سالبة).

ويمكن توضيح المقصود بالملاحظتين الأخيرتين ٦ و ٧ بالمثال التالي :

العنصر	السنة الأولى	السنة الثانية	التغير	
			التقييم	%
			- +	- ، +
البنك	(١٠٠٠٠)	٢٠٠٠	١٢٠٠٠	- -
صافي الربح (الخسارة)	١٠٠٠٠	(١٢٠٠٠)	(٢٢٠٠٠)	- -
المدينون	—	٦٠٠٠	٦٠٠٠	- -
أ. د.	١٠٠٠	—	(١٠٠٠)	- -

٨ - قد تحدث تغيرات غير عادية في قيم بعض العناصر بين رصيدها أول المدة ورصيدها آخر المدة، كالمخزون السلعي والمدينين. فإذا ما استخدم المحلل المالي رصيد ذلك العنصر في آخر المدة فإن المؤشر الذي يبني على هذا التغير غير العادي قد لا يعطي التعبير الصادق، لذا يفضل أخذ متوسط رصيدي ذلك العنصر أول المدة وآخر المدة.

المبحث الثالث

البيانات والمعلومات اللازمة للتحليل المالي :

يستخدم هذان المصطلحان في كثير من الكتابات المحاسبية وغير المحاسبية ولكن الباحثين اختلفوا في تحديد مفهوم وإطار كل منهما بشكل دقيق، وإن بعضهم يستخدم المصطلحين في آن واحد، ويربط بينهما بـ(واو) العطف. وبالرغم من المحاولات لوضع تأطير علمي لهذين المدلولين

إلا أنها في مجال التطبيق العملي يتشابكان، وبالتالي فإن التفرقة بينهما قد تصبح دقيقة إلى حد كبير^(١). إذ ما قد يعتبر معلومات في موقف معين قد يمثل مجرد بيانات بالنسبة لموقف آخر. ولأغراض التحليل المالي يجدر بالباحث أن يميز بينهما نظريا وعمليا.

وتمثل البيانات Data المادة الخام اللازمة لتوليد المعلومات وتعبر عن الصفقات أو الأحداث المرتبطة بمنشأة ما، أي هي حقائق مستقلة بعضها عن بعض وترتبط بأحداث من الممكن قياسها بصرف النظر عما إذا كانت قد وقعت في الماضي أو الحاضر أو قد تقع في المستقبل^(٢)، وتسجل بالدفاتر دون نية مباشرة في استخدامها؟ وعلى هذا فهي مادة أولية غير مبنية وغير منظمة، ليس لها أثر ملموس في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وتحول إلى معلومات بتشغيلها وتلخيصها وعرضها بشكل يخدم المستخدم؟

بينما تمثل المعلومات Information عملية الحصول على الحقائق أو المعرفة الناتجة عن تشغيل البيانات الخام بالشكل الذي يتفق مع احتياجات متخذي القرارات. أي أن المعلومات هي بيانات منظمة (مشغولة)، ويكون لها معنى أو أهمية اقتصادية، ولها تأثير في اتخاذ القرارات، وبذلك تعتبر مدخلات قرار^(٣)، فمثلا تقرير التكاليف الذي يظهر انحرافا كبيرا بين التكاليف الفعلية والتكاليف المقدرة في الميزانية التخطيطية قد يدفع الإدارة لاتخاذ قرارات تصحيحية.

وعلى هذا فإن وظيفة البيانات هي توليد المعلومات، بينما تلخص وظيفة المعلومات في زيادة المعرفة لمتخذي القرارات ورسمي السياسات، بمعنى آخر تخفيض حالة عدم التأكد الموجودة لدى هؤلاء وقت استلامهم المعلومات بالشكل الذي يساعدهم على اتخاذ قرار أو تصرف لتحقيق هدف معين.

كما أن عددا محدودا من مفردات البيانات قد يسهم في توليد مفردات المعلومات التي تساعد على تخفيض حالة عدم التأكد أو زيادة المعرفة، والعكس صحيح^(٤).

وهنا يود الباحث أن يؤكد على صحة ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن الغموض يكتنف التمييز بين هذين المفهومين، وينقصه التبرير المنطقي، وربما يرجع سبب ذلك «إلى أن محاولات

(١) صادق محمد حسين الحسني «المنهج العلمي للتقييم الحاسبي للمشروعات الجديدة لخطوة التنمية القومية في العراق» مرجع سابق - ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق - ص ٢٦ - ٢٧.

(٣) T.W.Mcrae «The Evaluation of Investment in Computers». A B A C U S 1980, P. 50.

(٤) مشار إليه في :

د. عبدالمسيح الدسوقي «المدخل الملائم لتقييم المعلومات الحاسبية» مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين - العدد ٣٣ - السنة ٢٥ - القاهرة - ١٩٨٥م - ص ٢٦٥.

Joel E. Ross «The Impact of information systems» Management Accounting, August, 1974, p. 34.

(٤) د. كمال حسن «دراسات في نظم المعلومات الحاسبية» مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٩٨٠م - ص ١٥.
كذلك د. أحمد فؤاد عبدالحق «قياس كمية وقيمة المعلومات في نظم اتخاذ القرارات» مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين - كلية التجارة جامعة القاهرة - العدد ٢٤ - ١٩٧٧م - ص ١٣٩ - ١٤٠.

التمييز تمت فقط تحت تأثير العلاقة مع نظرية القرار الإحصائي . وبالتالي فإن البيانات التي تستخدم وتفيد في اتخاذ القرار تعتبر معلومات، ويكون لها منفعة، إما مالا يستخدم منها، أو يفيد في عملية اتخاذ القرارات، فهي بيانات وليس لها قيمة أو منفعة، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول : إنه لا فرق بين البيانات والمعلومات إلا من وجهة نظر القرار^(١) .

إن البيانات والمعلومات المحاسبية قد تكون كمية أو وصفية^(٢)، إذ أن البيانات والمعلومات الكمية هي التي تكون قابلة للقياس النقدي أو العددي، وبالتالي قابلة للدراسة والتقييم، أما البيانات والمعلومات الوصفية فهي التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة نقدية أو عددية، وإنما هي عبارة عن انطباعات تستقر في ذهن الشخص، ولكنها مفيدة للقارئ لأنها تعينه على فهم أفضل المعلومات الكمية .

كما أن هناك بعض الظواهر التي تؤثر على طبيعة نشاط المشروع، ولا يمكن التعبير عنها في صورة كمية .

فأهمية المعلومات الوصفية تنشأ من أهمية المعلومات الكمية التي تقرها^(٣) . فهي ليست بدائل لبعضها، ولكنها مكملة لبعضها البعض .

والباحث يرى صحة ما ذهب إليه بعض الباحثين^(٤) من أن الركوز إلى إحداها فقط يقلل من قيمة وأهمية الإفصاح مهما تكن درجته ونوعيته، فهناك بعض الحقائق تكون الأرقام خير وسيلة للتعبير عنها، والبعض الآخر تعد البيانات الوصفية هي الوسيلة المثلى لتفسيرها .

وقد يكون من المفيد التنبيه إلى أن عبارة نظم المعلومات الإدارية قد توحي لأول وهلة ضرورة استخدام الكمبيوتر، ولكن حقيقة الأمر أن أنظمة المعلومات قد تكون يدوية أو الكترونية، تبعاً لظروف وطبيعة النشاط . والشكل التالي يوضح معنى نظم المعلومات الإدارية^(٥) .

(١) د. عبدالمجيد الدسوقي - مرجع سابق - ص ٢٦٧ .

(٢) Ronald J. Tacker, Loudell Euis, «Management Accountancy : Concepts and Applications», Reston Publishing Inc., Virginia. 1981.

(٣) د. علي عبدالمجيد الإفصاح عن المعلومات المالية للعاملين بالوحدات الاقتصادية - دراسة ميزانية المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة أسبوط - جمهورية مصر - العدد ١٠ - السنة ٦ - ديسمبر ١٩٨٦م - ص ١٣٩ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) Robert G. Murdick, and others «Accounting Information Systems», Englewood Cliffs, N.J., Prentice - Hall Inc., 1978, PP. 11 - 13.

نظم المعلومات الإدارية

الإدارة	المعلومات	نظم
Management	Informations	Systems
تتخذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والتشغيل والتنسيق والرقابة		تجميع جميع أنشطة المشروع من خلال تبادل المعلومات

ويعتبر النظام المحاسبي فرعاً من فروع نظم المعلومات الإدارية، تهتم فقط بنوع معين من البيانات والمعلومات المالية، بينما نظم المعلومات الإدارية تتعلق بكافة البيانات الموجودة في الوحدة الاقتصادية^(١).

إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي يؤمنها النظام المحاسبي لا بد عند توافرها أن يلاحظ ما يلي :

- ما هي البيانات والمعلومات التي يجب تجهيزها ؟
- نوع ومستوى المستخدم عموماً (ومنهم المحلل المالي) .
- متى ينبغي تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستخدم ؟
- وما هي نوعيتها ؟
- وما درجة تفصيلها ؟

إن السنوات الأخيرة حفلت بالتطورات والمواقف الفلسفية في الفكر المحاسبي والإداري، والتي انعكست آثارها على نوعية وجودة المعلومات التي تتخذ أساساً للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وعلى التركيز على الإطار المنطقي للقرار الذي بدوره يرتكز على الأساليب الرياضية والإحصائية، بالإضافة إلى عالم الحقيقة^(٢).

ولأجل أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في مجال التحليل المالي لا بد أن تتميز ببعض الخصائص النوعية Qualitative Characteristics وتعتبر معايير Criteria يمكن في ضوءها الحكم على مدى تحقيق هذه المعلومات بهدف مساعدة التحليل المالي في أداء المهام الملقة على عاتقه وهذه الخصائص (وكما يوضحها الشكل التالي) هي :

- ١ - الملاءمة Relevance
- ٢ - إمكانات الوثوق بها أو الاعتماد عليها Reliability

(١) Barry E. Cushing, «Accounting Information System and Business Organization, Reading, Mass; Eddison - Wesley Publishing Company, 1982, PP. 15 - 16.

Ross, Joel E., op. Cit.

٣ - القابلية للفهم

٤ - الشمول .

٥ - القابلية لإجراء المقارنات Comparability

١ - معيار الملاءمة :

ويعني قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير على القرار الذي سيتخذه المستخدم بصدد تكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضر أو المستقبل، وكذلك تأكيد التوقعات السابقة أو تصحيحها .

ويعتبر هذا المفهوم من أهم المواصفات للمعلومات المحاسبية المناسبة للتحليل المالي، حيث أن استخلاص الشخص القائم بالتحليل المالي للمعلومات والبدائل لاتخاذ قرار ما لموقف معين ينبغي أن تكون المعلومات المتاحة أمامه ملائمة فمثلا . عند الرغبة في اتخاذ قرار استبدال أصل ما ينبغي أن تتوافر في البيانات والمعلومات القيم الاستبدالية بجانب القيم التاريخية .

إن هذا المعيار يعني أن تتصف المعلومات المحاسبية بما يلي :

أ - أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية Predictive Value أي أن هذه المعلومات تسهم في مساعدة مستخدمها على التنبؤ وتحسن احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث التي تشير إليها المعلومات، وفي الوقت نفسه لا تهمل الماضي بل تستفيد من نتائجه .

ومن هذا المنطلق وبما إن القرارات ورسم السياسات وإعداد الخطط هي قرارات تتعلق بالمستقبل، فإن أهمية التكاليف التاريخية محدودة - من زاوية التحليل المالي بالمفهوم المعاصر - حيث تنحصر في الاسترشاد بها للتنبؤ بالاتجاهات التي يحتل أن تسلكها عناصر التكاليف المرتبطة بالمشكلة وبالتالي تقدر التكاليف مثلا في ضوء مجموعة افتراضات، من المفاهيم الأساسية المستخدمة في هذا المجال مفهوم تكلفة الفرصة المضاعة Opportunity Cost ومفهوم التكاليف التفاضلية Differential ومفهوم التكاليف المحسوبة Imputed cost^(١) .

ب - إمكانات التحقق من التوقعات Feedback Value : ويعني أن المعلومات المفيدة ينبغي أن تساعد المستخدم في التحقق من صحة توقعاته السابقة أو تسهم في تصحيح هذه التوقعات .

فمثلا إن نسبة صافي الربح سوف يتوافر لها خاصية امكانات التحقق من التوقعات إذا ما

(١) د. صادق الحسي «دراسة في المحاسبة الزراعية» مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية - مركز البحوث الاقتصادية والإدارية - جامعة بغداد .
المجلد ٩ - العدد ٤ - أكتوبر ١٩٨٤م - ص ٦٧ - ٦٨ .

ساعدت المحلل (أو المستخدم عموماً) على التحقق من صحة توقعاتهم عن التدفقات النقدية المستقبلية أو تعديل تلك التوقعات .

ج - التوقيت الملائم Time Liness : إذ ينبغي أن تقدم المعلومات للمستفيد منها في الوقت الملائم له بحيث تمكنه من التوصل إلى القرار السليم أي بعبارة أخرى إنها ينبغي أن يحصل عليها قبل اتخاذ القرار بوقت كاف .

٢ - معيار الوثوق في المعلومات (أي معيار امكان الاعتماد عليها) Reliability :

يعني هذا المعيار ضرورة توافر بعض الصفات بالمعلومات ، كي تمكن المستخدم من الوثوق بها والاعتماد عليها والاطمئنان إليها . وهذه الخصائص هي :

أ - صدق المعلومات في تمثيل ظاهرة معينة Representational Faithfulness .

إذ ينبغي أن تكون المعلومات معبرة بصدق وأمانة عن حقائق أو أحداث كي يثق بها المحلل ، وهنا ينبغي أن يفرق بين صدق المعلومات وبين ملاءمتها ، فالصدق هنا هو أن تكون معبرة عن ظاهرة (أو حدث) بشكل حقيقي بصرف النظر عما إذا كانت تعجبنا أو لا تعجبنا ، مثلها في ذلك كالصورة الجيدة الموثوق بها هي الصورة المعبرة حقيقة عن شخص معين (أو منظر معين) ، بصرف النظر عما إذا كانت الصورة عن شيء جميل أو قبيح ، تعجبنا أم لا .

ب - الموضوعية : Verifiability

وهي الخاصية التي تعبر عن إجماع المحاسبين Consensus على نتائج قياس الأحداث الاقتصادية أو الكيفية التي يتم الإفصاح بها عن تلك الأحداث بالقوائم المالية . فإذا ما قلنا عن مقياس معين : أنه يتصف بالموضوعية فإنما نعني أنه يمكن التوصل إلى نفس المقياس من جانب العديد من المتهنين في نفس الظروف .

فمثلاً : إن التكلفة التاريخية لأي أصل تعتبر مقياساً يتوافر له درجة عالية من الموضوعية أكثر من تلك المقاييس التي تنبني على تقدير القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية ، وسبب الموضوعية هنا أن التكلفة التاريخية تمثل حقائق ثابتة بينما التنبؤ بالتدفقات المستقبلية ليس كذلك ، إذ فيه هامش من عدم الدقة ، لأنه مبني على «التقدير الشخصي» .

ج - الحياد : Neutrality

ويعني أن تخلو المعلومات المحاسبية من التحيز Freedom from Bias ، أي تخلو من تغليب مصلحة فئة مستخدمة على مصلحة فئة أخرى .

٣ - القابلية للفهم : Understandability

أي أن تكون المعلومات من حيث الإنتاج والمحتوى والصياغة والعرض بشكل يتلاءم مع مستوى الإلمام والفهم المفترض من جانب مستخدمي المعلومات، وملائمة لطبيعة متخذ القرار وشخصيته، كي تكون مفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات .

إن هذه الخاصية مرتبطة ولصيقة بالقارئ الذي توافرت له الدراية الكافية Reasonably informed لكي يدرك مغزى وأبعاد المعلومات المقدمة له . وعلى هذا فإن الباحث يعتبر هذه الخاصية همزة وصل بين المعلومات المالية التي يجب أن تكون مفيدة لمن يستخدمها من جهة وبين المحللين الماليين الذين ينبغي أن يتوافر لهم حد أدنى مع المعرفة، لكي يمكن أن يستفيدوا منها .

٤ - الشمول :

ويقصد به أن تكون كافة المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية (المتوقعة) متاحة أمام المستخدم، وفي حالة البيانات التقديرية يجب أن تكون التقديرات مبنية على أسس سليمة ومقبولة^(١). وأن تسهم وتظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض، في شكل مجموعة من التقارير الملائمة التي تفيد في تحقيق فاعلية نظام الإدارة بالأهداف^(٢) .

٥ - القابلية لإجراء المقارنات والتناسق^(٣) :

إن هذه الخاصية تعني أن المعلومات تعين المستخدم في إجراء المقارنات بين المنشأة وغيرها تارة، وبين المنشأة نفسها في فترة معينة وفي المنشأة لفترة أخرى .

وينبغي أن يلاحظ أن هناك تناسقا بين قواعد العمليات المحاسبية التي تمت هذا العام ومثيلاتها التي تمت في العام الماضي، فكلهما يجب أن يخضع لنفس مجموعة القواعد المحاسبية، وبالتالي فإن الباحث يتفق مع ما ذهب إليه البعض من ضرورة التفرقة بين التناسق غير الزمني Time Series والتناسق بين الأجزاء في الفترة الواحدة Cross Sectional .

يجدر أن يشير الباحث هنا إلى أن هذه الخاصية لا يمكن النظر إليها إلا في حالة توافر الصفتين الأساسيتين (الملاءمة، امكان الاعتماد) .

كذلك يركز الباحث على أهمية (النقلة) النوعية للمعلومات المالية في ضرورة أن يكرس التطور الهائل في الأهداف الاستراتيجية للمستخدمين وخاصة المحلل المالي .

(١) د. علي عبدالميم والإفصاح عن المعلومات المالية للعاملين بالوحدات الاقتصادية - دراسة ميدانية، مرجع سابق - ص ١٤٢ .
(٢) Thomas Johnson «The Role of Accounting History in the Study of Modern Business» Enterprise, The Accounting Review, (Y) July 1975, Vol.L. 3.P.44.

(٣) A A A Committee on Managerial Decision Models, «Report on Managerial Decision Models», The Accounting Review, (٣) Supplementary to Vol., XLIV 1967, P. 52.

إن هذه الصفات على الرغم من أهميتها، إلا أنه في التطبيق العملي قد يضطر المحلل تحت ظروف معينة إلى التجاوز عن بعض هذه الصفات. فقد يحتاج إلى معلومات مالية لا يجدها في القوائم المالية، قد تكون متاحة على مستوى المشروع أو الصناعة أو على مستوى الاقتصاد القومي منها، ومعلومات أخرى غير مالية لا تفصح عنها القوائم المالية، ولكنها مهمة جداً، وتؤثر على القرارات المستقبلية، مما يتطلب البحث عنها وتبويبها بالشكل والوقت المناسبين :

- تكلفة الفرصة البديلة للقرار .
- التكلفة التفاضلية .
- المركز التنافسي للمنشأة ممثلاً بحصتها في السوق .
- جودة المنتجات التي تتعامل بها المنشأة .
- نوعية العملاء .
- المؤهلات العلمية والعملية للمديرين .
- اتجاهات الأصول المتداولة والخصوم قصيرة الأجل لسلسلة زمنية طويلة .
- التدفقات النقدية المتوقعة .
- سمعة المنشأة الائتمانية .
- المسؤوليات العرضية في تاريخ الميزانية. Contingent Liabilities .
- القيمة الحالية للأصول المتداولة .
- طبيعة نشاط المنشأة، وظروف التشغيل فيها .
- تفاصيل تقييم المخزون .
- معنويات العاملين، ونوعية العلاقات التي تربطهم بالإدارة العليا .
- رضا المستهلكين .
- الأحداث المهمة المتوقعة بعد تاريخ الميزانية Events Subsequent to the Balance Sheet .
- كتوقع حدوث انخفاض حاد في القيمة السوقية للمخزون أو الاستثمارات بالأوراق المالية .
- معلومات عن الالتزامات طويلة الأجل، وتواريخ استحقاقها ومعدلات الفائدة .
- السعر الاستبدالي Replacement Cost لكل من المخزون السلعي، والأصول الثابتة والاستثمارات .
- تلخيص للسياسات المحاسبية المتبعة Accounting Policies كطرق الاستهلاك .
- أية قيود تحد من سياسة توزيعات الأرباح .
- توقعات حدوث تغييرات في هيكل رأس المال .

ولنأخذ المخزون السلعي عينة لغرض توضيح هذه النقطة لأغراض التحليل المالي، فلو كان المخزون مقيماً بالتكلفة ويتكون من عدة أصناف فيمكن أن يقيّم بالتكلفة وبأحد البدائل الثلاثة

المعروفة فإن القوائم المالية لا تفصح عن البديل الذي اختارته المنشأة، ولكن هذه المعلومة يطلع عليها إما مباشرة من الشركة، وإما من الايضاحات التي قد ترفقها المنشآت بقوائمها المالية، بعلم واطلاع مراجع الحسابات .

كذلك لو أظهرت القوائم المالية ارتفاع نسبة المخزون في عام معين عن نسبته في عام سابق، فإن القوائم المالية لا تظهر حقيقة المبررات، وإنما الاطلاع على سياسة المنشأة التي قد تكون مدعمة بأبحاث سوف تنبئ بارتفاع أسعار هذه الأصناف في القريب. هذه المعلومة لا تظهر بالقوائم المالية ولكنها موجودة بالمنشأة وبالتالي فإن الاطلاع المحلل عليها قد يغير مغزى (أو دلالة) ارتفاع نسبة المخزون من نقطة سلبية إلى نقطة إيجابية .

ويرتبط بهذا المجال عند النظر إلى قيمة المعلومات باعتبارها المنافع التي يحصل عليها المستخدم، فإن هذه المنافع يمكن أن تقاس عن طريق تحديد الوفورات المتوقعة من استخدام مستوى معين من المعلومات ولا بد هنا من تركيز الاهتمام على كيفية قياس هذه القيمة^(١)، فيجب دائماً بحث علاقة العائد (الاستفادة من المعلومات المحاسبية المنتجة) بتكلفة إعداد وإنتاج وتوصيل هذه المعلومات^(٢). ويتفق الباحث مع دعوة بعض الباحثين^(٣) إلى ضرورة الاتجاه نحو (محاسبة المعلومات) طالما أن المعلومات تعتبر (سلعة) .

المبحث الرابع

الاتصالات :

يعني الاتصال نقل المعلومات من جهة إلى أخرى^(٤). قد تكون الجهة المتصلة (أو المتصل بها) داخلية كمركز مسئولية أو مركز لحفظ المعلومات أو خارجية (أي من خارج المنشأة) .

إن عملية الاتصالات في المحاسبة تعني توصيل البيانات أو المعلومات المالية لكل الأطراف ذات الصلة (الداخلية والخارجية) ومن ضمنها المحلل المالي .

تبدأ عملية الاتصالات من حيث ينتهي القياس المحاسبي، أي من حيث يتم إعداد القوائم المالية، وترتبط مع دور المراجع الذي يفصح بتقريره عن مدى دلالة القوائم المالية في التعبير عن

(١) R.W. Williamson, «Presenting Information Economics to Student». The Accounting Review, No. 2, April 1982, PP. 414- 419.

(٢) د. محمد محمود خيري يوسف والمحاسبة الإدارية في ضوء نظرية المواقف التنظيمية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين - كلية التجارة - جامعة القاهرة - العدد ٣٢ - السنة الرابعة والعشرون - ١٩٨٥م - ص ١٣١ .

(٣) د.عبدالسميع الدسوقي - مرجع سابق - ص ٢٨٢ .

(٤) د. أحمد رجب عبدالعال والمدخل الكمي والسلوكي في المحاسبة الإدارية، دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٨١م - ص ٤٩٣ .

مراكز الأموال ونتائج الأعمال^(١)، وعلى هذا فإن الأدق هو أن عملية الاتصالات تبدأ مع إعداد تقرير المراجع .

ولكي تكون المعلومات مفيدة ومحقة للفرض لا بد من توافر شروط متعددة : منها ضرورة توافر حقيقة معينة مطلوب استكمالها لدى طرفي الاتصال ، وأن صيغة كتابة المعلومات مفهومة لدى الطرفين . وأن المعلومات المرسلة كاملة^(٢) .

إن كفاءة عملية الاتصالات - من زاوية التحليل المالي كما يرى الباحث - تعني بالإضافة إلى ما سبق :

إيصال المعلومات المعبرة أولاً ، وفي الوقت الصحيح اللازم ثانياً ، وللأشخاص المستفيدين والمحتاجين إليها ثالثاً^(٣) .

إن للوقت أثراً واضحاً على قيمة المعلومات المحاسبية فالمحلل (والمخطط والمقيم) يجب أن يستمروا في البحث عن المعلومات الكافية والمناسبة ولو أنهم قد يتخذون قراراتهم بسبب عدم وجود الوقت الكافي للحصول على هذه المعلومات ، وبالتالي قد لا يكون القرار بمستوى مساو للقرار فيما لو تم الحصول على هذه المعلومات بالوقت المناسب ، وبالتالي على منتجي البيانات والمعلومات ضرورة التوفيق بين الدقة وعرضها في الوقت المناسب إذ من الخطورة بمكان أن يواجه المحلل (أو المخطط أو متخذ القرار) ظرفاً يضطر فيه لاتخاذ قرار على أساس معلومات غير كافية وأقل مما يرغب^(٤) فلا بد من سرعة وصول المعلومات (المتوافرة فيها كل الشروط) في الوقت الملائم وإلا فإن تقديمها قد يفقدها قيمتها ، أو يقلل من فائدة استخدامها على أقل تقدير^(٥) ، وبالتالي إن ذلك سيؤثر على قدرة المحلل المالي في تنفيذ مهامه بالكفاءة المطلوبة .

كذلك من باب أولى إذا ما كانت هذه البيانات غير سليمة أو يشوبها الغموض أو غير كاملة فإن هذه الأمور كلها تطع آثارها على أوجه عمله . وبالتالي فإن فعالية التحليل المالي ترتبط بمدى فعالية عملية الاتصالات بين الأطراف المهمة بالمنشأة في دول مجلس التعاون الخليجي جنبا إلى

(١) لقد أدركت لجنة معايير المراجعة رقم ٢٢ التي أعدها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أهمية توصيل المعلومات الضرورية والملائمة للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات فقررت «إن المراجع الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن الفحص ينبغي أن يقوم بتوجيه مساعديه ليجوهوا انتابهم نحو قضايا المحاسبة المهمة التي تظهر لهم أثناء الفحص ليقوم هو بعد ذلك بدراستها وتقييم مغزاها وتحديد دلالتها» .
انظر:

Statement on Auditing Standards, A I C P A, No. 22 Planning and Supervision, A I C P A, N.Y., 1978, Para 10.

(٢) د. مندر اسحق المنعوق «محاسبة المسؤولية» بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب المنعقد في بغداد ٤ - ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦م - ص ١٥ .

(٣) د. صادق الحسني «التحليل المالي» الجزء الثاني - البرنامج التدريبي الثاني - معهد الدراسات المصرفية - الكويت ١٢ / ٣١ / ٨٧ .

(٤) A.A.A., «Report of Committee on Managerial Decision Models» The Accounting Review, Supplement Vol. LIV, 1976. P. 60.

60.

(٥) د. منير محمود سالم «بحوث محاسبية في اقتصاديات المشروعات» بلا ناشر - القاهرة - ١٩٧٥م - ص ٤ .

جنب مع فعالية وسلامة القياس المحاسبي .

كذلك يجدر التنبيه إلى أن السائد في الفقه المحاسبي أن المعلومات المفيدة لبعض الطوائف (كالمستثمرين والدائنين) ستكون بطبيعة الحال ذات فائدة لغيرهم من قرائها ولكن يغيب عن بال البعض أنه وإن كانت المعلومات المتاحة ذات فائدة للطوائف الأخرى (ومنهم المحللون الماليون) إلا أنه قد يتعذر عليهم الحصول عليها . بعبارة أخرى أن بعض المستخدمين يحصلون على المعلومات المحاسبية بحكم ظروف معينة (كطبيعة مشاركتهم في المشروع أو بمقتضى القانون) وهي ما لا يتوافر للمستخدمين الآخرين وبالتالي فهنا تبرز أهمية عملية الاتصالات في دول المنطقة .

المبحث الخامس

المحلل المالي

- تأهيله العلمي والعمل، وصفاته الشخصية، ومسؤولياته :

ذكر الباحث في أكثر من موقع أن أحد أركان التحليل المالي الناجح : هو المحلل المالي نفسه، ذو التأهيل العلمي والعمل الوافي .

وبحكم التطورات الهائلة في مختلف المجالات فقد أضحت الضرورة لازمة لتركيز وتعظيم الاهتمام بمسألة العناية بهذا العنصر البشري العناية اللازمة، ولن يكون غريبا على جيلنا الحاضر أن يدخل إلى قاعة المحاضرات والندوات ومراكز التدريب لسد الفجوة بين ما تعلمناه واكتسبناه من خبرة وما تزرخ به المراكز المتخصصة في العالم المتقدم، وصدق الله تعالى : ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾ ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ . وفي رحاب هذه الآيات الكريمة نقول : إن الإنسان هو العنصر الذي يسهم بدور هام في الخلق والابتكار، وعليه يتوقف التحديث، سواء في المجال النظري أو التطبيقي، فلكي يتحقق الامتياز لأي منشأة أو قطاع لابد من الاعتناء بالإنسان لأنه هو الذي يفكر ويتخذ القرار، وهو الذي يصنع الاستراتيجية، وهو الذي يتولى التنفيذ^(١)، وتقييم الأداء، بل هو الذي يحرك الطاقات المتاحة أو تلك التي يمكن تأمينها لتحقيق الاهداف المخططة^(٢) . ولهذا لابد من التركيز على دراسة التكوين البشري الذي تشكل منه كل الأجهزة، وبخاصة الأجهزة المعنية بالتحليل المالي وتقييم الأداء .

A dolf J.K. Erthoven; «Accounting Systems in Third World Economics» North Holland publishing Co., 1977. p. 17. (١)

Robert N. Anthony «Management Accounting.» Richard D. Irwin Inc., Homewood, III, P. II.

نقلا عن د. إبراهيم أحمد الصعيدي واستخدام نظم المعلومات الحاسبية والالكترونية في تطوير النظام المحاسبي الحكومي بدولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة تحليلية منهجية - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - العدد ٤٣ - السنة ١١ - يوليو ١٩٨٥م - ص ٨٥ .

(٢) د. عبدالعزيز حجازي وأهمية النظام المحاسبي في خدمة الإدارة المصرفية - مجلة المحاسبة القانوني العربي - العدد الأول - لندن - شباط (فبراير) ١٩٨٦م - ص ٣٥ .

ومما يزيد الأمر أهمية أن مهمة المحلل المالي ليست سهلة وتزداد خطورة وأهمية على مر الأيام، ولم يعد يخدم طائفة معينة بذاتها (تلك التي تكلفه بالتحليل المالي)، بل امتدت مسؤوليته إلى آفاق بعيدة من خلال تقريره الذي يسهم بشكل فعال في ترشيد قرارات كل الجهات المعنية - سواء القرارات المتعلقة بتقييم أداء المنشآت والأقسام والمراكز والادارات والأفراد عموماً، أو القرارات المتعلقة بتصحيح أوضاع قائمة، أو القرارات المتعلقة بفرص الاستثمار وتكوين المحافظ الاستثمارية وغيرها - وبالتالي يسهم في الحفاظ على الأموال العامة والخاصة، ويدق ناقوس الخطر أمام من يهمهم الأمر نحو المخاطر المحتمل تعرض المشروعات لها .

وحين النظر إلى المحللين الماليين في دول متعددة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى للحاق بركب الحضارة نجد أن مسؤوليتهم تحتل مكانة متواضعة للغاية، كما أن دورهم في حياة الوحدات الاقتصادية محددة، ويقل كثيراً عن الدور الذي ينبغي أن يتخذه .

لذا فالضرورة ماسة لأن تدرك كل الأطراف المعنية - ومنها المحلل المالي نفسه - أهمية التأهيل العلمي له ومدى تأثيره على نوعية وكيفية أدائه لمهمته باعتباره أحد مقومات نجاح التحليل المالي .

إن التأهيل العلمي والعملي للمحلل المالي ينبغي أن يأخذ الأبعاد التالية :

١ - أن يكون على درجة عالية من العلم والمعرفة المحاسبية والمالية، سواء بالأصول العلمية، أو التطبيقات العملية، التي تساعد في التعرف على حقيقة العمليات ومعرفة المبادئ والفروض المحاسبية المستخدمة ومتابعة اتجاهاتها الحديثة . ويرى الباحث أن حصول المحلل المالي على بكالوريوس محاسبة أو إدارة الأعمال وحدها لم تعد تكفي في كثير من الأحيان، بل لابد من تأهيل علمي أعلى من ذلك .

٢ - أن يكون على قدر واف من المعرفة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي .

٣ - أن يكون على علم كاف باقتصاديات القطاع الذي تباشر المنشأة فيه أعمالها .

٤ - أن يكون المحلل المالي على درجة عالية من المعرفة التامة بأحوال الشركة التي يتولى التحليل المالي فيها (أو عنها) .

٥ - إن العبء الملقى على عاتق المحلل المالي في تطور مستمر حيث أن وظيفة التحليل المالي سابقاً لم تكن مرتبطة بالمستقبل إلا بقدر محدود، إذ أن جل اهتمام المحلل المالي يتعلق بالحاضر والماضي .

ولكن التوجه الحديث القى عبء على المحلل المالي حيث تعتبر وظيفة التحليل المالي هي المساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة، ورسم السياسات الكفؤة، بل واعتبرت عملية التحليل مرحلة من مراحل اتخاذ القرارات .

بناء على هذا العبء الجديد فإن الأمر يتطلب من المحلل المالي أقصى قدر متاح من التأهيل

العلمي والعملي، بل ويتطلب تنمية قدراته التعليمية والمهنية باستمرار، وبما يتلاءم مع البيئة المحيطة به .

وقد يكون مفيدا أن نوضح أن من ضمن القضايا المرتبطة بشكل فعال بخبرة المحلل المالي ويتأهله العلمي مدى قدرته على اختيار أنسب الأدوات والوسائل لتحقيق هدفه من التحليل في ظل الظروف المحيطة بالمنشأة موضوعة التحليل وفي ظل المحددات الأخرى لعمله .

- ٦ - أن يكون موضوعيا غير متحيز .
- ٧ - أن يكون ذا قدرة عالية على الاستنباط والاستنتاج بين الموضوعات المختلفة . «إن إثارة أسئلة متعددة يؤدي التحري عنها إلى معرفة مبررات العلاقة والحكم عليها وتنصب دراسته على المتغيرات وتحديد الظواهر الاستثنائية لمعرفة الوضع القائم للمشروع من ناحية الإيجابيات والسلبيات، ولمعرفة أثر ذلك على المفاضلة بين البدائل المتاحة في الوضع القائم والمتوقع في المستقبل»^(١).
- ٨ - أن يكون ذا قدرة عالية على أن يولي اهتماما خاصا بالعلاقة السببية التي قد توجد بين مختلف المؤشرات (كالعلاقة بين الربحية والسيولة) .
- ٩ - أن يكون على دراية تامة بالعلاقات القائمة بين الأرقام الأساسية في البيانات المالية، وكذلك بالعلاقة السببية Causal Relationship القائمة بين عناصرها^(٢) . أي أن المحلل المالي لا بد أن يولي اهتماما خاصا بالعلاقة السببية التي قد توجد بين مختلف عناصر القوائم المالية وأية عناصر أخرى ضمن التقارير غير المالية .
- ١٠ - أن يكون على وعي تام بنواحي القصور المتوقعة في البيانات المالية المدققة بشكل عام . ومن ثم بحدود استخداماتها في عملية الاسترشاد بها في ترشيد القرارات .
- ١١ - أن يكون عليا بمدخل وأساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة، ليتسنى له اختيار مدخل التحليل المالي وأسلوبه المناسبين لأهداف التحليل وظروفه .
- ١٢ - أن يكون مستوعبا أصول المراجعة ومبادئها العلمية، ومشاكلها العملية، ومطلعا على أساليبها واتجاهاتها الحديثة .
- ١٣ - لما كانت العناية قد اتجهت في الآونة الأخيرة إلى العناية والاهتمام المتزايد بالميزانيات التقديرية باعتبارها أداة تخطيط وتنسيق ورقابة، فيجب على المحلل المالي أن يكون مستوعبا

(١) د. عبدالباقى رضوان ود. أسامة شلتوت «التحليل المالي» الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الكويت - ١٩٨٥ م - ١٩٨٦ م - ص ٥٦ .

(٢) طلال أبوغزالة «مدلول البيانات المحاسبية لرجل الأعمال» مجلة المحاسب القانوني العربي - السنة ١٠ - العدد ٣ - لندن - نيسان ١٩٨٦ م - ص ٢٤ .

للمبادئ العلمية والعملية وأن يكون قادرا على الحكم عليها وعلى الاستفادة منها، وتعرف أسباب الفروق والانحرافات بين الأرقام التقديرية والنتائج الفعلية^(١).

١- أن تكون له القدرة على تفسير الدلالات وكافة المؤشرات (الكمية) التي يتم التوصل إليها في خطوات التحليل المالي، وذلك للوصول إلى تقييم سليم ودقيق للأداء ولتسليط الضوء أمام متخذي القرارات لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم، إذ أن العبرة كل العبرة ليست في اشتقاق النسب والمؤشرات بقدر ما هي بكيفية تفسيرها وربطها وجعلها أداة فعالة تعين متخذي القرارات.

١٥- بما أن التحليل المالي يعتمد أساسا على الخبرة والعمق في تفهم العلاقات بين الأرقام، فلا بد أن يكون المحلل المالي على معرفة تامة بما يجب أن تكون عليه الهياكل المالية الملائمة.

١٦- إن الاختيار الذي يهديننا إليه التحليل الكمي يجب أن يخضع في النهاية إلى الحكم الشخصي للمحلل المالي، وإن عليه أن يبذل الجهد الكافي لاستبدال الحكم الشخصي المطلق بالحكم الشخصي المستنير إلى البحث العلمي في حدود الحقائق والإحصائيات والبيانات والمعلومات المتاحة، وفي حدود الامكانيات المادية وامكانيات التحليل المتوفرة^(٢).

١٧- أن يكون له القدرة والخبرة والدراسة في اختيار أفضل مجموعة من النسب المالية اللازمة لتقييم الأداء والعناية بدراساتها، وتحليل خصائصها الإحصائية، لاختيار أنسب الأساليب العلمية عرضها ومعالجتها من ناحية، وللاحاطة بالعلاقات المركبة بينها وبين ظواهر معينة سائدة من ناحية أخرى^(٣)، وإن نجاحه في هذا المجال «يمكن من الاستفادة من هذه العلاقات في التنبؤ بحدوث هذه الظواهر أو صورة مشابهة لها في المستقبل^(٤)».

١٨- أن يكون متمكنا من اللغة، قادرا على التحدث جيدا، والكتابة جيدا، بأسلوب واضح، وعبارات سلسلة، لا غموض فيها، ولا التواء.

١٩- أن يكون قوي الشخصية، ويتمتع بضبط النفس، والمهارة، وسعة الحيلة والذكاء، وحضور البدنية، وحسن التعامل مع كل الأطراف وكل المستويات.

٢٠- إن حسن قيام المحلل بمهمته وبلوغه أهدافه رهين بما يلزمه من معلومات فنية منشورة وغير منشورة وقد ثبت أن إحاطة المحلل بتفاصيل وافية خاصة عن المنشأة أمر بعيد المنال وأن يعلم أن فوق كل ذي علم عليم، فلا بد أن لا يتحرج من الاستفسار عن أية مسألة يُشَقُّ

(١) د. عبدالمنعم محمود، د. عيسى أبو طبل والمراجعة - أصولها العلمية والعملية، دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٦٧م - ص ١٠٨.

(٢) صادق محمد حسين الحسيبي والمنهج العلمي للتقييم المحاسبي للمشروعات الجديدة خطة التنمية القومية في العراق، مرجع سابق - ص ٣٤٦.

(٣) د. هشام حسبو : استخدام النسب المحاسبية في التنبؤ بالآزمات المالية . نموذج كمي مقترح لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، مرجع سابق - ص ٥٧.

(٤) المرجع السابق.

عليه فهمها من أي مستوى إداري مهما صغر شأنه، وعن أية قضايا تشكل عليه. إذ المفروض أنه شخص له تأهيل علمي وعملي معين ولا يستطيع أن يحيط بكل شيء علما. وأن هذه الاستفسارات لا تنقص من قدره، ولا تحط من شأنه، فإن أعلم الناس من يجمع علم الناس إلى علمه^(١).

٢١- يلزم المحلل المالي وعي مستمر بالتطورات المهنية التي تشمل كافة الأمور المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة، والقوانين والأنظمة ذات الصلة، وهذا يعني بالإضافة لأهمية التأهيل العلمي والعمل على توافر الاجراءات الملائمة لنقل الخبرة من جيل إلى جيل، مع ضمان استمرار عملية التعليم والتدريب بما يضمن مستوى مرتفعا في الأداء المهني^(٢).

إن هذا كله يستلزم أن نولي تخصص التحليل المالي أقصى قدر من الرعاية والعناية على كافة المستويات ومنها :

١ - ضرورة اهتمام الجامعات ومراكز البحث العلمي بالتحليل المالي، من حيث ضرورة تدريسه بأوسع نطاق ممكن، وبخاصة في تخصص المحاسبة وإدارة الأعمال والارتقاء بأساليب تعليمه ومسيرة اتجاهات العصر.

٢ - فتح دراسات عليا على مستوى الدبلوم العالي، أو الماجستير في التحليل المالي.

٣ - الإكثار إلى أبعد حد ممكن من البرامج التدريبية المتعلقة بالتحليل المالي، سواء أكان على مستوى الجامعات، أو مراكز التدريب العامة أو القطاعية.

٤ - إلزام الشركات المساهمة والبورصات ومؤسسات القطاع العام وشركاته بتأسيس إدارة خاصة (أو قسم خاص حسب الأحوال) للتحليل المالي.

٥ - إلزام كافة المستويات تزويد هذه الإدارة بكافة البيانات التي تحتاجها سواء أكانت مالية أم غير مالية منشورة أو غير منشورة.

٦ - تدعيم الصلات، وتكوين أوثق العلاقات بين كافة المهتمين بالتحليل المالي.

٧ - عقد الندوات والسمينارات.

٨ - إلزام كافة المهتمين بالتحليل المالي بالدراسة أو الاطلاع على أحدث ما وصل إليه التقدم في مجال الحاسبات.

فقد تعقدت أساليب التحليل المالي الحديثة وأضحت الحاجة ماسة إلى استخدام الكمبيوتر. وهذا يتطلب قدرات فنية عالية لا تتوفر في الشخص (العادي).

(١) د. عبدالنعم محمود ود. عيسى أبو طبل - مرجع سابق - ص ١٠٩.

(٢) د. إبراهيم أحمد الصعدي ومعايير المراجعة لتنظيم الممارسة المهنية بدولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق - ص ١٨١.

أما عن مسؤوليات المحلل المالي فيجب عليه أن يبذل أقصى قدر من الجهود لأداء المهمة الموكلة إليه، ولا يوجد في كثير من الأحيان أحكام محددة تتحدث عن مدى مسؤولية المحلل الداخلي أو المحلل الخارجي تجاه مختلف الطوائف التي يهتما نتائج نشاطه .

ويرى الباحث أن بذل «العناية المعقولة» هي العمود الفقري لمسؤولية المحلل المالي نحو مختلف الأطراف داخل المنشأة وخارجها، وسواء أكان التحليل المالي شاملا أو جزئيا .

فبصدد مسؤولية المحلل المالي تجاه الغير يرى الباحث أنه يعتبر مسئولا إذا ثبت أنه يلتزم بالمستويات والمعايير المقبولة، مما ترتب عليه انحرافات أو أخطاء أصابت الغير من مستخدمي نتائج التحليل التي أعدها، على أن يثبت من أصابه الضرر وجود علاقة سببية بين ما أصابه من ضرر وخسارة، ويين خطأ المحلل، أو تقصيره، أو إهماله أو تدليسه .

وينبغي لتحقيق مسؤولية المحلل المالي تجاه الغير ضرورة توافر أحد شرطين :

- ١ - أن يكون المحلل المالي على علم تام (أو ينبغي أن يكون كذلك) بأن هذه التقارير قد تم إعدادها خصيصا لغرض معين في استخدامات المستفيدين من هذه التقارير .
- ٢ - أن يكون المحلل المالي على علم بالغرض الذي تستخدم فيه نتائج عمله وتقاريره .

ويرى كثير من الباحثين بحق^(١) أنه يجب أن يشعر الممتحن بأن عليه مسؤولية تجاه المجتمع الذي يعمل به، ويعتبر هذا الشعور من المقومات الأساسية للعمل المهني، حيث يترتب عليه توجيه الأداء المهني لخدمة المجتمع ككل، وليس لخدمة العميل فقط . وإن شعور الممتحن بمسؤولية تجاه المجتمع تجعله يؤمن بأهمية وخطورة الدور الذي يقوم به، الأمر الذي يترتب عليه قيامه ببذل كل الجهد من أجل إنجاز مهمته على أكمل وجه مراعىا الصالح العام للمجتمع الذي يؤدي له خدماته^(٢) .

إن مسؤولية المحلل المالي - وأي ممتحن آخر - تجاه مجتمعه لا بد أن تكون محصلة ثلاث مجموعات من المعايير أو العوامل وهي :

- ١ - المحافظة على مستوى تأهيل علمي كحد أدنى، وقد أشار الباحث سلفا إلى هذا الجانب .
- ٢ - المحافظة على مستوى معين من التأهيل العملي . إذ بجانب التكوين العلمي لا بد من الكفاءة والخبرة المتميزة في مجال التحليل المالي بشكل خاص وكافة المجالات المرتبطة به بشكل عام .

(١) محمد عطية البدوي «مهمة المراقبة الخارجية على الحسابات في المملكة العربية السعودية» المجلة العلمية لتجارة الأهر - العدد ٦ - ١٩٨٣م - ص ١٦٩ .

مشار إليه في : د. كوثر عبدالفتاح الابجي - مرجع سابق - ص ٢٢٩ .

(٢) د. كوثر عبدالفتاح - المرجع السابق - ص ٢٢٩ .

٣ - مستوى عقائدي راسخ ، يوضح له أبعاد مسؤولياته الحقيقية أمام الله سبحانه وتعالى ، وأمام ذاته ، وأمام مجتمعه ، فلا يقول إلا الصدق ، ولا تلومه في الحق لومة لائم^(١) .

وقد بدأت تبلور الاهتمامات بمسؤولية الكثير من المهن تجاه المجتمع ، ومنها : ظهور المحاسبة الاجتماعية Social Accounting ، وبالتالي ظهور ما يعرف بالمراجعة الاجتماعية Social Auditing ، وضرورة الإفصاح الشامل عن الأعباء الاجتماعية والانجاز الاجتماعي لكل منشأة .

وبالتالي ما دام قد أصبح لزاما على المحاسب قياس العائد الاجتماعي للمشروع وتكاليفه الاجتماعية ، أضحي لزاما على المحلل المالي أن يأخذ هذا الموضوع موضع الرعاية والجد ، ولكن الأمر يستلزم أولا بإعداد مجموعة من القوائم المالية المحاسبية الاجتماعية ، حيث أن المحلل المالي لن يسهل عليه مناقشة وتحليل الوضع الاجتماعي للمنشأة ما لم تعد مجموعة من القوائم أو التقارير الاجتماعية .

ومن المفيد أن يذكر الباحث أن المراجع ملزم في بعض الدول بالقيام بما هو أعمق من أعمال التدقيق التقليدية ، كالتدقيق في الفعالية والكفاءة الاقتصادية للمنشأة . وبذلك أصبح دور المدقق تحري عدم الفعالية ، وعدم الكفاءة ، وانعدام جدوى المشروع ، بالإضافة إلى تحري التحاليل ، فإن هذه القضايا هي الصق بعمل المحلل المالي وأولى أن يقوم بها .

ومن الطبيعي أن تتأثر درجة مسؤولية المحلل بمدى الخطأ أو الإهمال الذي صدر عنه ومدى الأضرار التي لحقت بمستخدمي تقريره ، وإذا كان بالإمكان من الناحية النظرية وضع الضوابط والأطر لتحديد مسؤولية المحلل إلا أن الأمر في الحياة العملية قد يدق لدرجة يستحيل معه تحديد حجم الإهمال أو الخطأ ، ولذا ينبغي ترك أمر درجات إهمال المحلل المالي ، وما إذا كان خطأه يعتبر بسيطاً أو جسيماً لظروف القضية ، يحددها القضاء في ظل العناية المعقولة ، أو «عناية الرجل المعتاد» .

وهذا الوضع مشابه لما هو عليه الأمر بالنسبة لمسؤولية مراقب الحسابات ، وحسنا فعل القضاء الأمريكي حيث قد لعب دورا كبيرا في تأصيل مسؤولية المراجع تجاه الغير لدرجة أنه حمل المراقب التزامات كانت في الأصل واجبة على المدعي^(٢) .

وعند تحديد مسؤوليات المحلل المالي الخارجي لا بد من التفرقة (كما هو بالنسبة لمراجع

(١) قال الله تعالى في سورة التوبة : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ وقال تعالى في سورة الأحزاب : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ .

(٢) مثل حق رفع دعوى التعويض للغير في حالة اعتماده على قوائم مالية معتمدة من محاسب قانوني مع الزام المحاسبة باثبات عدم إهماله وغشه وحمله عبء اثبات أن الخسائر التي لحقت بالمدعي ناتجة عن أمور أخرى بخلاف اعتماده على القوائم المالية التي صادق عليها . انظر : د. د. كوثر عبدالفتاح - مرجع سابق - ص ٢٢٩ .

الحسابات) بين معايير التحليل وإجراءات التحليل فبينما الأخيرة ترتبط بالأعمال والخطوات التي ينبغي أن يقوم بها المحلل المالي، فإن الأولى (أي المعايير) تتعلق بقياس مدى دقة الأعمال التي قام بها، قياساً بالأعمال التي كان ينبغي أن يقوم بها في مثل هذه الحالات، والكيفية التي تمت فيها ممارسة هذه الأعمال .

كذلك يرى الباحث ضرورة مراعاة ما يلي :

- ١ - مدى علم المحلل المالي بمستخدمي التقارير، فطالما أنه كان ينبغي أن يعلم أن تقريره سوف يستخدم من قبل فئة أخرى، إذن تقع عليه مسئولية الإضرار بهذه الفئة .
 - ٢ - تتأثر درجة مسئوليته بمدى الخطأ أو الإهمال أو التقصير الذي صدر عنه، ومقدار الأضرار التي لحقت بالأطراف المستفيدة .
- إن تقرير المحلل المالي الذي يعتبر ثمرة الجهد العلمي والفني والعملي وثمره التحليل والمقارنات والدقة واستخلاص ما تعبر عنه القوائم المنشورة والبيانات غير المنشورة المالية وغير المالية، ولا بد أن يتناسب من حيث المحتوى والشكل والتفاصيل مع واجباته وطبيعة عمله ومع مسؤولياته .

بعبارة أخرى إن المخرجات الأساسية لعمل المحلل المالي هو «التقرير» الذي يوضح فيه رأيه - للجهة التي كلفته - عن المنشأ المكلف إجراء التحليل المالي (الشامل أو الجزئي) عنها .

المبحث السادس محددات أخرى

الفرع الأول - المراجع

تبوب المراجع من زاوية الجهة التي تتولاها إلى :
المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية .

فالمراجعة الداخلية : نظام من أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة، ولا تخرج عن كونها نشاطاً مستقلاً، تنشئه الإدارة، وتعمل متعاونة داخل المشروع لخدمتها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها بن طريق :

- ١ - التأكد من أن السياسات والإجراءات التنفيذية المرتبطة بها (في المسائل المالية والمحاسبية) تسير في الطريق المرسوم .
- ٢ - تقييم الخطط الموضوعة والإجراءات التنفيذية والسياسات المعمول بها فعلاً بصدد الشئون المالية والمحاسبية، وما يتعلق بها من أمور وإبداء الرأي في الاقتراحات البناءة لتطوير هذه الخطط والسياسات بما يحقق كفاية إنتاجية للمشروع ككل .

٣ - التأكد من دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالسجلات بالدفاتر، حتى يمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات ومتابعة تنفيذها وتحليلها التحليل السليم .

٤ - المحافظة على أموال المنشأة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال .

٥ - تدريب العاملين وتنمية قدراتهم بقصد تحسين مستواهم المهني، وزيادة كفاءتهم الإنتاجية .
وقد توسعت - في الآونة الأخيرة - اختصاصات المراجع الداخلي إذ يقوم اليوم في معظم الدول^(١) بمراجعة للقطاعات غير المالية ويطلق على هذه المراجعة عدة اصطلاحات، منها : المراجعة الإدارية، أو مراجعة العمليات، وترتبت على ذلك عدة مشاكل، منها : عدم توافر المعايير المناسبة، وعدم كفاية التأهيل الحالي لبعض المراجعين .

إن هذا التطور الهائل والسريع في المراجعة الداخلية قد أسهمت به بعض الهيئات العلمية، منها : توصيات مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي الصادر عام ١٩٤٧م والتي عدلت عدة مرات^(٢) .

وعلى هذا الأساس فإن تقارير المراجع الداخلي - المتعلقة بالقضايا السابقة - تعتبر مصدرا مهما للمحلل المالي الداخلي، وتساعد بشكل فعال في تسهيل مهمته، فتساعده على تكوين الرأي الموضوعي السديد، ولكن مع ملاحظة أن المراجع الداخلي أيا كان وضعه في المنشأة فهو موظف يعمل بها، ويراجع أعمال رؤسائه، وبالتالي قد يفقد حياده الظاهري^(٣) .

أما المراجعة الخارجية : فيتولاها شخص خارج عن المنشأة، ذو تأهيل علمي وعملي معين، مهمته فحص القوائم المالية من حيث دلالتها في التعبير عن مراكز الأموال ونتائج الأعمال، مما يتطلب فحص أنظمة المراقبة الداخلية والنظام المحاسبي بعناصره ووظائفه المختلفة، للتأكد من أن العمل المحاسبي صحيح طبقاً للمبادئ والفروض المحاسبية ويؤدي المراجع عمله طبقاً لمعايير أداء معينة .

ويصب رأيه النهائي بتقرير يقدمه للجهة التي عينته . ويعتبر تقرير المراجع وثيقة هامة تهم كل الطوائف المعنية بالمشروعات وفي مقدمتهم المحلل المالي (الداخلي والخارجي)، ويتضمن هذا الرأي فقرتين رئيسيتين هما :

(١) د. إبراهيم عثمان شاهين ونحو مدخل متكامل لمراجعة الأعمال في ضوء النظرية العامة للنظم، المؤتمر العلمي السابع بغداد - ٤ - ٦ كانون الأول (ديسمبر) - ١٩٨٦م - ص ١٥ .

د. محمود شوقي عطالله «دراسات وبحوث في المراجعة» مرجع سابق - ص ٢٣ .

(٢) Broadus, W.A., and Comtois, D., «The Single Audit Act: A needed Reform», The Journal of Accountancy, April 1985.

(٣) Institute of Internal Auditors; «1957 Survey of Internal Auditors», New York, The Institute of Internal Auditors, 1958.

أولاً : الفقرة الأولى : وتسمى فقرة إطار المراجعة^(١) : Audit Scope Paragraph .

ثانياً : الفقرة الثانية : وتسمى فقرة رأي المراجع Opinion Paragraph .

ويجدر أن نغيز هنا بين مصطلحي عدالة Fairness ودقة Accuracy فالراجع لا يستطيع أن يشهد بدقة الحسابات ، لأن ذلك فوق طاقاته ، وبحكم الطبيعة التحكمية للبيانات المحاسبية ، ولكنه يمكن أن يشهد فقط بأن البيانات المالية - في حدود ما أتيج له - تعبر بعدالة عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي .

إن تقرير المراجع هو ثمرة الجهد العلمي والفني والخبرة والدقة والعمق والحياد لتحليل واستنباط ما تعبر عنه الأنظمة المحاسبية وغير المحاسبية والقوائم المالية ، وعليه يشكل تقرير المراجع مصدراً أساسياً من المصادر التي تلجأ إليها الأطراف المتعددة ، ومن ضمنها المحلل المالي ، ولهذا يهتم الأخير بصورة إبداء المراجع رأيه في التقرير .

وفي جميع الحالات طبقاً لما ورد في الفقرة ٣ من دليل المراجع الدولي يجب أن ينص تقرير المراجع بشكل واضح وصريح ومفيد على جميع الأسباب الموجبة للتحفظ (إن وجد) ، كما ينبغي أن يحدد التقرير درجة المسؤولية التي يتحملها المراجع وذلك منعاً لأي تحريف أو تمييع للمسؤولية . ومن المتفق عليه مهنيًا بالنسبة لهذا المعيار أن المراجع يمارس حكمه الشخصي المبني على التعليم والخبرة ، وفحص الأدلة الكافية لتأمين الأسس الملائمة للتعبير عن هذا الرأي^(٢) .

كذلك من المتفق عليه أن عبارة «تعبر بصدق» التي تعبر الأساس في فقرة الرأي في تقرير المراجعة ، تعني خلو القوائم المالية من سوء العرض أو التشويه الجوهرى لتلك القوائم ، بصرف النظر عن مصدرهما ، وسواء أكان بحسن نية أو بقصد التلاعب^(٣) .

ولا بد أن يكون واضحاً أمام المحلل المالي أن المراجعة الخارجية الآن أصبحت مراجعة اختيارية ، تقوم على أساس مراجعة عينات ، يفترض أنها تمثل المجموع الكلي المتتقة منه أصدق تمثيل ، ثم تعميم النتائج التي تم التوصل إليها على المجموع الكلي المتتقة منه ، وبالنظر لأن اعتماد المراجع على عينة يؤدي إلى احتمالات متفاوتة من الخطأ ، فقد بدأ الاتجاه واضحاً وأكيداً ، نحو استخدام نماذج متقدمة للمراجعة وأساليب أفضل لانتقاء عينة المراجعة ، ثم تحديد حجمها^(٤)

(١) وتوضح هذه الفقرة : الأساليب التي اتبعتها المراجع في فحصه للحسابات وتشمل ما يلي :

أ - مدى ملاءمة النظام المحاسبي بشكل عام .

ب - مدى تطبيق هذا النظام .

ج - التحقق من الأصول والجرد الفعلي .

د - التحقق من تمسك المنشأة بتطبيق مبدأ الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية .

هـ - التحقق من صحة الحسابات .

(٢) د. إبراهيم أحمد أحمد الصميدي «معايير المراجعة الملائمة لتنظيم الممارسة المهنية بدولة الامارات العربية المتحدة» مرجع سابق - ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٣) د. أحمد نور «مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية» الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٨٤ - ص ٧١٦ .

(٤) د. إبراهيم عثمان شاهين «الاتجاهات الحديثة للاستعراض التحليلي واستخداماتها لتطوير المراجعة الخارجية في مصر» مجلة التكاليف - السنة

١٧ - العدد ١ - القاهرة - يناير ١٩٨٧م - ص ١١

باعتبار أن ذلك خطوة أساسية لضمان وضع بيانات محاسبية متكاملة وصادقة وعادلة وأمانة، تضم القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها بالإضافة إلى تقرير المراجع المعد في ضوء العناية المعقولة والعينة المعبرة والمعايير المقبولة، والحياد الموضوعي^(١).

ولكي تتحدد إمكانات الوثوق والاعتماد بتقرير المراجع من قبل المحلل المالي^(٢)، فلا بد أن يكون واضحاً أمامه أن نطاق مسؤولية المراجع تتحدد على النحو التالي^(٣):

- ١ - أن هذه المسؤولية محددة بإطار بذل العناية المعقولة التي يتطلبها واجبه الأساسي، أما صحة ودقة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية أو ما قد يظهر في هذه البيانات من أخطاء أو قصور فكلها تقع في نطاق مسؤولية من أعد تلك البيانات.
- ٢ - في تنفيذ عملية المراجعة: يجب على المراجع لدوره المسؤولية عنه عما قد يوجد في البيانات من أخطاء أو مخالفات لأحكام القانون^(٤) أو المبادئ المحاسبية، أن يلتزم بمعايير المراجعة المتعارف عليها^(٥) وبآداب وسلوك المهنة المستقر للتمسك بها وبهذا^(٦) وببذل العناية المعقولة لاكتشاف كل هذه الأخطاء والمخالفات.

(١) إن هناك اتهامات لبعض المراجعين في بعض الدول ! مثل تقديم بعضهم خدمات استشارية للشركات التي يراجعون حساباتها، وتسترهم على الأوضاع والمخالفات المالية التي وقعت في كثير من الشركات المغفلة، ولا شك أن مجلس الإدارة ما كان ليقدم على تجاوزاته وانحرافاته لو كان يعمل أن مكتب الدقيق الذي سراجهم حساباته وسجلاته لن يتغاضى أو يستتر عليه.

أنظر: د. صادق محمد البسام، د. سعيد مفيد دويان والتقارير المحاسبية المنشورة للشركات الكويتية وحدود استخدامها للأغراض الحكومية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٤٠ - السنة ١٠ - أكتوبر ١٩٨٤ - ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) وكافة الأطراف المعنية الأخرى.

(٣) طلال أبو غزالة - مرجع سابق - ص ٢٢.

(٤) لقد اتضح أن بعض المراجعين بدولة الكويت قد ارتكبوا عدة مخالفات أسهمت فيها يسمى بازمة المناخ منها اشتراكهم بتأسيس الشركات، وتسترهم على مخالفات بعض الشركات للأغراض المكونة من تأسيسها، وتسترهم على مخالفات متعددة قامت بها الشركات لأحكام بعض القوانين، كقانون الشركات رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠م، أو إبرايم مجلس إدارة الشركة للعقود مع الشركة، أو عدم قيام المؤسسين بالانكساب في رأس مال الشركة.

انظر تقرير لجنة التحقيق بمخالفات المغفلات التي شكلها سمو ولي عهد دولة الكويت برئاسة رئيس إدارة الفتوى والتشريع - الجزء الأول - مجلة صوت الخليج - الكويت - ١٩٨٤/٢/١١.

(٥) رأت إحدى الدراسات التطبيقية التي تمت في هذا المضمار بدولة الكويت عدم تمشي تقارير مراقبي الحسابات مع الأصول العلمية لوضع التقارير وقد أكدت الدراسة على وجود العديد من الثغرات.

أنظر: د. محمد علي حسن «مهمة المراجعة ومدى استيفائها لمتطلبات التقدم الاقتصادية بدولة الكويت» بحث ميداني - جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - الكويت - ١٩٨٤ - ص ١٣٦.

(٦) من المؤسف أن عدم التزام بعض المراجعين بآداب المهنة وسلوكها المهني اتخذ أشكالاً متعددة منها «قبول عمليات المراجعة عن طريق التقديم للمناقصات كما يحدث في مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية، كما قد يتم في بعض الحالات الاتفاق مع العميل على نسبة مقدما كأتعاب من إيرادات العملية التي يقوم بمراجعتها، وقيام بعضهم بأعمال المضاربات وتورطهم في أزمة سوق الأوراق المالية، بالإضافة لتفاهيمهم بأعمال المحاسبة بالشركات رغم الزام المشرع لهم بعدم ممارسة تلك الأعمال وتفرغهم لأداء دورهم الحقيقي، بالإضافة لعدم تفرغ بعضهم للمهنة، واعتبارها مصدراً آخر للدخل، مما يؤثر على مفهوم العناية الواجبة في أداء أعمالهم خاصة وإن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١م لم يول مسألة التفرغ للمهنة الأهمية النسبية، رغم أهميتها لرفع مستوى المهنة ومستوى مزاوليها.

د. سمير عبدالغني محمود - مرجع سابق - ص ٢٨٧.

٣ - إن من الضرورة بمكان وجود نظام محاسبي سليم ضمن أنظمة رقابة داخلية كفؤة تمنع حدوث الأخطاء والغش والتدليس في البيانات المحاسبية، وكذلك تيسير اكتشافها إن حدثت . . وبالتالي فإن مسئولية المراجع تتركز في ضرورة فحص هذه الأنظمة وتقييمها والتعرف على نقاط الضعف فيها وكذلك التعرف على مدى تطبيقها، ودراسة الانحرافات وأسبابها .

ويمجد بالذكر : كما أن التطور مستمر في مجالات معرفة متعددة كالتحليل المالي فعلى المحلل المالي أن يتابع التطور المستمر في جوانب متعددة من عمل المراجع وتقديره وقد ذهب بعض الباحثين^(١) إلى القول : بأن المراجعة في القرن القادم ستتجه نحو مراجعة، الاقتصاد والكفاءة والفعالية، أن مجال العمليات بمنشآت الأعمال سيزداد أهمية، وأن المستقبل يعطي للمراجع فرصة ارتياد مجالات جديدة ينبغي أن يقتحمها وإذا تقوقع أو تردد فقد تضعيع هيئته وأهميته^(٢) في المجتمع .

الفرع الثاني ظروف المنشأة

إن الظروف المحيطة بالمنشأة وظروفها الداخلية (الذاتية) قد تكون عاملا مهما وجوهريا في نجاح المنشأة أو تدهورها مما يؤثر بشكل فعال على أية دراسة يقوم بها المحلل (الخارجي أو الداخلي) لها إذ لا تحقق الفائدة المرجوة كاملة من المقارنات واستخدام المعايير دون التنبيه على هذه الخصوصيات .

فمثلا نجد أن نجاح أو فشل المنشآت قد يكون راجعا إلى عوامل خارجة عن قدرة الإدارة وتحكمها، فقد تكون الإدارة ممتازة ولكن المشروع يفشل نتيجة ظروف خارجة عن نطاق تحكمها، والعكس قد تكون الإدارة ضعيفة ولكن المشروع ينجح لظروف مواتية لا دخل للإدارة فيها . والصعوبة تكمن في تحديد المقاييس المناسبة، حيث يصعب تحديد ما يدخل في نطاق تحكم الإدارة وما يخرج عن ذلك .

فمثلا في بعض الدول التي تأخذ بأسلوب التخطيط تفرض على المشروعات كميات وأنواعا من العمالة قد لا تتلاءم وظروف تلك المشروعات، كما قد تتحمل المشروعات أعباء استيراد المواد الخام من مناشيء معينة، لأن الدولة ترتبط بتلك المناشيء بتعاقدات .

كذلك إن بعض المنشآت كالبنوك التجارية لها نشاط دولي فقد تكون الظروف الخارجية

(١) Staats. E.B., «Auditing as enter the 21 St Century - What New Challenges Will Have to be Auditing A Journal of Practice and Theory, Vol. No. 1, Summer 1981.

(٢) Burton, J.C. and Fairfield, Patricia: Auditing Evaluation in Changing Enviroment», Auditing - A Journal of Practice and Theory Vol. 1, No.2 Winter 1982.

لممارسة النشاط تختلف كلياً أو جزئياً عن الظروف المحلية، مما يصعب معه المواءمة بين كلا النشاطين (الداخلي والخارجي)، وهنا يتطلب الإفصاح عن البيانات المتعلقة بتقييم الآثار الخارجية على العمليات المصرفية، مع ملاحظة أن هذا التقييم قد يكون كمياً أو وصفيًا، ضمن تقارير مناسبة^(١).

كذلك لبعض المنشآت دور فعال في خطط التنمية الاقتصادية، ولها مساهماتها على النطاق الخارجي فيما يتعلق بالمعاملات الدولية، محققة بذلك هدفا قومياً بالتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، بالإضافة لحصولها على أرباح مجزية مغطاة بالعملة الصعبة^(٢).

فشركات النفط لها خصوصيات معينة حيث تحتاج بعض نفقاتها إلى معالجة محاسبية متميزة، فبعض تكاليف الحفر والاستكشاف التي قد يستمر انفاقها لفترات محاسبية طويلة يؤجل المحاسب أسلوب معالجتها والتقرير عنها إلى حين ظهور نتيجة الحفر، حيث قد تعالج كخسائر ترحل إلى قوائم الدخل إذا لم يترتب عليها ظهور احتياطات بينما قد تعالج كتكاليف رأسمالية (أو إيرادية حسب سياسة المنشأة) في حالة ظهور تلك الاحتياطات^(٣).

كما أن بعض المنشآت النفطية قد تدفع نفقات تحت بنود «مساعدات للأبار الجافة أو الآبار التجريبية»، وذلك للمنشآت الأخرى التي قد تستفيد المنشأة بشكل غير مباشر من نتائج الحفر فيها وهذه نفقات قد لا تتواجد في الصناعات الأخرى^(٤).

كذلك فإن هناك العديد من الشركات - منها شركات النفط - تحصل على جزء من رأس مالها من خارج الحدود، فضلاً عن أصولها والتزاماتها وإيراداتها ومصروفاتها غالباً ما تكون مقاسة بأكثر من عملة، حيث تقوم بعملياتها بأكثر من دولة، ونظراً لأن بكل دولة توجد مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فهي قد لا تستطيع أن تخطط أو تراقب أو تعد قوائمها المالية في ظل العديد من هذه المبادئ، وتتم عملياتها بعملة متعددة، وتعتبر مشكلة ترجمة العملة الأجنبية من الموضوعات التي تثير الجدل في الوقت الحالي، بالإضافة إلى أنها تعتبر من أكثر المشاكل التي تعددت الآراء والطرق المتبعة لعلاجها، ونتائج هذه الطرق والآراء متفاوتة تفاوتاً كبيراً، وهذه المشكلة ليست جديدة ولكنها أصبحت أكثر وضوحاً وحدة منذ بداية الستينات، نتيجة ظهور الشركات الدولية^(٥).

كذلك هناك طرق محاسبية متعددة تتبعها شركات النفط العالمية في معالجتها نفقات الاستطلاع والاستكشاف والبحث عن البترول بصفة عامة. وفي كثير من الأحيان لا تستند

(١) Reg Mathus «Social Accounting: A future Need», Accountancy Dec. 1985, P. 139.

(٢) Ronald L. Plesser «Issu of data flow across national borders must be faced», Bonking Jurnal, Feb. 1982.

(٣) د. أحمد حلمي الخطيب «أساليب المحاسبة عن التضخم ومدى مناسبتها للتطبيق في صناعة البترول»، مرجع سابق - ص ١٩.

(٤) المرجع السابق.

(٥) (2) Raj Aggarwal «The Translation in International Accounting, Insights for Financial Management, Management International Review. Vol. 15 P. 67.

مشار إليه في: د. سامي معروف عبد الرحيم «دراسة تحليلية لهيكل المشاكل المحاسبية والاقتصادية لشركات الناقلات البترولية»، مجلة آفاق اقتصادية - العدد ٢٧ - السنة ٧ - أبو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة - أغسطس ١٩٨٦م - ص ٨٢ - ٨٣.

الأساليب المحاسبية المتبعة إلى المبادئ المحاسبية السليمة، وإنما تقتضيها الظروف الخاصة بكل شركة وسياستها، أو تتطلبها القوانين واللوائح الحكومية في البلد أو الأقطار التي تمارس فيها نشاطاتها^(١).

نخلص إلى القول : أن التحليل المالي لأية شركة أو لأية مجموعة أو مجموعات شركات مقارنة لا بد أن يرغمي الظروف الخاصة بكل منها، أو الظروف المحيطة بها بشكل عام، ويفرز هذه الخصوصيات ويوضح آثارها وانعكاساتها، وإلا فإن النتائج التي يستخلصها قد لا تكون بالدقة والموضوعية المطلوبتين منه .

كذلك لا بد لأغراض التحليل المالي ملاحظة ظروف البلد الذي تعمل فيه المنشأة من نواح متعددة ككفاءة العاملين مثلاً، ومدى وجود توحيد أو نمط أو إطار عام لما يعتبر إفصاحاً كافياً وملائماً في جميع الدول، فما يعتبر إفصاحاً كافياً وملائماً ومثالياً للبلدان المتقدمة ليس بالضرورة مثالياً بالنسبة للدول النامية، وللدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تلعب الظروف البيئية دوراً هاماً في تحديد ما يجب أن تكون عليه تطبيقات الإفصاح بالنسبة لدولة ما يعينها^(٢)، ومن هذه الظروف درجة فهم المستثمرين للمعلومات المالية وكفاءة سوق الأوراق المالية والتدريب المهني للمراجع، ومدى استعداد الشركات لتأمين المعلومات .

كذلك من ضمن ظروف البلد الواجب مراعاتها من قبل المحلل المالي ما نجاهه اليوم في بعض الدول، من ازدياد حجم المديونيات بالنسبة لبعض الشركات المقترضة، ومواجهة قطاعات عديدة من المدينين لمصاعب مالية في السداد، نتيجة لأزمات معينة : (كأزمة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت عام ١٩٨٣م) ومشكلة مديونيات المصارف في دولة الإمارات، فمن المنتظر أن يحتل موضوع المحاسبة عن القروض في حالة المصاعب المالية Troubled Debt Restructuring أهمية خاصة في التطبيقات في هذه الدول خاصة إذا ما علمنا أنه لا توجد توصيات محاسبية محددة تتناول الكيفية التي يجب أن تتم على أساسها المحاسبة عن تلك العمليات^(٣).

إنه الواجب اليوم يتطلب أن يسود التفكير العلمي في مجالات الفكر الإداري والمحاسبي بين مجالات المعرفة المختلفة وخاصة العلوم السلوكية والرياضية والإحصاء وغيرها، وهو الأمر الذي له أكبر الأثر في القدرة على التقسيم، واتخاذ القرارات وحل المعضلات المحاسبية والإدارية بشكل عام بقصد الوصول إلى الحل الأمثل^(٤).

(١) د. مختار أبو زريدة «التقييم المحاسبي في صناعة النفط» محاضرة ألقى في الحلقة الدراسية حول صناعة النفط المنعقدة بكلية الاقتصاد والتجارة ببغداد للفترة من ٢٥ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٢م: مشار إليها في :

د. مختار علي أبو زريدة «محاسبة النفط - أصولها العلمية والعملية» معهد الانماء العربي - بيروت - ١٩٨٥ .

(٢) د. يوسف العادلي، د. محمد أحمد العظيمة وبعض ملامح القياس والإفصاح المحاسبي وإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة الكويتية ومقترحات لتطويرها مرجع سابق - ص ٨٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٥ .

(٤) Kaplan, R.S. «The Evaluation of Management Accounting», The Accounting Review, July 1984, P.397

(٤)

تقلا عن : د. سمير رياض هلال وآخرون «دراسات في المحاسبة الإدارية» مرجع سابق - ص ٢٠ .

النتائج والتوصيات

- ١ - إن دور التحليل المالي وأهميته وفعاليته في تطور مستمر وخاصة في الفترة الأخيرة التي اتسمت باستخدام الحاسبات الالكترونية من ناحية، والتطويع المستمر لمجالات معرفة مختلفة كالرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات، وإن أهمية وفعالية التحليل المالي لم تعد في مجال تقييم الأداء فحسب - بالرغم من أهمية هذا المجال - بل امتد واتسع إلى الإسهام الفعال في ترشيد القرارات وإعداد الخطط ورسم السياسات، وعلى ذلك فلا بد من أن تكون وسائل وطرق ومداخل وأدوات التحليل المالي منسجمة مع هذا التطور .
- ٢ - ضرورة وجود (أو وضع) معايير أو (أنماط) أو «مستويات» لكل الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي - كما هو الحال بالنسبة للمراجعة - سواء منها المتعلقة بالمحلل ذاته (تأهليه العلمي والعملية، مدى حياده، مسؤولياته) أو المتعلقة بإجراءات ومراحل عمله، أو المتعلقة بتقريره .
- ٣ - إن كل ذلك يتطلب إجراء المزيد من البحوث والدراسات من أجل بلورة وتحديد معالم التحليل المالي بكل أشكاله وصوره ومعاييره وأساليبه ومحدداته، باعتباره مجالاً هاماً من مجالات العلوم الاجتماعية .
- ٤ - نظراً لازدياد حجم القطاع العام في كثير من الدول، وكذلك زيادة مساهمات الدول في الأنشطة الاقتصادية فإن الأمر يستدعي الاهتمام المتزايد بتطبيق أحدث وأفضل الأنظمة الرقابية والتقييمية حفاظاً على المال العام من الضياع أو الابتزاز أو الاختلاس أو سوء الاستخدام بل ولتحقيق أفضل استخدام أمثل للموارد المتاحة، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي .
- ٥ - إن التحليل المالي مثقل بالمشاكل والتحديات والمعوقات التي تحد من انطلاقته نحو تحقيق الأهداف المرجوة منه، وإن تشخيص هذه المشاكل والمعوقات يتطلب بذل الجهود الجبارة والمشاركة من كافة المهتمين به للوصول إلى وسائل العلاج الملائمة. وإن بعض هذه المشاكل مرتبط بالمشاكل التي تعاني منها المحاسبة والمراجعة .
- ٥ - إن كثيراً من حالات الفشل والإفلاس ما كانت لتحدث لو توافر الاهتمام اللازم والكافي بالتحليل المالي وتمكينه من أن يسهم في دق ناقوس الخطر (جنباً إلى جنب مع الوسائل الأخرى الواجبة الاستخدام) والمعاونة على التنبؤ والتنبية إلى المخاطر .
- ٦ - من الصعوبة الاتفاق على وضع إطار شامل من القواعد والفروض والمعايير الثابتة يصلح للتطبيق في كل الظروف وبكل المنشآت - مهما تنوع نشاطها - وبكل الأقطار إذ ربما من غير العملي وغير الممكن إيجاد نظام محاسبي للتضخم يعتبر صالحاً لكل الظروف والأزمان

والأماكن وعلى هذا فإن افتراض وجود نظام محاسبي شامل لمعالجة التضخم قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة تتنافى مع الأهداف المرجوة .

٧ - إن المدخل الملائم والمناسب لمعالجة مشكلة التضخم وتقلبات الأسعار يجب أن يبنى على عدة معايير أهمها :

- أ - أهمية المدخل للاقتصاد الوطني وقدرته على تحقيق الأهداف المرجوة .
- ب - أهميته وفائدته لمتخذي القرارات .
- ج - درجة الموضوعية والملاءمة وسهولة الفهم المرتبط بالمدخل .
- د - إمكانات مقارنة المعلومات التي ينتجها المدخل .
- هـ - تكلفة تطبيق المدخل .
- و - التأكد من صحة النتائج .

٨ - يوصي الباحث أن تقتصر المطالبة (في الوقت الحاضر على الأقل وفي الدول النامية بالذات) على تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار أي المحاسبة بدنانير ثابتة إسهاما في تقليص حجم عدم الدقة وعدم الوثوق بالقوائم المالية . وهذا الوضع الانتقالي صالح لتعديل بيانات القوائم المالية في ظل متغير العصر (التضخم) كما أن المقترح لا يلغي أساس نموذج المحاسبة التقليدي ، وإنما فقط يهدف إلى تغيير وحدة القياس المستخدم من الوحدات النقدية ذات القوى الشرائية المختلفة إلى وحدات نقدية ذات قوة شرائية موحدة تمثل القوة الشرائية الجارية في تاريخ اعداد القوائم المالية . ويرى الباحث أن يتم الإفصاح عن ذلك في شكل قوائم مالية اضافية أو جداول تفصيلية أو في صورة إيضاحات كاملة ملحقة بالقوائم المالية .

٩ - إن الحاجة ماسة اليوم إلى أن تحظى (محاسبة الموارد البشرية واساليبها وطرق قياسها) بالعناية المطلوبة من قبل المفكرين والباحثين والمنظمات المهنية والعلمية ويجدر الفصل بين أمور متعددة :

أولها : أهمية الموارد البشرية وضرورة تقييمها ، والإفصاح عنها بشكل موضوعي .

وثانيها : المشاكل التي تعترض ذلك .

وثالثها : الأدوات الممكن استخدامها للقياس .

١٠ - كذلك هناك كثير من أوجه القصور في الإفصاح بالقوائم المالية تستدعي تحديدا عاجلا وملزما للشركات وإعطائها الأولوية وخاصة في المجالات التالية :

- الإفصاح عن الاسس المتبعة لتحقيق الإيرادات .
- الفصل بين نتائج النشاط الجاري والأنشطة الأخرى .

- وضع ضوابط لتحديد التفرقة بين ما يعتبر بنداً عادياً وبين ما هو غير عادي، وبالتالي تحديد ما يعتبر أرباحاً (أو خسائر) غير عادية وكيفية الإفصاح عنها في قائمة الدخل.
- الإفصاح عن أثر توزيعات الأرباح في صورة نقدية أو في صورة الإعلان عن أسهم منحة.
- الإلزام بإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي وتحديد أسس إعدادها والشكل الذي تظهر به واعتبارها من ضمن القوائم المالية السنوية.
- وضع الضوابط لكيفية الإفصاح عن الالتزامات المحتملة، حيث لا بد من التفرقة بين متى يمكن الاعتراف بأثرها على قياس الدخل، ومتى يكفي بالإفصاح عن أثرها على شكل ملاحظة.
- آثار الأحداث التالية لتاريخ الميزانية، وكيفية الإفصاح عنها وأثرها على الأرباح المقترح توزيعها.

- ١١- لقد ساعد التطور السريع والهائل في استخدام الأساليب الإحصائية في مجال الفكر المحاسبي والإداري على تطوير استخدامات النسب المحاسبية ليس فقط في مجال تقييم الأداء وإنما أيضاً في التنبؤ بالأداء المستقبلي واتجاهاته، والوقوف على بعض التقديرات الاحتمالية بخصوص النجاح أو الفشل أو قصور الأداء.
- ١٢- برزت الحاجة القوية إلى توجيه البحث ناحية محاسبة المعلومات فإذا ما استقر الرأي على أن المعلومات سلعة وأنها تمثل المنتج النهائي للتنظيم المحاسبي فإن الدراسة يجب أن تركز على كيفية تطبيق إجراءات وطرق المحاسبة على منافع وتكاليف المعلومات بهدف قياسها وإظهارها بالقوائم المالية، تمهيداً لإدخالها ضمن نطاق ومجال التحليل المالي علماً بأنه توجد عدة طرق لقياس قيمة المعلومات، ولكنها لا تمثل بدائل متنافسة للقياس إذ أن كلا منها يمثل طريقة مناسبة للقياس في ظل ظروف معينة.
- ١٣- إن التأهيل العلمي والعمل المدعم بقاعدة عريضة من مجالات المعرفة خاصة الإحصائية والاقتصادية والإدارية والمحاسب، والمامة التام بظروف المنشأة (والقطاع الذي تنتمي إليه) كلها تسهم بشكل كبير في أن يكون حكمه الشخصي في الاختيار لأفضل المعدلات والنسب المعبرة والملائمة ثم الاعتماد عليها في الدراسة والاستنتاج.
- ١٤- لأغراض التحليل المالي الشامل فإن كلا من التحليل الرأسي والأفقي ضروريان جداً لتحقيق الوضع الأمثل فلكل منها إيجابياته وسلبياته. كذلك فإن اختيار نسب معينة دون أخرى قد لا يفضل وبالتالي ينبغي اختيار أكبر مجموعة منها بشرط أن يتم تحديد الوزن النسبي لكل منها من ناحية وتفضيل النسب التي لها قدرة تنبؤية أكثر من غيرها.
- ١٥- كذلك لا بد أن يدرس المحلل المالي القيم المطلقة للعناصر جنباً إلى جنب مع النسب المالية لها فلكل منها حدود وإيجابيات وسلبيات لا بد أن تكون موضع دراسة.

المجلة العربية للملوم الانسانية

● تلبي رغبة الاكاديميين والمتقنين من خلال نشرها للبحوث الاصلية في شتى فروع العلوم الانسانية باللغتين العربية والانجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تفرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخرج، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارئ .

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دينار للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .

* في البلاد العربية : ٥ر٤ دينار كويتي للأفراد، ١٦ ديناراً للمؤسسات .

* في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

فضيلة : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حياة ناصرا كحجي

المقر : كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي ١٣١٢٦ الكويت

تفرق قيمة الاشتراك مع فسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد .